بنك الدوحة
DOHA BANK

التقرير السنوي 2025

نرسم ملامح المستقبل

حضرة صاحب السمو
الشيـخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

حضرة صاحب السمو
الشيـخ تميـم بن حمـد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

جـدول المحتويـات

جوائز بنك الدوحة	6
حضور عالمي	8
أبرز المؤشرات المالية	10
رسالة رئيس مجلس الإدارة	12
مجلس الإدارة	14
تقرير الإدارة	21
تقرير الحوكمة	44
تقرير المالي	75
تقرير مجلس الإدارة	165
منتجات وخدمات	166
دليل الفروع المحلية	167
الفروع الخارجية	168

جوائز
بنك الدوحة

2025

أفضل بنك في قطر
MEED
2025

أفضل تطبيق مصرفي للشركات (تدبير) قطر
غلوبال بانكنغ آند فاينانس ريفيو
2025

أفضل بنك في قطر للتمويل السكني
يوروموني
2025

أفضل مشروع في التحول الرقمي للعام
قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي والتحليلات المؤسسية
2025

2024

جائزة الطاووس الذهبي العالمية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
معهد المديرين

جائزة أعلى إنفاق دولي لبطاقة ذات علامة تجارية مشتركة
ماستر كارد

جائزة التميز في الابتكار الرقمي
قمة الشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي والتحليلات المؤسسية

أفضل بنك في تطبيق استراتيجيات التحول في قطر
جلوبال فاينانس

أفضل بنك في مجال خدمات دفع ومعالجة الفواتير في قطر
جلوبال فاينانس

التميز في مجال الخدمات المصرفية الرقمية
فينوفكس قطر

حـضـور عـــالـمي

dohabank.com.qa

أبـرز المـؤشـرات المـاليــة

المؤشرات الأساسية	2021	2022	2023	2024	2025	(%) التغيير
						'25 Vs '24
إجمالي الموجودات	101,103	97,645	101,198	110,247	120,165	%9.00
صافي القروض والسُّلف	62,667	58,079	58,010	60,984	67,722	%11.05
ودائع العملاء	50,356	50,130	51,573	50,852	57,740	%13.55
إجمالي حقوق المساهمين	14,256	14,079	14,444	14,818	15,601	%5.28
إجمالي الإيرادات	4,286	4,733	6,524	7,292	7,069	%3.06-
صافي الأرباح	704	765	769	851	826	%2.99-

المؤشرات الأساسية	2021	2022	2023	2024	2025	(%) التغيير
العائد على حقوق الملكية	%5.23	%5.76	%5.67	%6.27	%5.89	
العائد على متوسط الأصول	%0.69	%0.77	%0.77	%0.81	%0.72	
إجمالي معدل رأس المال	%20.18	%19.94	%19.25	%19.54	%18.94	
نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	%14.10	%14.42	%14.27	%13.44	%12.98	
نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول	% 61.98	%59.48	%57.32	%55.32	%56.36	
نسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع	%124.45	%105.10	%104.53	%98.25	%94.45	

طبق مصرف قطر المركزي طريقة جديدة لاحتساب نسبة القروض إلى الودائع بداية من ١ مارس 2022 بموجب التعميم رقم ٩ لسنة 2022.

أبرز المؤشرات المالية (مليون ريال قطري)

إجمالي الدخل

صافي القروض والسلف

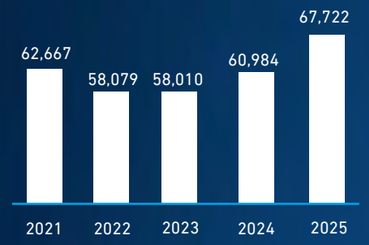

إجمالي الودائع

إجمالي حقوق المساهمين

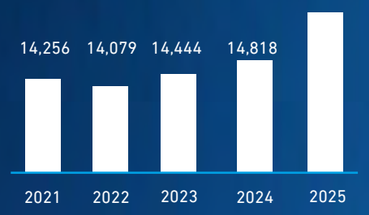

صافي الأرباح

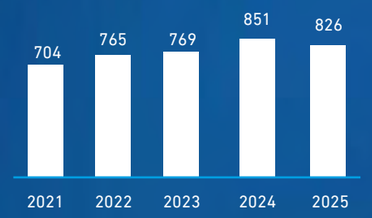

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي
ممثلاً عن شركة / فهد محمد جبر القابضة

كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة
في اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ 2 أبريل 2026

بسم الله الرحمن الرحيم...
حضرات السادة المساهمين الكرام، الحضور الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة الكرام، أود أن أتقدم إليكم بوافر الشكر على تلبيتكم الدعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لمناقشة البنود المدرجة بجدول الأعمال.

السادة المساهمون الكرام، يسعدني أن أضع بين أيديكم عرضًا موجزاً لنتائج بنك الدوحة المالية عن العام 2025، حيث تمكّن البنك بتوفيق من الله من تحقيق نتائج مالية مميزة كما أظهرت البيانات المالية المدققة لعام 2025. حيث حقق صافي ربح بلغ 932 مليون ريال قطري وذلك قبل احتساب الضريبة مسجّلًا نمواً بنسبة 8.6% مقارنة بالعام السابق.وبعد تكوين مخصص الضريبة بقيمة 106مليون ريال قطري، بلغ صافي الربح 826 مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي الموجودات 120.2 مليار ريال قطري بنسبة نمو 9% مقارنة بالعام السابق، أما صافي القروض والسلف فقد بلغ 67.7 مليار ريال قطري مسجلاً نمو بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق. كما شهدت ودائع العملاء نمواً بمقدار 6.9 مليار ريال قطري أي بنسبة 13.5% لتصل إلى 57.7 مليار ريال قطري. وقد بلغت محفظة الاستثمار 36.8 مليار ريال قطري لتسجل بذلك نمواً بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين مبلغ 15.6 مليار ريال قطري بزيادة قدرها 5.3% مقارنة بالعام السابق. كما حقق البنك نسبة كفاية رأس مال قوية بلغت 18.94%.

وبلغ صافي الدخل التشغيلي لهذا العام 2.6 مليار ريال قطري، فيما ارتفع صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 2.7% ليصل إلى 413 مليون ريال قطري. كما بلغ العائد على السهم من الأرباح 0.27 ريال قطري، في حين سجّل العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 5.89%، وبلغ العائد على متوسط الموجودات 0.72%. واعتماداً على هذه النتائج، فقد اتخذ المجلس قراراً برفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (0.15) ريالاً قطرياً (خمسة عشر درهماً قطرياً) للسهم الواحد.

وأودّ بهذه المناسبة أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق العمل من إداريين وموظفين على تضافر الجهود وتحقيق النتائج الطيبة بما يخدم المركز المالي للبنك.

كما يطيب لي أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه" وإلى معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني - رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، وإلى سعادة السيد علي بن أحمد الكواري - وزير المالية، وإلى سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني - وزير التجارة والصناعة، وإلى سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني - محافظ مصرف قطر المركزي، وإلى جميع المسؤولين بمصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر لدعمهم المستمر وتعاونهم البنّاء.

كما أتوجه بالتحية والشكر لجميع المساهمين والعملاء الكرام على الثقة التي منحوها لنا، مؤكدين التزامنا بمواصلة مسيرة النجاح والنمو وتحقيق المزيد من الإنجازات بما يعزز مسار التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة.

ختاماً وفي ظل الظروف الراهنة، نتوجه بالدعاء إلى الله عز وجل أن يحفظ دولتنا الحبيبة وقيادتنا الرشيدة وقواتنا المسلحة وشعبنا الكريم والمقيمين، وأن يديم على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار. كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للقيادة الرشيدة وقواتنا المسلحة وشعب دولة قطر على ما يبذلونه من جهود عظيمة في سبيل حماية الوطن وصون مقدراته.

والله ولي التوفيق،،،

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ/ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة / فهـد محمـد جبر القابضة

سعادة الشيخ/ عبـد الرحمـن بن محمد بن جبر آل ثاني

العضو المنتدب

عضو تنفيذي

ممثلاً عن شركـة / دار الأعمـال العقاريـة

السيـد/ ناصـر خالـد ناصر عبـدالله المسنـد

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو تنفيذي

ممثلاً عن شركـة / العالميـة للتجـارة والتنميـة

سعادة الشيخ/ محمد بن فلاح بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

عضو تنفيذي

ممثلاً عن شركة/ جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

السيـد/ أحمـد عبـدالله أحمـد الخـال

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

السيد/ عبدالرحمن أحمد عبـدالرحمن عبيدان

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة / إدخار للتجارة والمقاولات

السيـــد / نايــف عبدالله نايـف الدوســري

عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي

ممثلاً عن شركة / النايـف القابضة

السيـد / ناصـر محمد علي آل مذكور الخالـدي

عضـو مستقـل

عضو غير تنفيذي

السيـد / عبـدالله علـي عبدالرحمـــن العبـدالله

عضـو مستقـل

عضو غير تنفيذي

السيـــد / ناصـــر خالـــد خليفـــة العطيـــة

عضـو مستقـل

عضو غير تنفيذي

سعادة الشيـخ / حمـد بن سعـــود آل ثانـي

عضـو مستقـل

عضو غير تنفيذي

الإدارة التنفيذية

الشيخ عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

ديميتريوس كوكوسيوليس
نائب الرئيس التنفيذي

محمد فهد محمد جبر آل ثاني
رئيس الموارد البشرية بالإنابة

بريك علي حسين السفران المري
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

د. فؤاد إسحاق
رئيس الخزينة والاستثمار

فادي فتّال
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية التجارية بالإنابة

بايجو صامويل
رئيس إدارة الاستراتيجية والتحوّل

أمان الله خان
رئيس الإدارة المالية

سلمان مصطفى صديقي عبدالقادر صديقي
رئيس إدارة المخاطر

موزة غيث محمد الربيعة الكواري
رئيس دائرة الإلتزام

الشبكة الدولية

السيدة / نجاح صالح عبدالمحسن السليمان
المدير الإقليمي
فرع الكويت

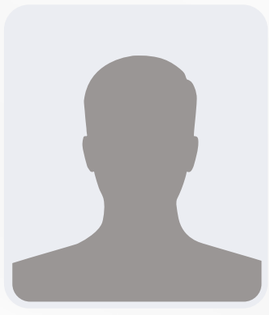

المدير الإقليمي
فرع الإمارات العربية المتحدة

السيد / نزيه أكالان
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في تركيا

السيد / برنارد أونج
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في سنغافورة

رينجيث فيجايان
مدير الفرع
فرع كوتشي

السيد / مانيش ماثور
مدير إقليمي – الهند
فرع مومباي

السيدة / أنيري فيسر
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في جنوب إفريقيا

السيد / ريتشارد اتش وايتنج
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي بلندن

السيد / بيتر لو
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في شنغهاي

السيد / كانجي شينومايا
رئيس المكتب التمثيلي
في طوكيو اليابان

السيد / سوراج شاهي
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في نيبال

السيد / آجاي كومر شاركر
رئيس المكتب التمثيلي
المكتب التمثيلي في بنغلادش

تقريـر الإدارة 2025

الاقتصاد العالمي

تُشير التوقعات إلى أن النمو العالمي سيتراوح بين 3.0% و 3.2% خلال عام 2025، وهو مستوى أدنى بقليل من أداء عام 2024 لكنه يتجاوز التقديرات السابقة، ووفقاً لتحديثات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2025 ويناير 2026، من المتوقع أن يشهد الناتج الإجمالي العالمي تراجعاً من 3.3% في 2024 إلى حوالي 3.2% في 2025، في ظل انحسار مستويات التضخم، وتحسن الأوضاع المالية، وتكثيف الأنشطة التجارية قبيل التغييرات الجمركية.

ويواصل الاقتصاد الأمريكي تفوقه على الأسواق المتقدمة الأخرى، حيث يُتوقع أن يسجل نمواً بنسبة تتراوح بين 1.9% و 2.0% في عام 2025، مستفيداً من الحوافز الضريبية، ومستويات الاستهلاك التي فاقت التوقعات، فضلاً عن نشاط تصديري مؤقت مرتفع سبق تحولات السياسة الجمركية، فيما ظل أداء منطقة اليورو ضعيفاً بتوقعات نمو لا تتعدى 1.0% في 2025، وذلك في ظل القيود التي يفرضها ضعف القطاع الصناعي وتراجع الطلب.

وعلى الرغم من التراجع الملحوظ في معدلات التضخم العالمي، إلا أنها لا تزال تتجاوز المستويات المستهدفة في بعض الاقتصادات الكبرى، ومن المرجح أن ينخفض التضخم إلى مستوى 4.2% خلال عام 2025، مقارنة بـ 5.8% في عام 2024، بفضل تراجع أسعار السلع الأساسية وتباطؤ أسواق العمل. وقد شرع صُناع السياسة النقدية في مختلف الأسواق المتقدمة والأسواق الصاعدة بتخفيض أسعار الفائدة تدريجياً خلال عام 2025، وصولاً إلى اجتماع لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي الأخير في ديسمبر 2025، حيث أقر الاحتياطي الفيدرالي تخفيضاً إضافياً بواقع 25 نقطة أساس ليكون التخفيض الثالث على التوالي.

وبالنظر إلى عام 2026، من المتوقع أن يحافظ النمو العالمي على استقراره بين 3.1% و 3.3%، مدفوعاً بتحسن الأوضاع المالية، وتدفق الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتراجع حدة التوترات التجارية، رغم أن المخاطر تبقى موجودة. وقد رفع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يناير 2026 توقعاته للناتج الإجمالي لعام 2026 بشكل طفيف إلى 3.3%، وهو ما يتطابق مع توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنمو العالمي.

العوامل الإيجابية والسلبية التي سترسم ملامح عام 2026:

الدوافع الإيجابية

- تعزيز الإنتاجية عبر الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، لاسيما في أمريكا الشمالية وآسيا.
- الأوضاع المالية المُيسرة نتيجة تخفيض أسعار الفائدة عالمياً.
- انحسار التوترات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين إثر الهدنة المؤقتة المعلنة أواخر عام 2025.

المخاطر السلبية

- النزاعات الجيوسياسية (في أوكرانيا والشرق الأوسط) وتأثيرها على سلاسل الإمداد وأسعار السلع.
- احتمالية تصاعد وتيرة الرسوم الجمركية، لا سيما تلك النابعة من السياسة التجارية الأمريكية.
- احتمال تصحيح أسواق الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتعديل التوقعات الخاصة بالإنتاجية.

ومن المرجح أن يواصل التضخم تراجعه عالمياً ليبلغ نحو 3.6% و 3.8% في عام 2026، بالتزامن مع توجه البنوك المركزية الكبرى نحو عودة السياسة النقدية الطبيعية.

الاقتصاد القطري

شهد الاقتصاد القطري مطلع عام 2025 أداءً اقتصادياً تجاوز التقديرات الأولية، حيث أشارت التقديرات إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.4% خلال العام، مما يعكس استقرار قطاع الهيدروكربونات وتسارع وتيرة النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية. وأشار تحديث منتصف العام الصادر عن البنك الدولي لعام 2025 إلى تسجيل نمو بنسبة 3.4% خلال النصف الأول من العام، مدعوماً بارتفاع بلغ 5.3% في القطاعات غير الهيدروكربونية، والتي شملت خدمات الإقامة والخدمات الغذائية (+13.6%)، وقطاعي الجملة والتجزئة (+11.6%)، وقطاع العقارات (+4%).

وواصل قطاع السياحة نموه الملحوظ عقب استضافة بطولة كأس العالم، حيث استقطبت قطر 5.1 مليون زائر دولي خلال عام 2025، بزيادة 3.7%. وتجاوزت الحجوزات الفندقية حاجز 10.8 مليون، في حين ارتفعت إيرادات الإقامة بنسبة 12% لتبلغ 8.3 مليار ريال قطري مدفوعةً بأحداث كبرى، كبطولة كأس العرب FIFA 2025، إلى جانب 600 فعالية وطنية.

وحافظت معدلات التضخم على مستوياتها المنخفضة لتكون من بين الأقل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قُدرت بنحو 0.4% في عام 2025، مدعومة بانخفاض تكاليف الإيجارات والنقل.

كذلك حافظت قطر على متانة أوضاعها المالية والخارجية المتينة، مستندة في ذلك إلى ريادتها العالمية في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، واحتياطيات الثروة السيادية، والتوجه نحو التنويع الاقتصادي الشامل عبر استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030). وظل إنتاج الغاز الطبيعي المسال مستقراً في 2025، مع توسعات كبرى مقررة اعتباراً من 2026.

وبالنظر إلى عام 2026، من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي القطري نمواً ملحوظاً يتراوح بين 3.2% و6.5%، وذلك بناءً على تقديرات مصادر مختلفة وتوقيت زيادة إنتاج الغاز.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية لدول الخليج، من المرتقب أن تسجل الدولة قفزة قوية بمتوسط نمو 6.5% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2026 و2027، مدفوعة بزيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي المسال وتدفق الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الكبرى.

التوسعات في قطاع الغاز الطبيعي المسال: محرك رئيسي للتحول الاقتصادي (2026-2030)

- من المقرر بدء إنتاج الغاز من حقل الشمال بين منتصف وأواخر عام 2026.
- تشير التوقعات إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية للغاز المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 126 مليون طن بحلول عام 2027، لتصل لاحقاً إلى 142 مليون طن بحلول عام 2030، أي بزيادة تقارب 85%.
- اكتشاف احتياطيات إضافية في القطاع الغربي من حقل الشمال يعزز الفرص لتوسعات إضافية، مما يعزز من هيمنة دولة قطر الاستراتيجية على إمدادات الغاز العالمية على المدى الطويل.

القطاع السياحي في عام 2026

تتوقع الجهات السياحية استمرار النمو المستقر بدعم من الركائز التالية:

- استمرارية تنظيم الفعاليات الدولية (مع تأمين استضافة 14 مؤتمراً وفعالية دولية خلال الفترة 2027-2026).
- توسيع نطاق سياحة الرحلات البحرية (72 رحلة بحرية في موسم 2026-2025).
- التحسينات الرقمية المتواصلة (منصة هيا والخدمات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي).

تشير التوقعات إلى أن أعداد السياح الوافدين ستتجاوز 5.3 مليون زائر في 2026، مما يؤكد على مسار النمو التصاعدي للقطاع.

المخاطر السلبية والمصدات الوقائية

تشمل المخاطر السلبية فائض المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال، والتوترات الجيوسياسية، فضلاً عن ضعف الطلب العالمي؛ إلا أن العقود طويلة الأجل لدولة قطر، إلى جانب متانتها المالية، توفر حصانة قوية ضد هذه التحديات.

بنك الدوحة

يتوافق البنك مع رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية، والتي من المتوقع أن تسهم في تسريع نمو أنشطة القطاع الخاص، مما يعزز التنويع الاقتصادي بشكل أكبر.

تأسس بنك الدوحة (ش.م.ع.ق) في عام 1979.

ويقدم بنك الدوحة خدمات مصرفية محلية ودولية للعملاء من الأفراد والشركات من خلال خمس مجموعات أعمال رئيسة:

- مجموعة الخدمات المصرفية التجارية.
- مجموعة الخزينة والاستثمار.
- مجموعة الخدمات المصرفية الدولية.
- مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد.
- إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

ويمتلك البنك شركة شرق للتأمين ذ.م.م، بنسبة 100%، وهي مرخصة ومنظمة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال وتخضع لرقابتها.

حصل بنك الدوحة على ترخيصه من قبل مصرف قطر المركزي وهو خاضع لإشرافه، كما أنه مدرج في بورصة قطر. ويمتثل البنك للقوانين والأنظمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة.

برنامج التحول الاستراتيجي هِمّة

واصل برنامج التحول الاستراتيجي هِمّة ، الذي أُطلق في أكتوبر 2023، مساره المنضبط طوال عام 2025، وذلك تحت قيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة الشيخ عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني.

الإنجازات الاستراتيجية

- نقل محفظة البطاقات الائتمانية إلى ماستركارد، بهدف تقديم مزايا تنافسية عالمية ومستويات أمان متقدمة للعملاء.
- إطلاق أولى منصات الخدمات المصرفية عبر واجهات البرمجة في قطر، والمصممة خصيصاً لتنفيذ المعاملات الخاصة بالشركات بشكل فوري.
- تعزيز إطار إدارة المخاطر من خلال تأسيس وحدات متخصصة في إدارة عمليات الاحتيال ومخاطر التكنولوجيا.

تعزيز ثقة أسواق رأس المال

- إصدار سندات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2025.
- تسعير إصدار سندات الاستدامة بقيمة 500 مليون ريال قطري في 29 ديسمبر 2025، وإدراجه في 14 يناير 2026، لتسجل أول إصدار مستدام يتم إدراجه رسمياً في بورصة قطر.
- تنفيذ أول إصدار رقمي بالكامل لسندات بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، في خطوة غير مسبوقة أتاحت تسوية فورية (T+0) بالاعتماد على البنية التحتية الرقمية التابعة لشركة يوروكلير

الأثر المجتمعي

- تنظيم المخيم الصيفي للشباب بالتعاون مع الاتحاد القطري للفروسية.
- رعاية جولة الجياد العربية، و ماراثون الدوحة الذي تنظمه شركة أريدُ.
- المشاركة كشريك بلاتيني في قمة الويب قطر 2025، مما أسهم في استقطاب شريحة جديدة من العملاء وخلق فرص أعمال إضافية للبنك.

التحوّل الرقمي

- أطلق البنك تطبيق الخدمات المصرفية للشركات الذي نال جوائز عالمية عديدة.
- تفعيل ميزة فتح الحسابات إلكترونياً لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد، وتحديث تطبيق الأفراد الذي يحتل المرتبة الأولى في قطر على نظام iOS والثانية على Android.
- تقديم حلول رقمية لعملاء قطاع الشركات، بما في ذلك الربط مع أنظمة الهيئة العامة للضرائب، وخدمات إيداع الشيكات، وآليات اعتماد المعاملات التجارية، إلى جانب الارتقاء بجودة خدمات العملاء بشكل عام.
- توسيع أتمتة العمليات الروبوتية عبر تفعيلها في أكثر من 20 عملية تشغيلية جديدة خلال عام 2025.
- تنفيذ تحسينات على نظام إدارة عمليات الخزينة لتعزيز كفاءتها.

التعاون الدولي

- توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع سيفيورا القابضة لتعزيز الروابط الاستثمارية بين قطر والأسواق الآسيوية.
- المشاركة في مؤتمر سايبوس المالي والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للمساهمة في رسم ملامح مستقبل التمويل العالمي.
- تعزيز وحدة إدارة الثروات عبر بناء شراكات دولية، مما سيتيح للبنك توفير قنوات للوصول إلى أسواق رأس المال للعملاء ذوي الثروات العالية.

الأولويات الاستراتيجية لعام 2026

التحول الرقمي جعل القنوات الرقمية المحور الأساسي لتجربة العميل، وتطوير الخدمات المصرفية عبر الجوال، وتوظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الخدمات وابتكار منتجات جديدة.	**تعزيز التمويل والملاءة الرأسمالية** مواصلة تنويع مصادر التمويل، والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية، مع الالتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية في كافة الأسواق.	**بناء أصول عالية الجودة** التركيز على تنمية قروض عالية الجودة في قطاعات محددة، مع الحفاظ على إدارة دقيقة للمخاطر ومعالجة سريعة للقروض المتعثرة.
الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية دمج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الممارسات المصرفية اليومية.	**الكفاءة التشغيلية** السعي نحو خفض التكاليف، وتطوير شبكة الفروع، وتحديث الأنظمة لتحسين الإنتاجية ونسبة التكلفة للدخل ورفع الإنتاجية.	**تحسين المؤشرات الرئيسية** مواصلة تعزيز القوة المالية للبنك بما في ذلك مؤشرات السيولة والتمويل.

ويحرص البنك على التوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، والتي تعزز دعم القطاع الخاص، مما سيفضي إلى ترسيخ أسس التنويع الاقتصادي.

مجموعة الخدمات المصرفية التجارية

تتبلور استراتيجية مجموعة الخدمات المصرفية التجارية حول إعطاء الأولوية القصوى لخدمة العملاء والمضي قدماً في رقمنة الأنظمة. وبالتركيز على مشاريع تعزز خدمة العملاء، بدأت المجموعة في تأسيس آليات عمل تتيح للعملاء متابعة طلباتهم. كما حققت تقدماً ملموساً في تطوير أعمالها بما يتوافق مع نزعة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك.

ويُعد نجاح قطاعات الأعمال التابعة للمجموعة ومتانتها دليلاً واضحاً على فاعلية استراتيجيتها في التعامل مع الصدمات الخارجية، والتقلبات في الدورة الاقتصادية، وتحولات تدفقات رأس المال. وتُدير المجموعة عملياتها من خلال القطاعات والوحدات التالية:

- قطاع التجارة والتصنيع.
- قطاع الخدمات.
- القطاع المصرفي التجاري (المشروعات الصغيرة والمتوسطة سابقاً).
- قطاع المقاولات.
- قطاع العقارات.
- وحدة المعاملات المصرفية العالمية والابتكار.
- وحدة القطاع العام.
- وحدة الاستشارات وتمويل الشركات.
- فرع الشركات.

يقدم قطاعا التجارة والتصنيع، والخدمات، مجموعة واسعة من المنتجات الائتمانية التي تشمل تمويل رأس المال العامل، كالسحب على المكشوف، وخصم الكمبيالات، وخطابات الضمان وغيرها. إلى جانب التمويل مثل قروض المشاريع. وتتضمن التسهيلات غير المُموّلة خطابات الاعتماد وخطابات الضمان المخصصة للتمويل المحلي وعبر الحدود. كما يركز القطاعان على مراقبة الائتمان للحفاظ على جودة الأصول العالية، وبناء علاقات مصرفية جديدة مع عملاء ذوي جدارة ائتمانية عالية.

فيما يُركز القطاع المصرفي التجاري على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الربح العالي. وتستند العمليات في هذا القطاع إلى بنية رقمية قوية تُحدث تحولاً في طرق التفاعل مع العملاء، مع توجيههم نحو اعتماد التقنيات الحديثة وتبني قنوات المعالجة المباشرة.
يركّز قطاع المقاولات على تمويل مقاولي الفئة الأولى المشاركين في مشاريع البنية التحتية المتنوعة، وذلك بناءً على معايير انتقائية دقيقة. وقد ساهم بنك الدوحة على مر السنوات في تطوير البنية التحتية القطرية من خلال تمويل قطاع المقاولات.

هذا ويوفر قطاع العقارات مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات، سواء لغايات شراء العقارات أو تطوير المشاريع السكنية والتجارية والفندقية. ويتعاون القطاع مع مؤسسات إقليمية ودولية لضمان إنجاز معاملات الرهن العقاري بفاعلية وفي الوقت المحدد.

كذلك يضم فريق وحدة المعاملات المصرفية العالمية والابتكار نخبة من المتخصصين ذوي الخبرة الواسعة في منتجات وحلول رأس المال. ومن خلال العمل جنباً إلى جنب مع فريق مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، تخدم الوحدة جهات القطاع العام والشركات الكبرى والمقاولين والعملاء التجاريين، بحلول مصممة خصيصاً لتلبية متطلباتهم.

وتقدم الوحدة مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات والقنوات المصرفية الرقمية المصممة لعملاء مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، تشمل خدمات إدارة النقد والسيولة، ومنتجات التمويل التجاري، والخدمات الاستشارية الرقمية، مدعومة بفريق تنفيذ متخصص لتوجيه العملاء، مما يضمن حصول عملاء الشركات بمختلف فئاتهم على حلول مبتكرة ومتكاملة تتوافق مع احتياجاتهم.

ولا يزال الابتكار ركيزة أساسية في استراتيجية بنك الدوحة، حيث نسعى، من خلال الاستثمار المستمر في التكنولوجيا وعقد شراكات استراتيجية في مجال التكنولوجيا المالية، إلى منح عملائنا تجربة مصرفية آمنة وعالية الكفاءة، مع تعزيز الحصة السوقية للبنك والحفاظ على قدرته التنافسية.

أبرز الإنجازات في عام 2025

حققت وحدة المعاملات المصرفية العالمية إنجازات بارزة عبر طرح منتجات وقنوات وحلول مصرفية مبتكرة، إلى جانب إجراء تحسينات جوهرية على تطبيق الجوال للشركات ومنصة تدبير للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أبرزها:

- إطلاق تطبيق الجوال المصرفي من بنك الدوحة، والذي حصد جائزة أفضل تطبيق للهاتف الجوال في قطر.
- المشاركة الناجحة في قمة الويب، مما أثمر استقطاب عملاء جدد وخلق فرص أعمال إضافية.
- شراكة بين وكالة ترويج الاستثمار وبنك الدوحة، مما سَهّل عملية استقطاب عملاء جدد من الشركات.
- أول بنك في قطر يتيح خدمة إصدار وتعديل خطابات الضمان عبر تطبيق الهاتف الجوال.
- دمج خاصية الموافقة على خطابات الاعتماد وخطابات الضمان ضمن تطبيق الهاتف الجوال.
- طرح خدمة إيداع الشيكات عن بُعد.
- إعادة هيكلة شاملة لعملية فتح حسابات الشركات.
- أول بنك في قطر يتعاون مع الهيئة العامة للضرائب لتنفيذ المدفوعات الضريبية.
- إطلاق منصة الخدمات المصرفية المفتوحة عبر واجهة برمجة التطبيقات، مما يرسخ مكانة البنك كجهة رائدة في قطر.
- تفعيل نظام الربط المباشر لضمان اتصال آمن لعملاء الشركات.

تقدم وحدة القطاع العام الدعم والخدمات والحلول المصرفية للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية العاملة في قطر. وتربطها علاقات عمل مع جهات فاعلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالطيران، والضيافة، والنفط والغاز، والتعليم، والصحة، والنقل. كما تتخصص في تمويل مشاريع البنية التحتية بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، حيث يسعى البنك جاهداً لتعزيز حصته في سوق تمويل القطاع العام.

تُعد وحدة الاستشارات وتمويل الشركات جزءاً من قطاع الخدمات المصرفية العالمية، وتتعاون مع الحكومات، والجهات المرتبطة بها، والشركات المدرجة والخاصة، والتكتلات، والشركات العائلية، والشركات غير المصرفية والدولية. وتتبنى نهجاً شاملاً في خدمة عملائها. وبفضل فريق عملها المؤهل، تدعم الوحدة العملاء الباحثين عن التوجيه أو أولئك الذين يحتاجون إلى رأس المال لتلبية متطلباتهم، والتي تشمل، خطط توسع الأعمال والمشاريع وإعادة الهيكلة. كما تعمل كحلقة وصل مع الوحدات الأخرى داخل البنك والمؤسسات الشريكة في الأسواق لتقديم خدمات متخصصة. وقد نجحت في توفير السيولة للبنك واستخدام ميزانيته العمومية لخدمة عملائها. وبالإضافة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة ونماذج توزيع المخاطر لتحقيق أفضل النتائج.

حفاظاً على جودة الأصول، تُجرى مراجعات دورية، في حين يُسهم مكتب مراقبة المخاطر وتوزيعها في إدارة الانكشافات القطاعية، والتركز لدى المقترضين الأفراد والمجموعات. كما تم وضع أطر مؤسسية لإدارة الخصوم لدعم جمع التمويل بتكلفة فعّالة.

مجموعة الخزينة والاستثمار

تُواصل مجموعة الخزينة والاستثمار لعب دور محوري في تنفيذ استراتيجية النمو. وتتمثل مساهمتها في تعزيز الإيرادات، والحفاظ على مستويات سيولة لدعم نمو الأصول، إلى جانب تحسين ملف الاستحقاقات لدعم النسب الرقابية. وتتولى المجموعة مسؤولية تأمين تمويل مستقر، وإدارة محفظة استثمارية ضخمة، وتوزيع منتجات الخزينة بكفاءة، إضافةً إلى ذلك، أسهمت بشكل رئيسي في تحسين الميزانية العمومية للبنك من خلال تقييم دقيق لمزيج التمويل وخفض تكاليفه إلى أدنى حد ممكن، وتوسيع نطاق الميزانية العمومية، وإدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال اعتماد استراتيجيات تحوط شامل. وتصب هذه الجهود في تعزيز القيمة للمساهمين وضمان الالتزام بالنسب الرقابية الرئيسية. ونستعرض فيما يلي نظرة مفصلة على الوظائف الرئيسية الثلاث للمجموعة، مع تسليط الضوء على المبادرات الاستراتيجية وأثرها على البنك.

إدارة الأصول والخصوم

تتخذ المجموعة خطوات استباقية لتنويع مصادر تمويل البنك، وذلك من خلال استقطاب الودائع من العملاء المحليين والدوليين، سواء بجهودها الذاتية أو بالتعاون مع إدارات أخرى. ويحرص فريق العمل على موائمة هذه الأنشطة التمويلية مع نزعة البنك لمخاطر السيولة، مع الالتزام التام بأفضل الممارسات المتبعة في إدارة الأصول والخصوم. وقد تحول التركيز نحو مصادر التمويل المستدام، وجاء تأسيس لجنة سندات ESG تجسيداً لهذا التحوّل.

حلول الأسواق العالمية

يقدم البنك لعملائه مجموعة واسعة من الخدمات والحلول التي تغطي مختلف فئات الأصول والأسواق. تشمل وصولاً شاملاً إلى أسواق العملات الأجنبية العالمية، إلى جانب حلول تحوط متكاملة تشمل العملات، والسلع، وأسعار الفائدة. وبدعم من فريق متخصص بالأسواق والمنتجات، نُساند العملاء في إدارة انكشافاتهم على قطاعات الطاقة، والمعادن الأساسية والثمينة من خلال حلول إدارة المخاطر مصممة لتلائم تدفقاتهم النقدية وميزانياتهم العمومية. وباعتبارنا من أوائل البنوك في قطر التي التزمت بمدونة السلوك العالمية لسوق الصرف الأجنبي، فإننا نؤكد على أهمية الشفافية، والتعامل العادل والتنفيذ المتين وفق المعايير العالمية.

محفظة الاستثمار الذاتي

تلعب محفظة الاستثمار دوراً محورياً في دعم إيرادات وربحية البنك. ويُركز فريق الاستثمار، الذي يتميز بالكفاءة والخبرة العالية، على حيازة سندات سيادية عالية الجودة، والتي توفر دخلاً مستقراً، وتقلل من المخاطر، وتُعزز سيولة البنك. وتتوافق أنشطة إدارة السيولة باستمرار مع المتطلبات الرقابية والتحوطية المتغيرة. وتماشياً مع التوجهات العالمية نحو الاستدامة والاستثمار المسؤول، قامت الإدارة بدمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن عملية إدارة الاستثمار في الدخل الثابت، حيث بلغت قيمة الأصول المؤهلة وفقاً لهذه المعايير 3.10 مليار ريال قطري.

نظام إدارة الخزينة

يُعد تطبيق نظام Kondor Plus الجديد لإدارة عمليات الخزينة أحد الإنجازات الرئيسية للمجموعة. ويُعتبر هذا النظام من أحدث الأنظمة المتطورة، حيث يوفر قنوات المعالجة المباشرة لجميع الصفقات دون الحاجة لأي تدخل يدوي، مما يعزز كفاءة أنشطة الخزينة من خلال تقليص حجم الأعمال اليدوية وتفادي الأخطاء البشرية، كما سيُساعد النظام الخزينة على التوسع وطرح منتجات جديدة للعملاء، ويخطط البنك لتوسيع قدرات المنصة في العام المقبل ودمج أدوات الذكاء الاصطناعي للاستفادة من الابتكار.

ولا يزال التركيز الأساسي لمجموعة الخزينة والاستثمار على مواصلة الابتكار في استراتيجياتها، مما يؤكد التزامها بتحقيق النجاح المالي للبنك ودعم أهدافه الأوسع في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية. وتوجد مبادرات عدة لتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات، بما في ذلك إدارتي المالية والمخاطر، بهدف تحسين الميزانية العمومية وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية الداخلية والرقابية واستكشاف فرص جديدة للاستثمار والتمويل.

مجموعة الخدمات المصرفية الدولية

تُشرف مجموعة الخدمات المصرفية الدولية على العمليات الدولية لبنك الدوحة، وتلعب دوراً أساسياً في تيسير التجارة المحلية وعبر الحدود من خلال شبكة فروع ومكاتب تمثيلية في 12 دولة، وتُدير المجموعة علاقات مع أكثر من 400 مؤسسة مالية حول العالم، مما يضمن ترابطاً قوياً وتعاوناً مثمراً عبر الأسواق الدولية.

وفي إطار مهامها، تقوم المجموعة بترتيب القروض المشتركة والثنائية لمؤسسات مالية في مواقع استراتيجية. وتُواصل المجموعة مساندة الأنشطة التمويلية وإدارة عمليات الخزينة للبنك من خلال هيكلة خصوم بتكلفة فعالة عبر مختلف الأدوات والإصدارات.
وتعمل المكاتب التمثيلية في كل من بنغلاديش، والصين، واليابان، ونيبال، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، على تيسير المعاملات التجارية والبنية التحتية بالتعاون مع فروع بنك الدوحة في الهند، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمقر الرئيسي في دولة قطر.

وتُقدم شبكة متكاملة من الفروع خدماتها في الهند والكويت والإمارات العربية المتحدة خدمات شاملة للشركات والخزينة وأسواق العملات الأجنبية، مستفيدةً من شبكة المكاتب التمثيلية لتقديم حلول تجارية شاملة للعملاء المحليين، وتلبية الاحتياجات المصرفية العالمية لكبار العملاء. وتمكّن عمليات البنك في الإمارات من الاستفادة من فرص النمو المتاحة، وربط الأطراف المعنية في قطر والخليج بمسارات النمو في مناطق أخرى من العالم.

ويعكس الحضور الدولي لبنك الدوحة الرؤية الاستراتيجية لمجلس الإدارة بأن يكون للبنك حضور عالمي لخدمة قاعدة العملاء المتنامية في الإمارات والكويت، مع تحقيق تكامل فعّال مع السوق القطري.

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

ركزت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد جهودها على بناء نموذج أعمال مستدام ومربح، للاستفادة من ارتفاع نسبة الدخل الفردي، والتدفق المستمر للمقيمين من ذوي الدخل المرتفع إلى قطر. وتتمحور الاستراتيجية حول العملاء، بهدف الحفاظ على مكانة المجموعة في السوق عبر طرح منتجات مبتكرة وتقديم أعلى مستويات خدمة العملاء. وتضم باقة المنتجات والخدمات المالية الموجهة للأفراد الحسابات الجارية وحسابات الودائع، والرهن العقاري، والقروض الشخصية، والبطاقات الائتمانية، ومنتجات التأمين، وتندرج ضمن الفئات الرئيسية التالية:

- **الأصول:** القروض الشخصية، وقروض السيارات، والقروض السكنية، والقروض مقابل ودائع، وغيرها.
- **البطاقات والمدفوعات:** بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم المباشر، البطاقات مسبقة الدفع، والمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، وبطاقات الرواتب، والتحويلات المالية.
- **الخصوم:** الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، حسابات الدانة، وحسابات تحويل الراتب، الودائع لأجل والمقدمة والمتكررة.
- **التأمين المصرفي:** التأمين على الحياة، والتأمين العام.

وتستهدف المواطنين والوافدين عبر مجموعة واسعة من المنتجات وقنوات توزيع متعددة، مع التركيز بشكل خاص على جودة خدمة العملاء. وتتكون قاعدة عملاء البنك من القطريين والوافدين، حيث يمثل المواطنون القطريون نحو ٦٢٪ من محفظة إقراض الأفراد.

استعاد برنامج الدانة، المنتج الرائد لبنك الدوحة لأكثر من عشرين سنة، مكانته في السوق عبر إطلاق أكبر جائزة فردية في قطر، وإعادة هيكلة المكافآت، مما استقطب عملاء أثرياء ورسّخ ريادة البنك في مجال حسابات التوفير المرتبطة بالجوائز. كما أدت التجربة الرقمية الحديثة إلى تسريع وتيرة التفاعل مع العملاء، مع ارتفاع ملحوظ في فتح الحسابات

عبر الإنترنت مدعومة بمكافآت غير نقدية حصرية (مثل باقات حضور نصف نهائي دوري أبطال أوروبا) التي ميّزت الحملة عن غيرها. وعزز مستويات رضا العملاء والنمو القوي في حسابات أجيال (حساب ادخار القُصّر) من استقرار المحفظة على المدى الطويل، ودفعت ببرنامج "الدانة" لمواصلة مساره خلال عام 2025.

وواصل بنك الدوحة خلال 2025 ترسيخ مكانته كبنك رائد في مجموعة الخدمات المصرفية، وذلك من خلال إطلاق حملات قروض مقترنة بحوافز عديدة. وقد صُممت هذه المبادرات لاستقطاب العملاء ذوي الملاءة المالية العالية، والارتقاء بمستوى تفاعلهم، إلى جانب تعزيز الممارسات المصرفية المستدامة بما ينسجم مع المعايير العالمية ورؤية قطر الوطنية.

أبرز الحملات الترويجية للقروض

- القروض الشخصية للمتقاعدين بنسبة 0%: بالتعاون مع الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، لتقديم قروض شخصية خالية من الفوائد للعملاء المتقاعدين.
- القرض مقابل وديعة ثابتة: بنسبة ربح 1% فوق معدل الوديعة، مما يمنح العملاء المرونة اللازمة للاستفادة من مدخراتهم.
- القروض الشخصية مع مكافآت: يتميز ببنسبة تنافسية تبدأ من 3.99%، مع منح العميل مكافآت بنقاط أفيوس تعادل 10% من قيمة القرض، مما يعظم القيمة المضافة للعملاء.
- القروض السكنية: يحصل العميل على سيارة مجانية عند الحصول على قرض سكني بنسبة 7% من مبلغ القرض، وتحتسب بناءً على سعر النسبة الأساسية لمصرف قطر المركزي بالإضافة إلى 0% بحد أدنى 5.50%، مع رسوم إدارية بنسبة 1%، وتأمين مجاني على الحياة وضد الحريق للسنة الأولى، وفترة سماح تصل إلى 12 شهراً.
- حملات قروض السيارات

شراكة تويوتا
صُممت للعملاء الباحثين عن خيارات تمويل بنسبة 0% وبدون اشتراط دفعة أولى.

قروض السيارات بنسبة ثابتة
تقديم قروض بنسب ثابتة 2.75% (ما يعادل معدل فائدة متناقص قدره 5.1%).

قروض السيارات بالتعاون مع بنتلي قطر
بسعر ثابت 2.49% (ما يعادل معدل متناقص قدره 4.64%) ومليون نقطة أفيوس مضمونة وفترة سماح حتى 3 أشهر.

تقدم المجموعة خدمات ومنتجات متكاملة لعملائها عبر قنوات توصيل متنوعة، تشمل الفروع التقليدية والإلكترونية، ومكاتب الدفع، والخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية، ومراكز الاتصال، وأجهزة صراف آلي تقليدية وتفاعلية، وأجهزة الخدمة الذاتية، والمحافظ الرقمية. ويُعد بنك الدوحة من أوائل البنوك في قطر التي بادرت بطرح الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والرسائل النصية، والإنترنت، والجوال، إلى جانب بطاقات الرواتب الرقمية، ومنصات التجارة الإلكترونية، وتقنية التعرف على الوجه، والدردشة عبر واتساب. وبلغ عدد عملاء التجارة الإلكترونية لبنك الدوحة أكثر من 390 تاجراً خلال العام، بحجم معاملات بلغ 12.5 مليار ريال قطري.

تتمحور استراتيجية الوحدة حول تعزيز الكفاءة التشغيلية، وذلك عبر نقل المعاملات إلى القنوات الرقمية، وتقديم الخدمات إلكترونياً، وتطوير آليات طرح المنتجات عبر الإنترنت، فضلاً عن إعادة هيكلة الفروع وتحسين التواجد بالاستناد إلى التحول الرقمي.

وتوفر محفظة دوحة باي التابعة لبنك الدوحة خيارات دفع مريحة للعملاء، من خلال إجراء مدفوعات فورية عبر مسح رمز الاستجابة السريعة (QR) لدى متاجر مختارة، وتحويلات فورية بين الأفراد. وقد بلغ عدد المستخدمين 76,094 مستخدماً بنهاية ديسمبر 2025.

بلغت نسبة المعاملات النقدية عبر شبكة الصراف الآلي 92% من إجمالي معاملات الفروع، في حين أنجزت 80% من عمليات إيداع الشيكات عبر أجهزة الصراف الآلي التقليدية والتفاعلية.

الهدف الأساسي لتحقيق الجدوى المالية من الفروع توجيه المعاملات نحو القنوات الرقمية، بما ينعكس إيجاباً على العائد على الاستثمار من عمليات الفروع من خلال انتقال العملاء للاعتماد على الشبكات الرقمية في معاملاتهم المصرفية.

وفي هذا السياق، يواصل البنك جهوده لتطوير الخدمات عبر الإنترنت والجوال، حيث تلعب دوراً أساسياً في تعزيز تفاعل العملاء وزيادة حجم المعاملات. وشهد عام 2025 مبادرات استراتيجية للخدمات المصرفية عبر الجوال لتحسين تجربة العميل، وتفعيل خدمة فتح الحسابات للعملاء الجدد بالاعتماد على التحقق البيومتري والهوية الرقمية. والتكامل مع منصات الدفع الفوري "فوزا"، وتحويلات ماستركارد موف بالشراكة مع ماستركارد، والمعاملات اللاتلامسية ودفع الفواتير. وأدوات الخدمة الذاتية كرقم CVV الديناميكي، ووضع حدود للمعاملات، والتحكم في البطاقات الائتمانية والخصم، وتسجيل الأجهزة الموثوقة، وحفظ بياناتها لدفع جميع الفواتير، فضلاً عن الروابط السريعة وتسجيل المستفيدين عبر رمز الاستجابة السريعة (QR) لتجربة مصرفية أسرع.

وتأكيداً على التزام البنك بالابتكار الرقمي وتحسين تجربة العملاء، أطلق خدمة Visa Click to Pay، وطلبات السلف النقدية الفورية، والإصدار الفوري لوثائق تأمين السيارات والسفر ليتمكن العملاء من الحصول على التغطية الفورية. وتقديم طلبات القروض وتحميل شهادات الآيبان والرصيد.

وقد رسخت الخدمات المصرفية الرقمية مكانتها بوصفها القناة الرئيسية لمعالجة معاملات العملاء. وبالتالي ارتفع عدد المستخدمين النشطين في الخدمات المصرفية الرقمية إلى 82,940 في ديسمبر 2025، مع تنفيذ 90% من المعاملات المالية المماثلة عبر القنوات الرقمية والخدمة الذاتية مقارنةً بـ 88% في العام السابق. وبلغ متوسط تسجيلات الدخول اليومية 16,000، مما يعكس مستوى ثقة مرتفع في هذه القنوات. سيُواصل بنك الدوحة ضخ استثمارات مستدامة لتعزيز ريادته الرقمية ودعم الابتكارات التي تضع العميل أولاً، وذلك من خلال خدمات متطورة والشركات.

في مجال خدمات التجار، يُركز البنك على استهداف التجار الذين يتمتعون بمعدلات ربح عالية، أو يسجلون متوسط قيمة مرتفع للمشتريات، أو الذين يشهدون وتيرة معاملات مكثفة. وبادر البنك بطرح أجهزة نقاط بيع POS الذكية تعمل بنظام أندرويد في السوق، مستبدلاً بذلك معظم الأجهزة السابقة، لتوفير حلول دفع أكثر مرونةً وأماناً وسرعة. يمتلك البنك أكثر من 3,700 عميل تجاري، حيث تحرص هذه الوحدة على توطيد علاقاتها مع العملاء ومع أصحاب الحسابات من قطاع الشركات. ويُدير هؤلاء التجار مجتمعين نحو 8,000 نقاط بيع بحجم معاملات سنوي بلغ 9.4 مليار ريال قطري في 2025.

في إطار استراتيجيته طويلة الأمد، يحرص بنك الدوحة على تقديم قيمة استثنائية لعملائه، حيث تركّز استراتيجية استقطاب البطاقات الائتمانية على استهداف العملاء المميزين من خلال مزايا حصرية وعروض عالية القيمة عبر بطاقات النخبة. وأطلق البنك بطاقة وورلد ليجند ماستركارد الائتمانية المخصصة لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، والمزوّدة بمزايا من الدرجة الأولى لترسخ مكانة بنك الدوحة في طرح حلول دفع عالمية المستوى وتجربة عملاء مميزة.

وقد أتم بنك الدوحة بنجاح عملية نقل كافة البطاقات الائتمانية من شبكة "فيزا" إلى "ماستركارد"، وأعقب هذا الإنجاز إطلاق حملات ترويجية واسعة شملت عروض طلبات الأسبوعية وحملات الإنفاق الدولي، محققاً نسبة تفعيل تجاوزت 80%.

ويُواصل البنك دوره في رسم ملامح قطاع المدفوعات القطري عبر تقديم حلول مبتكرة تهدف إلى تعزيز راحة العملاء وتضيف قيمة حقيقية لتجربتهم. وكان بنك الدوحة أول من قدّم خصومات حصرية لحاملي بطاقة هميان لدى شبكة واسعة من التجار، ترسيخاً لدوره في دعم منظومة المدفوعات الوطنية. وإلى جانب عروضه الأساسية، تتميّز بطاقات البنك المشتركة، كبطاقة ائتمان نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية، وبطاقة لولو ماستركارد بلاتينوم الائتمانية، بعروض قيمة تمنح حاملها مزايا استثنائية مثل المكافآت، وامتيازات السفر، والخصومات في قطاع التجزئة، بما يجسّد حرص البنك على تصميم عروضه وفق ما يتطلّع إليه عملاؤه.

شهد عام 2025 تحولاً في محفظة البطاقات المشتركة، مع نمو قوي في مبيعات البطاقات ومعدلات الإنفاق ضمن شراكات الخطوط الجوية القطرية وشركة اللولو، مما عزز تجربة العملاء وحقق مكاسب ضخمة من شبكتي "فيزا" و"ماستركارد". وحققت محفظة بطاقات "فيزا" المشتركة مع الخطوط الجوية القطرية قفزة بنسبة 51% في الاستقطاب ونمواً استثنائياً في الإنفاق (90% دولياً و 80% محلياً على أساس سنوي)، مدعومة بحملات تسويقية موجهة، وآليات حديثة لاسترداد النقاط عبر واجهة برمجة التطبيقات. وأسفرت محفظة بطاقات اللولو المشتركة عن تنفيذ حملات استقطاب بدعم مشترك مع شريكنا الاستراتيجي.

كما واصلت محفظة بطاقات الشركات نموها القوي بنسبة 20% خلال عام 2025، عبر استقطاب كبار العملاء الذين ساهموا في رفع متوسط الإنفاق الشهري ليتجاوز حاجز 25 مليون ريال قطري، لتسجل المحفظة توسعاً بنسبة 20% على أساس سنوي، ونجح البنك في إطلاق بطاقات ماستركارد الائتمانية للشركات وفق الجدول الزمني المحدد، ملبياً بذلك متطلبات قطاع الأعمال.

يُقدم البنك حلولاً شاملة لإدارة الرواتب، حيث تُصدر بطاقات الرواتب للعمال من ذوي الدخل المحدود بناءً على طلب شركاتهم، لتتيح لهم استخدامها في كافة أجهزة صراف آلي ونقاط البيع. ويُدير البنك حالياً حلول دفع الرواتب لأكثر من 175,000 عامل يعملون لدى أكثر من 2,200 جهة عمل، مما لعب دوراً في تعزيز أرصدة الخصوم لدى البنك وفتح آفاقاً جديدة لطرح حلول تأمين رقمية وتحويلات مالية متكاملة لهذه الشريحة.

ولضمان تقديم خدمات مميزة، استثمر البنك في تطوير بوابته المخصصة للشركات (تدبير) لرقمنة معاملات الرواتب عبر نظام حماية الأجور ومصرف قطر المركزي، حيث تُثمر الاستثمارات الرقمية في تحسين تجربة العملاء، وتوليد إيرادات مجزية من الرسوم، فضلاً عن تقليص التكاليف التشغيلية.

ويمتلك بنك الدوحة استثمارات استراتيجية في شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية في الهند، كما أسس شركة تابعة مملوكة له في قطاع التأمين شركة شرق للتأمين ذ.م.م.

ويُسوق البنك باقة متنوعة من حلول التأمين العام والحياة لعملاء الأفراد والشركات عبر شركاء تأمين في قطر. وتقوم استراتيجية التوزيع على تحديد احتياجات العملاء وتقديم الحلول الملائمة لهم عبر فريق التأمين المصرفي المؤهل. كما تتولى هذه الوحدة متابعة العملاء لتقديم خدمات ما بعد البيع بتنسيق محكم مع شركات التأمين، مما يجعل بنك الدوحة وجهةً شاملة لكافة الاحتياجات المالية.

قنوات توزيع مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

قنوات توزيع مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد حتى 2025.12.31	
عدد الفروع في قطر	14 فرعاً تقليدياً
عدد الفروع الإلكترونية في قطر	3 فروع
الفروع الدولية	4 فروع (دبي، الكويت، مومباي، كوتشي)
عدد أجهزة الصراف الآلي في قطر	75 (منها 3 أجهزة صراف تفاعلية وجهازا صراف آلي متنقل)
أجهزة الصراف الآلي الخارجية	5 (1 في الإمارات، 1 في الكويت، 3 في الهند)

التحوّل الرقمي هو عنوان المستقبل

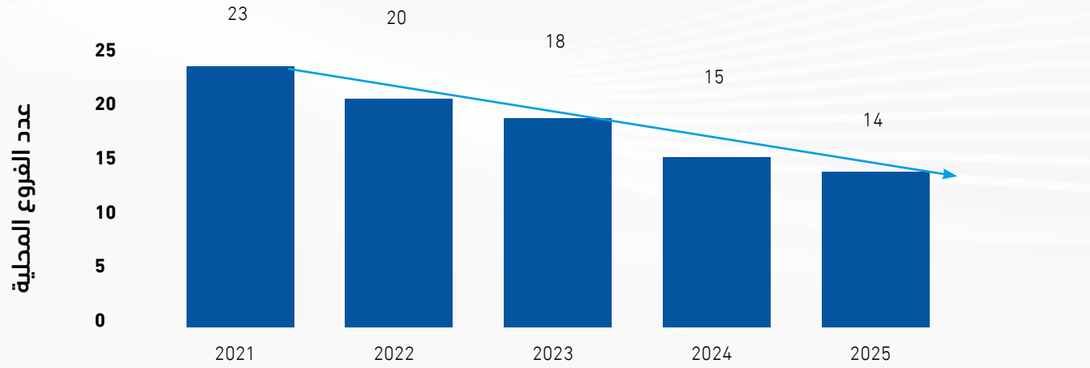

مجموعة منتجات بنك الدوحة، والباقات الخاصة، والخطط والحملات

مجموعة المنتجات، والباقات الخاصة والخطط والحملات			
منتجات أخرى	ودائع لأجل	خطط التوفير	الحسابات
صناديق حفظ الأمانات	الوديعة الثابتة	حساب الدانة للتوفير	حسابات جارية
الوديعة الثابتة المدفوعة فوائدها مقدمًا		حساب الدانة للمدخرين الصغار	حسابات التوفير
وديعة التوفير المرنة (فليكس)		حساب الدانة بلس للتوفير	تحويل الرواتب
		حساب الدانة العائلي	
		حساب الدانة غنى للتوفير	
		حساب الوديعة تحت الطلب	

البطاقات والدفع	الباقات الخاصة	الباقات الخاصة
المحافظ الإلكترونية الرقمية (Apple Pay، Google Pay، Doha Pay)	الريادة للخدمات المميّزة	القرض الشخصي
بطاقة الخدمات المصرفية الخاصة ماستركارد وورلد إيليت		القروض مقابل الدخل من الإيجار
الائتمانية الحصرية		قرض السيارة
بطاقة ريادة+ ماستركارد وورلد إيليت المعدنية الائتمانية		
بطاقة ريادة ماستركارد وورلد إيليت الائتمانية		القروض السكنية
بطاقة نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا		
إنفينيت الائتمانية		
بطاقة نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا		القروض مقابل الودائع
سيغنتشر الائتمانية		
بطاقة ماستركارد وورلد الائتمانية		القروض مقابل ودائع الهنود غير المقيمين
بطاقة كاش باك ماستركارد وورلد الائتمانية		قرض الاكتتاب الأوّلي العام
بطاقة ليونيل ميسي ماستركارد وورلد		
بطاقة ليونيل ميسي ماستركارد لايف ستايل مسبقة الدفع		
بطاقة ماستركارد لايف ستايل مسبقة الدفع		
بطاقة ماستركارد بلاتينيوم الائتمانية		
بطاقة لولو بلاتينيوم ماستركارد الائتمانية		تسهيلات السحب على المكشوف
بطاقة فيزا ماستركارد للشركات/بطاقة فيزا الائتمانية للشركات		
بطاقة ماستركارد للخصم المباشر من بنك الدوحة		
بطاقة خصم ووورلد إيليت ماستركارد من بنك الدوحة		
بطاقة همیان المسبقة الدفع		
بطاقة همیان للخصم المباشر		
بطاقة الرواتب		

الحوالات- التحويلات المالية المحلية	
القنوات	
التحويلات المالية الرقمية	
سويفت	
ماستركارد Move	
ويسترن يونيون	

خطط / برامج البطاقات الائتمانية	
أميال الدوحة – منصّة برنامج الولاء	خطط الدفع بفائدة 0%
برنامج استبدال الأميال	خطط أقساط مرنة وخطط نقدية سريعة.
عرض تذاكر سينما نوفو وفوكس	الدفع اللاتلامسي
عرض مجاني للاشتراك في صالة لياقة بدنية	فيزا متوافقة مع البروتوكول 3DS 2.0 للمعاملات عبر الإنترنت
إمكانية الدخول إلى صالات المطارات في كل أنحاء العالم	الحوالات عبر البطاقات الائتمانية
خدمة ركن السيارات، وتأمين السفر، والدرع الائتماني	حملة بطاقة iPhone
خدمات الكونسيرج	تطبيق "The Entertainer" للهواتف الجوّالة من بنك الدوحة
	ماي بوك قطر" (عرض ماستركارد)"

التأمين المصرفي

متلايف - MetLife: برنامج بناء الثروة العالمي، وبرنامج عش الحياة، وبرنامج حماية الغد، وبرنامج المستثمر المميز، وبرنامج الحماية بلس من بنك الدوحة، وبرنامج عناية الأمراض المستعصية بلس، التأمين للمغتربين أو التأمين للوافدين.

شرق للتأمين ذ.م.م: التأمين على السيارات، والتأمين على السفر، والتأمين الطبي - للأفراد والمجموعات، وتأمين الحوادث الشخصية، والتأمين على المنازل، وتعويضات العمال، والتأمين على جميع مخاطر الممتلكات، والدرع الائتماني، والمسؤولية العامة، وتأمين جميع مخاطر المقاولين.

شركة الخليج للتأمين التكافلي: تأمين تأمين جماعي وائتماني على الحياة.

الخدمات المصرفية الخاصة

شهد عام 2025 نقلة نوعية في إدارة الخدمات المصرفية الخاصة، تحوّلت إلى منصة استشارية متكاملة تركّز على العلاقة مع العملاء من ذوي الثروات العالية. وأعاد القسم تموضعه من نموذج مصرفي قائم على المعاملات إلى شريك شامل في إدارة الثروات والميزانية العمومية، مما يعزز التفاعل طويل الأمد مع العملاء والإيرادات المستدامة.

وارتكزت هذه الاستراتيجية بشكل أساسي على الارتقاء بنموذج عمل مخصص للعميل، من خلال تغطية من كبار المسؤولين ومراجعات منتظمة للمحافظ، وتعاون منظم عبر إدارة الثروات والخزينة والخدمات المصرفية للشركات. مما أثمر استحواذاً على حصة مصرفية أكبر، وتعزيز القيمة المقدمة للعميل.

وعلى صعيد الحلول المالية، أسهم التوسع في القدرات الائتمانية للخدمات المصرفية الخاصة دوراً أساسياً في تنويع الإيرادات، حيث شمل ذلك تقديم تسهيلات الإقراض المدعومة بضمانات عقارية والتمويل المهيكل، مما أسهم بدوره في تحسين هيكل الميزانية. وعُززت هذه العروض بإتاحة خدمات الحفظ العالمية وقدرات التنفيذ متعدد الأصول، مما يضع بنك الدوحة كشريك إقليمي شامل لإدارة الثروات.
كما أولت الإدارة اهتماماً بالغاً بالتصنيف للعملاء، وفق منهجية منضبطة وتحقيق نمو مدروس بميزان المخاطر وتعزيز الحوكمة التشغيلية، بما يضمن قابلية التوسع دون المساس بجودة الخدمة.

أسهمت هذه المبادرات مجتمعةً في تعزيز مساهمة الخدمات المصرفية الخاصة في زيادة حجم الأصول المدارة، واستقطاب الخصوم، وتنمية إيرادات الرسوم، وبناء قيمة مؤسسية طويلة الأجل.

إدارة الثروات

حققت إدارة الثروات أداءً لافتاً خلال عام 2025، ونجحت في توسيع نطاق خدماتها لتواكب التطلعات المتجددة لعملائها. وبادرت الإدارة بطرح مجموعة متكاملة من الحلول ضمن محفظة الاستثمار، تضمنت منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما جذب شريحة جديدة من العملاء لم تكن ضمن محفظة البنك سابقاً. وقد لعب هذا التوسع دوراً في تنمية قاعدة عملائنا وتأكيد حضورنا التنافسي في السوق.

تمثّل أحد أبرز محركات النمو في إطلاق حساب الحفظ العالمي السويسري مع UBS، مما وفّر للعملاء وصولاً إلى الأسواق العالمية وتسوية المعاملات. وتزامن هذا الإنجاز مع خطوة توحيد مختلف القطاعات الاستثمارية تحت مظلة إدارة واحدة، مما رفع حجم الأصول المدارة ليتخطى حاجز الـ100 مليون دولار أمريكي.

على صعيد التداول، سجلت منصة التداول التابعة للأسواق العالمية في بنك الدوحة قفزة استثنائية في الإيرادات التي لتصل إلى 3.2 مليون ريال قطري في 2025 مقارنة بـ1.65 مليون في 2024، مدعومة بتطوير آليات التنفيذ وتنامي تفاعل العملاء.

وتُترجم هذه النتائج عمق التزام بنك الدوحة بابتكار في إدارة الثروات، وسعيه لتحقيق نمو مستدام لعملائه.

شركة شرق للتأمين ذ.م.م.

تأسست شركة شرق للتأمين ذ.م.م. (المعروفة سابقاً بشركة الدوحة بنك للتأمين ذ.م.م.) في عام 2007، كجزء من استراتيجية بنك الدوحة لتوفير خدمات مالية شاملة من مكان واحد. وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الدوحة، ومرخّصة من هيئة تنظيم مركز قطر المالي.

وتحمل الشركة تصنيفاً ائتمانياً بدرجة (BBB) من وكالة "ستاندرد آند بورز" (مما يعكس قوتها المالية وجودة الائتمان للطرف المقابل)، كما أنها حاصلة على شهادة الآيزو (ISO 9001:2015) في إدارة الجودة.

تتيح الشركة إدارة الحماية التأمينية العامة لعملائها من الشركات والأفراد، مقدمةً لهم حلولاً شاملة مقترنة بتجربة خالية من التعقيدات عند تسوية المطالبات. وتستند الشركة في عملياتها إلى شبكة من شركات التأمين الحاصلة على تصنيف (A)، مما يحد بشكل كبير من المخاطر المرتبطة بدفع التعويضات المالية الضخمة في المطالبات التأمينية الكبيرة. وتشمل قاعدة عملائها كبرى الشركات والمؤسسات الحكومية القطرية.

وتوفر الشركة خيارات تأمينية متعددة تغطي كافة أخطار المقاولين، وتأمين الممتلكات والمعدات وتأمين المسؤولية تجاه الغير والتأمين الطبي الجماعي وتأمين المركبات. وتُسوَّق هذه المنتجات عبر قنوات متعددة تستهدف عملاء البنك وغيرهم، بالاستفادة من المنصات الرقمية، ووسطاء التأمين، والتسويق المباشر والتأمين المصرفي، مع توظيف قاعدة عملاء البنك من خلال خدمات الاستشارات التأمينية والمنتجات المتخصصة.
وفي سياق المراجعة الشاملة، وقع بنك الدوحة مذكرة تفاهم بشأن الاستحواذ المحتمل على شركة شرق للتأمين من قبل شركة الخليج للتأمين التكافلي.

الخدمات المصرفية الإسلامية

أوقف البنك تقديم خدماته المصرفية الإسلامية منذ عام 2011، بناءً على التعميم الصادر عن مصرف قطر المركزي (رقم 313/273/2011) بتاريخ 31 يناير 2011، والذي يحظر على البنوك التقليدية الانخراط في أية أعمال مصرفية إسلامية جديدة. وقد قررت إدارة بنك الدوحة الاحتفاظ بالمحفظة الإسلامية حتى بلوغ أجل الاستحقاق، التزاماً بالشروط والأحكام المنصوص عليها في الشريعة.

إدارة المخاطر

تقع مسؤولية الإشراف على منظومة المخاطر في البنك على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتأكيداً على هذا الالتزام، قاما بوضع أطر واضحة تحدد نزعة المخاطر المقبولة، لتشكل بدورها بوصلة توجه صنع القرار الاستراتيجي والتشغيلي. ويتميز إطار عمل نزعة المخاطر في بنك الدوحة بشموليته، إذ يمزج بين المؤشرات الكمية (كالقدرة على تحمل المخاطر و درجة تحمل المخاطر) والمعايير النوعية التي تعنى بترسيخ ثقافة المخاطر والالتزام بضوابط الحوكمة. ويضمن هذا التوجه الشمولي تطبيق نظام صارم وفعال لإدارة المخاطر، يتناغم مع التطلعات الاستراتيجية المستقبلية للبنك

وحرصاً على تعزيز كفاءة المنظومة، استقطب بنك الدوحة نخبة من الكفاءات المهنية المتخصصة لإدارة هذا الملف. كما يواصل البنك تحديث سياساته وإجراءاته لتواكب أولوياته الاستراتيجية، مع الالتزام بالتعليمات الرقابية المحلية والعالمية.

ويتبنى البنك إطار عمل شاملاً لإدارة المخاطر، يوفر رؤية متكاملة للمخاطر على نطاق المؤسسة. ويستند هذا الإطار إلى الركائز التالية:

- نظام نزعة مخاطر محكم مضمّن في السياسات والإجراءات.
- حدود واضحة للانكشافات معززة بمؤشرات تحذيرية تستدعي التدخل الفوري للإدارة
- •آلية منهجية لتفويض الصلاحيات.
- رقابة حثيثة تمارسها اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- مسار منهجي للمراجعة والتغذية الراجعة
- خطط مستمرة لتعزيز الضوابط وتحسينها.

وبفضل هذه التدابير، يضمن بنك الدوحة بقاء منظومة إدارة المخاطر شاملة، مما يوفر درعاً واقياً يحمي استقرار البنك لتحقيق نمو مستدام.

إطار حوكمة المخاطر

الإشراف من قبل مجلس الإدارة واللجان التابعة له:

- **مجلس الإدارة:** يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن إدارة المخاطر في البنك. يحدد نزعة المخاطر الشاملة ويعتمد السياسات الرئيسية ويتأكد من اتساق أنشطة تحمّل المخاطر مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. ويمدّ المجلس رقابته على كافة أنواع المخاطر، ضامناً الامتثال للمتطلبات الرقابية، وساعياً لنشر ثقافة مؤسسية واعية.
- **اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة:** تؤدي هذه اللجنة دوراً مفصلياً في الرقابة على المخاطر الائتمانية. حيث تتولى مراجعة واعتماد الانكشافات الائتمانية الكبرى، لتقييم قرارات الإقراض الجوهرية بشكل دقيق. وتخلق رقابة اللجنة حالة من التوازن بين نمو الأعمال وضرورة اتخاذ قرارات مدروسة المخاطر، مما يرسخ مبادئ المساءلة والشفافية في مسارات الاعتماد الائتماني.
- **لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية:** تتولى هذه اللجنة الإشراف على فئات المخاطر غير الائتمانية. بما يشمل مخاطر السوق، والسيولة، ومخاطر تشغيلية، ومخاطر عدم الامتثال، ومخاطر السمعة، إلى جانب المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وغيرها. وفي إطار مهامها، تراجع اللجنة فعالية أطر إدارة المخاطر، وتتابع نتائج اختبارات الضغط وتقيّم نتائج التدقيق الداخلي. وتأخذ اللجنة على عاتقها مسؤولية التأكد من توافق ممارسات البنك مع المعايير الدولية وتطلعات الرقابة، وبناء حصانة قوية ضد أية مخاطر ناشئة. كما تلعب دوراً أساسياً في دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن منظومة إدارة المخاطر، بما يشمل المخاطر المالية المناخية، ومفاهيم المسؤولية المجتمعية، وضوابط المؤسسة، لتضمن بذلك استمرارية أعمال بنك الدوحة بأسلوب مسؤول مستدامة مع أفضل الممارسات العالمية.

اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية

تشرف اللجنة بشكل شامل على جميع فئات المخاطر غير الائتمانية، بدءًا من مجلس الإدارة واللجان التنفيذية، وصولاً إلى أصغر موظف في البنك. ويضمن هذا الهيكل اتخاذ قرارات المخاطر والعوائد بحكمة وسرعة وفعالية، مما يرسّخ ثقافة المساءلة والانضباط. وتخضع سياسات ونماذج وأدوات وأنظمة إدارة المخاطر لمراجعة وتطوير مستمرة، لضمان متانة الإطار أمام تحولات السوق وتوافقه مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات العالمية.

وتُطبّق إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل، لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للبنك وتعزيز متانته، ويُعهد بتطبيق إطار إدارة المخاطر إلى فريق من المتمرسين تحت قيادة رئيس إدارة المخاطر، وتحت إشراف مباشر من سلسلة من اللجان الإدارية المتخصصة تشمل:

- **لجنة الإدارة التنفيذية:** يترأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم مديري الإدارات المختلفة، حيث تمثل المنتدى المركزي لاتخاذ القرارات وإدارة الشؤون المفوّضة من مجلس الإدارة. وتعقد اللجنة اجتماعاتها كل شهرين لمراجعة استراتيجية البنك في ضوء الظروف الاقتصادية والتغيرات الرقابية وديناميكيات السوق وتوجيهات مجلس الإدارة، مع التنسيق مع اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة. كما تتابع اللجنة التوجهات الحديثة مثل الابتكار الرقمي ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واعتماد استراتيجية الحوكمة البيئية للبنك وتشرف على جهود التحول الرقمي، وتطوير المنتجات، وتعديل السياسات. وتقوم اللجنة أيضاً بتقييم فرص التوسع محلياً ودولياً، وتحليل الموقع التنافسي للبنك، ومراجعة توقعات الحصة السوقية ومزيج الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة على بناء توافق في الآراء حول القضايا الجوهرية، ووضع أطر التنفيذ، ومراجعة نموذج العمل عند الحاجة لضمان قدرة البنك على التكيف في بيئة متغيرة.
- **لجنة إدارة المخاطر:** تعتبر ركيزة أساسية في إطار حوكمة بنك الدوحة، وتهدف لدعم الإدارة في أداء مسؤولياتها الرقابية على المخاطر. ويترأس هذه اللجنة رئيس إدارة المخاطر وتضم ممثلين عن الإدارة العليا، حيث تضمن تطبيق إطار عمل متين، وترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية ومجلس الإدارة. وتشمل مسؤولياتها مراجعة العمليات والضوابط الخاصة بتحديد وإدارة ورصد جميع المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والسيولة، والمخاطر التشغيلية، وأمن المعلومات، واستمرارية الأعمال. وتقوم اللجنة بتقييم واعتماد خطط الحد من المخاطر، مثل التغطية التأمينية، وتراقب الانكشافات مقارنة بمستويات نزعة المخاطر المعتمدة، تقدّم إجراءات المعالجة عبر المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية والاستراتيجية والقانونية، مع مراجعة حالات الاحتيال وأحداث الخسائر التشغيلية وفق درجة خطورتها. وتراجع اللجنة تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وتقدم توصياتها لمعالجة مخاطر الركيزة الثانية ومتطلبات رأس المال الإضافية. وتشرف أيضاً على برنامج اختبارات الضغط، مع ضمان إيصال نتائجه إلى لجنة الأصول والخصوم والرئيس التنفيذي. ومن خلال هذه الأنشطة، تلعب اللجنة دوراً محورياً في حماية استقرار البنك والتأكد من توافق الممارسات مع الأهداف الاستراتيجية.

- **لجنة الائتمان الإدارية:** يترأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم ممثلين عن إدارات الأعمال والمخاطر، وتتحمل مسؤولية الإشراف على عملية الموافقة الائتمانية وفق نزعة المخاطر والصلاحيات المفوضة من مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بدراسة طلبات الائتمان والبت فيها، وتقييم المذكرات الداخلية، ومتابعة العملية الائتمانية برمتها من البداية إلى النهاية. كما تنظر اللجنة في المقترحات الخاصة بمنتجات الإقراض الحالية والمستقبلية لضمان دعم النمو الحصيف والإدارة السليمة للمخاطر.

- **لجنة الأصول والخصوم:** تجتمع هذه اللجنة شهرياً برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم رئيس إدارة المخاطر، ورئيس الإدارة المالية، ورئيس الخزينة والاستثمار، بالإضافة إلى رؤساء مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ومجموعة الخدمات المصرفية الدولية، وإدارة الاستراتيجية، وذلك للإشراف على إدارة الميزانية العمومية والاستراتيجية المالية للبنك. وتتولى اللجنة تنفيذ سياسات إدارة الأصول والخصوم المالية، مع التأكد من انسجام نمو الميزانية مع نزعة المخاطر لدى البنك. وتضع اللجنة استراتيجيات للتحكم في مخاطر سعر الفائدة والسيولة وتقييم فاعليتها. كما تصادق على خطة التمويل الطارئ وخطة التعافي لضمان الاستعداد لأزمات السيولة المحتملة. وتراجع اللجنة بانتظام حدود الانكشافات ونقاط إيقاف الخسائر، وتراقب مخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية في كل من المحفظة البنكية والمحفظة التجارية. فضلاً عن ذلك، تشرف اللجنة على مخاطر السيولة، وتركز المخاطر، والالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وكفاية رأس المال، ونتائج اختبارات الضغط، لضمان التوافق التام مع المعايير الرقابية.

- **لجنة الاستثمار:** يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه، بمشاركة الإدارة العليا، وتتولى الإشراف على محفظة الاستثمار الخاصة بالبنك. وتضمن اللجنة توافق الأنشطة الاستثمارية مع الأهداف الاستراتيجية، ونزعة المخاطر، والمتطلبات الرقابية. وتشمل مهامها إجراء مراجعة سنوية لاستراتيجية الاستثمار، وتقييم السياسات والحدود الاستثمارية، والنظر في المنتجات الجديدة. كما تعتمد اللجنة مقترحات الاستثمار واستراتيجيات الخروج ضمن صلاحياتها الممنوحة. وتتابع اللجنة التقارير الدورية حول أداء الاستثمارات لضمان تنوع المحفظة ومرونتها ومواءمتها مع أهداف النمو الطويلة الأجل.

إطار إدارة المخاطر المؤسسية

تعمل مجموعة إدارة المخاطر تحت مظلة إطار لإدارة المخاطر المؤسسية، وذلك بقيادة رئيس إدارة المخاطر. ويحدد الإطار الأدوات والمنهجيات والأنشطة اللازمة تحديد جميع المخاطر الجوهرية وفهمها ومراقبتها بشكل مستمر في جميع أرجاء المؤسسة. و يتم اقتراح التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر ورفعها للجان المختصة عند الضرورة. ويرفع رئيس إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، كما يرتبط بلجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة. ويهدف مسار الإبلاغ المزدوج هذا إلى ترسيخ دعائم الاستقلالية والمساءلة في الرقابة على المخاطر. وعلاوة على ذلك، تتمتع المجموعة بصلاحية تصعيد القضايا والمخاطر الهامة مباشرة إلى مجلس الإدارة واللجنة المعنية لضمان التدخل السريع والفعال.

ويعتمد بنك الدوحة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لإدارة المخاطر. وتتيح هذه العملية تقييم كافة المخاطر في أعماله والتأكد من وجود مصدات رأسمالية كافية لحماية الاستقرار المالي، وتقدم وثيقة هذه العملية تقييماً شاملاً للمخاطر الخاصة بالبنك، وتوضح آليات القياس، والتوقعات المالية المستقبلية وخطط رأس المال. وتعد هذه الوثيقة أداة حاسمة لتحديد متطلبات رأس المال وضمان مواءمة ممارسات إدارة المخاطر مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، ويشمل هذا الإطار تقييمات المخاطر التي لا تغطيها الركيزة الأولى، مثل مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، والتركز الائتماني، ومخاطر السمعة، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر التقييم، والمخاطر البيئية والاجتماعية، ومخاطر النماذج، والتكنولوجيا، ومخاطر عدم الامتثال، والمخاطر القانونية، والمخاطر الجغرافية.

كما يدمج الإطار خطط رأس المال واختبارات الضغط لضمان توافقها مع نزعة المخاطر المعتمدة. ونظراً لطبيعة عمليات البنك، يتم إجراء تقييم شامل لتحديد رأس المال الإضافي المطلوب وفقاً للركيزة الثانية لاتفاقية بازل، حيث يُحسب معدل كفاية رأس المال حسب توجيهات مصرف قطر المركزي المعايير المحدّثة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 3 / بازل 4) ويحافظ بنك الدوحة على هذه النسبة عند مستوى صحي يعكس متانة مركزه الرأسمالي وممارساته الحصيفة في إدارة المخاطر.

المخاطر التي تتم مراقبتها بموجب إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية

يشمل نطاق المخاطر في البنك المخاطر الأساسية المتأصلة في أعماله. وتتطلب الإدارة الفعالة للمخاطر اهتماما دقيقًا نظرا لتأثيرها المحتمل على استراتيجية البنك. ولذا يقوم البنك بمراقبة البيئات الكلية والجزئية باستمرار لرصد أي تغييرات، مما يضمن بقاء نطاق المخاطر ملائما ويساعد في تحديد المخاطر الرئيسية والناشئة بناءً على الاتجاهات الملحوظة وتتم إدارة نطاق المخاطر من خلال دورة عملية المخاطر، بدءًا من تحديدها وحتى الإبلاغ عنها. كما تتضمن هذه العملية تقييما دقيقًا للمخاطر في ظل الظروف العادية والطارئة. وصولا إلى مرحلة التعافي والحل.

المخاطر الرئيسية المرتبطة بالأعمال المصرفية بالتفصيل في الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان: يُعتبر تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان أولوية استراتيجية بالنسبة إلى البنك وتدار من خلال عملية تقييم ائتمانية شاملة ومنظمة بشكل جيد وتُستكمل بإجراءات التخفيف المناسبة، ويعتمد التقييم على مزيج من حكم الخبراء، والخبرة والتحليل إلى جانب استخدام نماذج الائتمان. وعلى الرغم من أن المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر على المستوى الكلي تقع على عاتق مجلس الإدارة، إلا أن مسؤولية قياس ومراقبة المخاطر في التعرّض الائتماني للبنك منوطة بلجنة إدارة الائتمان التي تشمل أنشطتها الرئيسية ما يلي:

- مراجعة طلبات التسهيلات الائتمانية والمذكرات الداخلية والبت فيها وفقاً لنزعة المخاطر والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة.
- متابعة العملية الائتمانية برمتها بصفة مستمرة.
- الحد من مخاطر الائتمان عبر هيكلة التسهيلات وشروطها لتقليل الانكشافات غير المضمونة.
- إدارة التركز الائتماني للمقترضين والقطاعات والمناطق الجغرافية مقابل الحدود الرقابية والداخلية.

- قياس نزعة المخاطر للإقراض في كل قطاع بناءً على معايير قبول محددة.
- تقييم المخاطر الكامنة في كل مقترح تمويلي والتأكد من توافقها مع تصنيف المقترض الداخلي المعتمد.
- المراقبة المستمرة والديناميكية لجودة الأصول عبر كافة المحافظ المصرفية، والتدخل السريع عند ظهور علامات تحذيرية.
- متابعة الإجراءات الاستردادية للقروض المتعثرة لحماية مصالح البنك بقوة.
- تقديم النصح للإدارة العليا حول تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتوجيه مسار الإقراض المستقبلي.
- تقييم مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة واقتراح آليات التخفيف المناسبة لها.
- تقديم الملاحظات والتوصيات حول التعديلات المتعلقة بسياسات وإجراءات مخاطر الائتمان.

يحافظ بنك الدوحة على نظام محكم لإدارة مخاطر الائتمان، مصمم لحماية متانة المحفظة وضمان ممارسات إقراض حصيفة في جميع قطاعات الأعمال. ويُدار التركز الائتماني بفعالية على مستوى المقترضين والمجموعات والقطاعات الصناعية والمناطق الجغرافية، مع مراقبة الانكشافات مقابل الحدود الرقابية والحدود الموضوعة داخلياً. وتُحدد نزعة المخاطر للإقراض من خلال معايير قبول خاصة بكل قطاع، فيما تُطبّق هيكلة التسهيلات وشروط مخصصة لتقليص الانكشافات غير المضمونة. ويواصل البنك تعزيز ممارساته في إدارة مخاطر الائتمان عبر تحديث أنظمة التصنيف الداخلي والمتابعة الديناميكية لجودة الأصول ورصد إشارات الإنذار المبكر والتنسيق مع وحدات الأعمال للتدخل في الوقت المناسب. كما تُبذل جهود حثيثة لتحصيل الديون المتأخرة حمايةً لمصالح البنك، مع تقديم مشورة منتظمة للإدارة العليا بشأن تحسين جودة المحفظة وتوجهات الحجز المستقبلية. وتخضع جميع الانكشافات الائتمانية لمراجعة وتقييم وفق هيكل الصلاحيات والحدود المفوّضة قبل تقديم أي التزامات، بما يضمن التوافق مع معايير بازل III المحدّثة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتطلبات الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). ويُفحص كل منتج جديد من منظور المخاطر، وتُعزّز سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان عبر عمليات تدقيق دورية وتنفيذ التحسينات. ويحرص البنك بصرامة على دقة التوثيق وإدارة الضمانات ومتابعة التعهدات والالتزام بسياسات مصرف قطر المركزي والسياسات الداخلية. وتعمل الوظيفة الرقابية المستقلة كخط دفاع ثانٍ، حيث تُنفّذ شروط الصرف وتتحقق من اكتمال وثائق الضمانات وتراقب الانكشافات باستمرار مقابل الشروط المعتمدة.

ويلتزم بنك الدوحة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) التي يتطلب تقديم إفصاحات نوعية وكمّية واسعة النطاق حول نموذج الخسارة المتوقعة الذي يعتمده البنك، بما في ذلك الافتراضات والمدخلات والتقنيات المستخدمة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة، وحركة المخصصات والإفصاحات عن مخاطر الائتمان الإضافية. ومن أجل ضمان صدور تصنيفات المخاطر المناسبة والأحكام المطلوبة عبر شبكتنا، قمنا بمراجعة وقياس المتطلبات التنظيمية المحلية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بشأن انخفاض القيمة وعمليات الشطب في الفروع الدولية مقابل تلك الموجودة في قطر. وفي موازاة ذلك، ووفقًا لتوجيهات مصرف قطر المركزي وإطار بازل لقياس ومراقبة التعرضات الكبيرة، فإننا نحافظ على ضوابط وإجراءات مراقبة صارمة للمؤسسات المالية والشركات التابعة لضمان الامتثال الفعّال والمستمر في هذا المجال.

مخاطر السوق: هي مخاطر الخسارة الناجمة عن التغيرات غير المتوقعة في المؤشرات المالية، بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم والسلع الأساسية. يملك البنك نظام معلومات إداري نشط لإبقاء الإدارة ولجنة الاستثمار/لجنة الموجودات والمطلوبات على اطلاع بالتغيّرات في مخاطر السوق وآثارها على النتائج المالية للبنك. أما أبرز مخاطر السوق التي تؤثر على البنك هي مخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر العملات: إن العملة الأجنبية الرئيسية التي يتعرض لها البنك هي الدولار الأمريكي. ويُقلّل التعادل الثابت بين الدولار الأمريكي والريال القطري من هذه المخاطر ما لم يتم تغيير سياسة الربط القائمة بين العملتين. ولإدارة التعرض لمخاطر العملات، قام البنك بوضع حدود ليلية لكل عملة، وحدود إيقاف الخسارة الخاصة بتداول العملات الأجنبية، مع مراقبة التعرضات للعملات بشكل يومي. كما يتم إعداد تحليل شهري لفجوة العملات، بالإضافة إلى إصدار تقارير يومية عن الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية. كذلك تتم مراقبة حدود المعاملات الخاصة بتجار الصرف الأجنبي على أساس يوم التداول التالي(T+1) مع إجراء إعادة تقييم يومي لجميع التعرضات القائمة للصرف الأجنبي.

مخاطر معدل الفائدة: تنشأ هذه المخاطر من التغيرات المحتملة في أسعار الفائدة، والتي قد تؤثر على قيمة الأدوات المالية أو الربحية المستقبلية للبنك. ويتم تقييم هذه المخاطر من منظورين أساسيين: محفظة استثمارات الدخل الثابت، وكامل أصول ومطلوبات البنك.

- محفظة الدخل الثابت: تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحليل محفظة السندات بشكل يومي، مع الأخذ في الاعتبار معدلات السوق والمدة الزمنية للدولار. وتقوم إدارة المخاطر بتقييم كل اقتراح استثماري على حدة لتحديد المخاطر السوقية المحتملة والتخفيف منها قبل تقديمها إلى لجنة الاستثمار. كما تحدد سياسة التحوط الإطار العام لإدارة هذه المخاطر، مع إعداد تقارير منتظمة للجنة الاستثمار حول نسب التحوط.
- مخاطر أسعار الفائدة على مستوى البنك: تنشأ هذه المخاطر بسبب تفاوت آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة. وتقوم إدارة مخاطر السوق والسيولة بتقييم الأرباح المعرضة للمخاطر والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، وإعداد التقارير اللازمة إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، خصوصا عند تغير أسعار الفائدة ويدير البنك هذه المخاطر من خلال مطابقة فترات إعادة تسعير الأصول والخصوم والعمل ضمن حدود الفجوة المحددة. كما تتم مناقشة نسب التحوط لدفاتر الاستثمارات والقروض واتخاذ الإجراءات المناسبة عند الحاجة.

ويتم احتساب مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية وفقًا لستة سيناريوهات مختلفة لأسعار الفائدة، تماشيا مع تعميم مصرف قطر المركزي الصادر في عام 2019. كما يتم قياس ومراقبة هذه المخاطر، وإعداد تقارير دورية ربع سنوية للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

مخاطر السيولة: تُشير هذه المخاطر إلى احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند موعد استحقاقها. ويتطلب ذلك تخطيطا وإدارة فعالة للسيولة لضمان قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في جميع الأوقات. وتتعاون إدارة الخزينة بشكل وثيق مع إدارة مخاطر السوق والسيولة. وكذلك وحدات الأعمال، لتحليل احتياجات السيولة وفهمها، مع إجراء مناقشات دورية منتظمة للتعرف على متطلبات السيولة الناتجة عن أنشطة البنك وظروف السوق.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع الإطار العام لإدارة السيولة، وتناقش بشكل منتظم المخاطر التي قد تؤثر على قدرة البنك على تلبية التزاماته، خصوصًا في ظل تغيرات السوق التي قد ترفع تكلفة التمويل أو تحد من إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل. ويشتمل إطار عمل بنك الدوحة لإدارة السيولة على تحديد حدود مقبولة للمخاطر ومؤشرات مرجعية، مع مراقبة معايير رئيسية مثل نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر والفجوات بين الاستحقاقات. وتستخدم الخزينة تقارير سيولة يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية لتحديد مواعيد استحقاق الالتزامات والتخطيط المناسب للتمويل.

ويحرص البنك على توفر تمويل كاف مع تنويع مصادر هذا التمويل، وتقليل الاعتماد على كبار المودعين، والمحافظة على مزيج من أنواع الودائع، كما يحتفظ بأصول سائلة ذات جودة عالية ليتمكن من توفير النقد إن دعت الحاجة. إلى جانب ذلك فإن سياسة البنك تقتضي الاحتفاظ بمخزون من الأصول السائلة لمواجهة حالات الطوارئ، مع وجود سيناريوهات للضغط تقيمها لجنة الموجودات والمطلوبات للوقوف على آثارها المحتملة على أوضاع السيولة، فضلا عن التزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بنسب تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر.

وتقوم إدارة الخزينة بمناقشة مزيج التمويل وخطط التمويل وإجراءات الطوارئ بشكل دوري في لجنة الموجودات والمطلوبات. مع ضمان مرونة الإجراءات لمواجهة أي أزمة محتملة، كما وضع البنك نظاما للرصد وإعداد تقارير دورية حول أداء السيولة، لضمان الاستجابة السريعة لأي تغيرات قد تؤثر على وضع السيولة.

أدوات إدارة مخاطر السيولة:

- تنويع قاعدة المودعين.
- الاحتفاظ بوعاء من الأصول السائلة عالية الجودة.
- إجراء اختبارات الضغط على نحو منتظم.
- الالتزام بالمتطلبات الرقابية لنسبة تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقر.
- وضع خطط مرنة للتمويل في حالات الطوارئ.
- متابعة الأداء باستمرار وإعداد التقارير الدورية.

المخاطر التشغيلية: هي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو عن أحداث خارجية. ومن المخاطر التشغيلية التي تكتنف عمل البنوك:

- الأنشطة الاحتيالية الداخلية والخارجية.
- عدم كفاية العمليات أو الضوابط أو الإجراءات أو أي أعطال فيها.
- فشل في الأنظمة الرئيسية للبنك، ما يؤدي إلى انقطاع الخدمات.
- محاولة طرف خارجي لجعل الخدمة أو البنية التحتية الداعمة غير متاحة للمستخدمين المقصودين.
- مخاطر تعطل الأعمال الناجمة عن أحداث خارجة عن السيطرة كليا أو جزئيا، مثل الكوارث الطبيعية أو الأعمال الإرهابية أو تعطل المرافق، ما قد يؤدي إلى خسائر أو تراجع في الخدمة المقدمة للعملاء و/ أو خسارة اقتصادية للمجموعة.

هذا ويطور البنك باستمرار من قدرته على مواجهة المخاطر التشغيلية المستجدة لمنع الخسائر التي قد تنجم عنها. تقع المسؤولية الرئيسية عن إدارة المخاطر التشغيلية والامتثال لمتطلبات الرقابة على عاتق وحدات الأعمال والوحدات الوظيفية حيثما تنشأ المخاطر. وقد وضع البنك إطار عمل محددًا جيدا، ووظيفة مستقلة للمخاطر التشغيلية من أجل إنشاء وصيانة إطار إدارة المخاطر التشغيلية، ورصد مستوى الخسائر التشغيلية وفعالية بيئة المراقبة ويشغل رئيس المخاطر التشغيلية عضوية لجنة إدارة المخاطر ويقدم تقاريره إلى رئيس إدارة المخاطر. وتشرف لجنة إدارة المخاطر على تنفيذ إطار فعّال لإدارة المخاطر يشمل الأنظمة والممارسات والسياسات والإجراءات المناسبة لضمان فعالية تحديد المخاطر وقياسها وتقييمها وإعداد التقارير بشأنها ومراقبتها داخل المجموعة.

ولدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة وأدوات لإدارة المخاطر التشغيلية يتم تحديثها بانتظام لضمان توفّر آلية رقابة داخلية قوية. كما يقوم البنك بمراقبة واستعراض التوصيات المختلفة الصادرة عن لجنة بازل بشأن "الممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل والإشراف عليها من أجل تنفيذها. ويواصل البنك الاستثمار في استراتيجيات إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها، مثل البنية التحتية القوية للرقابة وإدارة استمرارية الأعمال، أو من خلال آليات نقل المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية. وقد بذلت جهود كبيرة لتبسيط عمليات إدارة المخاطر التشغيلية وإجراءاتها وأدواتها لتوفير المزيد من الأفكار المستقبلية عن المخاطر وتعزيز ثقافة الرقابة في المؤسسة.

تم تنفيذ نظام إدارة المخاطر التشغيلية لدعم تحديد هذه المخاطر وتقييمها وتقييم الرقابة وإدارة الخسائر ومعالجة المشكلات ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية، وأنشطة الإبلاغ عن المخاطر. وقد مكّن هذا النظام البنك من الاستعاضة عن عمليات إدارة المخاطر التشغيلية اليدوية بنهج آلي وفعّال للغاية. ويساعد نظام إدارة المخاطر التشغيلية في جمع وتحويل بيانات المخاطر التشغيلية إلى معلومات عن المخاطر الحرجة لتعزيز عملية صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، تُجري إدارة التدقيق الداخلي تقييما مستقلا للأداء الفعلي للإطار العام للمخاطر التشغيلية. ويتوجب على كل قطاع من قطاعات الأعمال إدارة المخاطر التشغيلية وفق متطلبات هذا الإطار.

وفي ما يلي وصف للخطوات الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية:

- يشكل التدريب الفعّال للموظفين، وتوثيق العمليات والإجراءات التي تتضمّن ضوابط مناسبة لحماية الأصول والسجلات، والتسوية المنتظمة للحسابات والمعاملات وعملية إدخال منتجات جديدة، واستعراض أنشطة الإسناد الخارجي، والفصل بين المهام والإدارة المالية، وإعداد التقارير بعضا من التدابير التي اعتمدها المصرف لإدارة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.

- التحقيق في الحالات الخطرة (مثل: الخسائر، والحوادث الوشيكة والخسائر (المحتملة والإبلاغ عنها، للمساعدة في تحديد أسبابها الجذرية ووضع خطط العمل التصحيحية للحد من تكرارها. ويتم تحليل أحداث المخاطر لتحديد الأسباب الجذرية للحوادث والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها وتسجيلها في قاعدة بيانات مركزية وإبلاغ مجلس الإدارة عنها كل ثلاثة أشهر.
- إعداد «تقييم ذاتي لمخاطر التحكم» عبر وحدات الأعمال والدعم، بما في ذلك الشركات التابعة والفروع الخارجية.
- ويتمثل الغرض من هذا التقييم في الحصول على فهم تفصيلي للمخاطر الكامنة والمتبقية من خلال تقييم الضوابط على مستوى البنك. ويعزّز التقييم قدرة البنك على اتخاذ القرار في ما يتعلق بملفات المخاطر التشغيلية المحددة لكل وحدة من وحدات الأعمال، بالإضافة إلى تحديد مواضع التصحيح اللازم. ويتم رصد ملف المخاطر التشغيلية لكل وحدة عمل بشكل مستمر.
- وضع البنك برنامجا لمؤشرات المخاطر الرئيسية لتمكين المراقبة الاستباقية لجميع المخاطر الرئيسية على مستوى عمليات البنك. وقام بتحديد أهم مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى الكيان والتي يتم رصدها وإبلاغها إلى لجنة إدارة المخاطر شهريا.

لأغراض التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة، يصنّف البنك المخاطر التشغيلية إلى أنواع المخاطر التالية:

- مخاطر الإنشاء والتنفيذ.
- مخاطر الاحتيال.
- المخاطر التنظيمية.
- مخاطر المزودين.
- مخاطر إعداد التقارير المالية والتسجيل.
- مخاطر الموظفين.
- مخاطر معالجة المعاملات.

تغطي بوليصة التأمين الشاملة للبنك الخسائر الكبيرة وخسائر الضغط.

إدارة مخاطر الاحتيال: تأتي إدارة مخاطر الاحتيال ضمن أولويات البنك، وذلك في ظل التطور المتسارع والتعقيد المتزايد لأساليب الاحتيال وما يترتب عليها من تداعيات مالية جسيمة. وتأخذ وحدة إدارة مخاطر الاحتيال على عاتقها مسؤولية تحديد مخاطر الاحتيال ومنعها واكتشافها والاستجابة لها على مستوى البنك، مع ضمان الامتثال للمتطلبات الرقابية والقانونية. ويعمل الفريق بتنسيق مع وحدات الأعمال وإدارة الامتثال والتكنولوجيا والجهات الخارجية، لتعزيز الضوابط وترسيخ ثقافة مؤسسية صارمة لمكافحة الاحتيال. وتشمل التدابير الرئيسية التي يتخذها البنك في هذا الصدد: إجراء تقييمات استباقية لمخاطر الاحتيال، والمراقبة الفورية والمستمرة لاحتيال البطاقات، وتنفيذ تحقيقات جنائية دقيقة تتوافق مع أرفع المعايير المهنية. كما يلتزم البنك بـ الإفصاح الرقابي والتنسيق الفعال مع البنوك الأخرى، مستعيناً بأحدث أدوات التحليل المعتمدة على البيانات لرصد أي أنماط وتوجهات احتيالية ناشئة. ومن خلال التوعية المستمرة للموظفين، والتعاون الوثيق مع جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية، والتطوير الدائم لقدرات الاكتشاف، مما يضمن حفاظ البنك على إطار فعّال ومتين لإدارة مخاطر الاحتيال.

جاهزية بنك الدوحة لاستمرارية الأعمال: يمتلك بنك الدوحة برنامجا لإدارة استمرارية الأعمال يهدف إلى تقليل حالات انقطاع الخدمات والحد من تأثيرها على البنك والعملاء والموظفين. ويركّز البرنامج على "التوافر والاستمرارية من خلال سياسات وخطط معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن البرنامج خطط استمرارية الأعمال لمختلف السيناريوهات مثل انقطاع الخدمات، والهجمات السيبرانية، والأزمات الإقليمية، لضمان استمرار العمليات الأساسية. كما تم توفير مواقع بديلة للعمل، إلى جانب مركز بيانات معتمد من المستوى الثالث لعمليات التعافي من الكوارث. يضمن برنامج التعافي من الكوارث استعادة الأنظمة والشبكات بسرعة، حيث تم تجهيز مراكز البيانات بأنظمة طاقة غير منقطعة (UPS) ومولدات كهربائية احتياطية. ويجري التحقق من جاهزية البنك من خلال التدريبات النموذجية لاختبار خطط استمرارية الأعمال، وتدريبات التعافي من الكوارث، وتدريب الموظفين على استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات بالإضافة إلى توفير وسائل اتصال فعالة لحالات الطوارئ. كما يمتلك البنك تأمينا ضد انقطاع الأعمال لحمايته من الخسائر الناتجة عن الكوارث.

أمن المعلومات: يُعد أمن المعلومات أحد الأولويات الرئيسية في ظل تزايد مخاطر الهجمات السيبرانية. وتتولى وحدة أمن المعلومات إدارة المخاطر، والإشراف على مركز العمليات الأمنية. وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها. كما تعمل الوحدة بالتنسيق مع مختلف الإدارات لضمان السرية والنزاهة وتوافر المعلومات. تشمل التدابير الأمنية عمليات تقييم المخاطر بانتظام، والمشاركة في تدريبات الأمن السيبراني، وتطبيق برنامج شامل لتقييم الثغرات الأمنية واختبار الاختراق واستخدام أدوات استخبارات التهديدات. وتشغيل مركز العمليات الأمنية على مدار الساعة. كما يطبق البنك إدارة فعالة للوصول المميز ويوفر تدريبات دورية للموظفين. ويمتلك بوليصة تأمين شاملة للأمن السيبراني، مع الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية والمعايير المعتمدة في القطاع المصرفي.

المخاطر الأخرى

مخاطر الاستراتيجية: تشير مخاطر الاستراتيجية إلى مخاطر التأثير على الأرباح أو رأس المال نتيجة لقرارات العمل غير السديدة. أو ضعف تنفيذ الاستراتيجيات أو الفشل في التكيف مع التغيرات في البيئة التنافسية والاقتصادية الكلية. وتشمل هذه المخاطر دورات الأعمال، وتغير تفضيلات العملاء، والتطورات التكنولوجية، وزيادة المنافسة، وتشديد المتطلبات الرقابية. وإخفاق الاستراتيجيات والمنتجات غير الملائمة. وقد تؤدي هذه العوامل إلى تقلبات في الأرباح، مما قد يعرقل استراتيجية النمو الخاصة بالبنك وفي الحالات القصوى، قد تؤثر على قدرة البنك على تغطية التكاليف. ويتولى مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة مسؤولية تطوير وتنفيذ خطة العمل، وتحديد الأهداف. ومراقبة الأداء. كما تقوم إدارة الاستراتيجية بإجراء مراجعات دورية للتأكد من توافق الأداء مع الأهداف الاستراتيجية.

وفي سبيل تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء، أطلق بنك الدوحة عدة مبادرات من بينها، مبادرة "همة" للتحول، التي تركز على الابتكار الرقمي والاستدامة، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وتشمل هذه المبادرة أكثر من 80 مشروعا ذا أولوية عالية تغطي الاستقرار، والأعمال الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات الرقمية. وتشمل المبادرات الرئيسية ضمن برنامج "همة" تحسين محفظة الائتمان والاستثمارات، وإطلاق إطار تمويل مستدام، وتعزيز الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما يتضمن التحول الرقمي تطوير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. ودمج التقنيات المتقدمة، وإنشاء تطبيق متكامل. بالإضافة إلى ذلك، يركز البنك على كفاءة التكاليف، وتنمية المواهب. والامتثال إلى جانب تعزيز الشراكات الاستراتيجية مثل التعاون مع ماستركارد، وتوسيع التواجد الدولي لدعم النمو المستدام وتحقيق التميز التشغيلي.

يقوم البنك بمراقبة المخاطر الاستراتيجية من خلال مراجعة أداء المبادرات الرئيسية واستراتيجيات الأعمال، والسياسات والإجراءات، والاستفادة من نظام المعلومات الإدارية لتحديث البيانات في الوقت المناسب.

مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة نتيجة للدعاية السلبية المتعلقة بممارسات البنك، أو سلوكه، أو الاستراتيجيات الفاشلة، أو المنتجات غير الملائمة، أو تقديم معلومات مضللة عن المنتجات أو التنفيذ غير الصحيح للسياسات، أو الأوضاع المالية السلبية. وقد يؤدي ذلك إلى فقدان ثقة الجمهور. وتكاليف قانونية مرتفعة، وانخفاض قاعدة العملاء، وتراجع الإيرادات. يمكن أن تنشأ هذه المخاطر نتيجة شائعات السوق، أو العقوبات التنظيمية، أو الخسائر المالية، أو ضعف خدمة العملاء، أو اختراق البيانات، أو الارتباط بجهات ذات سمعة سيئة.

يحافظ البنك على معايير عالية من خلال جمع ملاحظات العملاء بانتظام ومعالجتها. كما تضمن إدارة تكنولوجيا المعلومات حماية البيانات من خلال ضمان السرية والنزاهة، والتوافر، مما يحد من مخاطر التهديدات السيبرانية. تتولى إدارة الامتثال مسؤولية ضمان الامتثال التنظيمي وإدارة المخاطر المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساعد في تقليل أي عقوبات تنظيمية محتملة.

بناء على الخطة الاستراتيجية الخمسية المعتمدة من مجلس الإدارة يراقب البنك مؤشرات الأداء الرئيسية ويتخذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة. كما يشارك البنك في مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مثل حملات التبرع بالدم، وفعالية ساعة الأرض، وبرنامج المدارس البيئية. وقد حصل البنك على جوائز مثل جائزة "الطاووس الذهبي" وجائزة البيئة من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية. كما يشهد لقوة العلامة التجارية للبنك حصوله على عديد من الجوائز عن أدائه المالي وغير المالي ومنتجاته المبتكرة، والتزامه بالجودة.

مخاطر الالتزام: تشير مخاطر الالتزام إلى احتمال التعرض البنك لعقوبات تنظيمية أو خسائر مالية مادية أو ضرر بالسمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح السارية في البلدان التي يزاول البنك فيها أعماله. وتتولى إدارة الالتزام التعامل مع هذا النوع من المخاطر، والتي تشمل وحدة مراقبة الالتزام، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) والمعيار المشترك للإبلاغ، ومكافحة الرشوة والفساد. وتعمل الإدارة بشكل مستقل وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق الالتزام والمخاطر ومجلس الإدارة.

تدعم إدارة الالتزام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) والمعيار المشترك للإبلاغ (CRS) ومكافحة الرشوة والفساد (ABC) عبر جميع نطاقات العمل. وتشمل مهامها الأساسية:

• تعزيز الرقابة الداخلية
تقديم التوصيات لتعزيز أطر الرقابة الداخلية والحد من مخاطر الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وFATCA وCRS ومكافحة الرشوة والفساد.

• مراجعة المنتجات الجديدة
تقييم المنتجات والخدمات الجديدة لضمان توافقها مع متطلبات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل اعتمادها.

• إدارة البرامج التنظيمية
الإشراف على تطبيق وإدارة أنشطة الالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية والمعيار المشترك للإبلاغ ومكافحة الرشوة والفساد.

• تطوير السياسات والحفاظ عليها
إعداد وتحديث وتنفيذ سياسات وإجراءات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وFATCA وCRS ومكافحة الرشوة والفساد على مستوى المؤسسة.

• الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
إعداد وتقديم تقارير العمليات المشبوهة (STRs) إلى الجهات التنظيمية المختصة في كل نطاق عمل.

• الفحص والمراقبة
ضمان استخدام أدوات البحث التفاعلية عبر الإنترنت وأدوات الفحص غير المتصلة كضوابط وقائية واستكشافية، مع الحفاظ على أنظمة آلية لمراقبة المعاملات لرصد الأنشطة المشبوهة المحتملة وتصعيدها.

• العناية الواجبة تجاه العملاء
التأكد من قيام وحدات الأعمال بتطبيق إجراءات نموذج اعرف عميلك (KYC) والعناية الواجبة المعززة (EDD) ومتطلبات FATCA وCRS بالشكل المطلوب.

• العناية الواجبة تجاه البنوك
إجراء فحوصات مكافحة غسل الأموال للعلاقات مع البنوك المراسلة.

• تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة
تنفيذ تقييمات شاملة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات لقياس مستوى الانكشاف وتعزيز استراتيجيات الحد من المخاطر.

• الدعم الاستشاري
تقديم خدمات استشارية لوحدات الأعمال في المسائل المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وFATCA وCRS ومكافحة الرشوة والفساد.

• تدريب الموظفين
تنفيذ برامج تدريبية منتظمة حول متطلبات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وFATCA وCRS ومكافحة الرشوة والفساد لضمان وعي الموظفين والتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

يمتلك موظفو إدارة الامتثال المؤهلات والخبرات اللازمة لأداء مهامهم اليومية ولديهم فهم شامل للقوانين واللوائح المصرفية، وتتم إحاطتهم بشكل مستمر بآخر التطورات التنظيمية. كما يتم تزويدهم بالأنظمة والأدوات المناسبة، مع إتاحة فرص التدريب والمؤتمرات لتعزيز قدراتهم.

المخاطر القانونية: تتعلق هذه المخاطر بإمكانية تعرض البنك لخسائر نتيجة عدم الامتثال للقوانين المحلية، أو خرق المعايير الأخلاقية، أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية مع الأطراف النظيرة أو العملاء، كما قد يواجه البنك دعاوى قانونية بسبب عقود غير قابلة للتنفيذ مع الموردين أو الأطراف المقابلة أو الجهات التنظيمية لإدارة هذه المخاطر، يمتلك البنك فريقًا داخليا من المستشارين القانونيين المؤهلين، كما يحتفظ بعلاقات وثيقة مع مكاتب محاماة محلية ودولية. يقوم هؤلاء الخبراء القانونيون بمراجعة جميع الاتفاقيات، وإدارة القضايا القانونية التي يرفعها البنك أو التي ترفع ضده، بالإضافة إلى تحليل التأثيرات القانونية للوثائق المتعلقة بمنتجات وخدمات البنك.

مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG): يؤكد بنك الدوحة الأهمية البالغة للإدارة الفعالة لمخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة، نظراً لدورها الحيوي في التخفيف من المخاطر الناجمة عن التطورات التنظيمية، واضطرابات سلسلة التوريد، وتوقعات أصحاب المصلحة، والضغوط المجتمعية. يمكن أن يؤدي ضعف إدارة هذه المخاطر إلى الإضرار بالسمعة، وتكبّد خسائر مالية، وتراجع القيمة السوقية للبنك. ولمعالجة هذه التحديات، تبنّى البنك نهجاً هيكلياً لدمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة والمناخ ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية. ويدمج هذا الإطار العوامل البيئية والاجتماعية والمناخية في عمليات البنك وممارسات إدارة المخاطر، بما يتوافق مع المبادئ الصادرة عن مصرف قطر المركزي والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا السياق، اعتمد البنك نموذجاً مترابطاً يضمن إشرافاً شاملاً ومتكاملاً على مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة.

ويرتكز هذا النهج على ثلاثة مكونات أساسية. على مستوى المؤسسة، تُحدّد مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن عملية "الأهمية المزدوجة". أما مخاطر المناخ، باعتبارها إحدى مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة، فتخضع لتقييم شامل من خلال تقييم مخاطر المناخ (CRA) الذي يركّز بشكل أساسي على عمليات البنك ومحفظة أصوله. وعلى مستوى المعاملات الفردية، تُعالج المخاطر البيئية والاجتماعية من خلال تقييمات ضمن نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS). وتُغذّي نتائج هذا النظام عملية تقييم مخاطر المناخ بمعلومات حول المخاطر المناخية لعملاء المحفظة وقدرتهم على التكيّف، وترتبط بملف مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة الشامل ضمن إدارة المخاطر (مخاطر الائتمان).

اختبارات الضغط: تعد اختبارات الضغط جزءًا أساسيا من عملية مراجعة المخاطر، حيث تقدم رؤى حول الوضع المالي للبنك. يتماشى إطار اختبارات الضغط في بنك الدوحة مع تعليمات مصرف قطر المركزي، ويقيس تأثير التغيرات الاقتصادية على جودة الأصول، ومخاطر التركز والسيولة وأسعار الفائدة، والمخاطر السوقية، والعملات ونسب التغطية التنظيمية. وتقدم نتائج هذه الاختبارات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومصرف قطر المركزي على نحو نصف سنوي، وتم تحديث الإطار الداخلي ليشمل اختبارات الضغط الشاملة واختبارات الضغط العكسي.

التصنيفات الائتمانية

في ما يلي ملخص لتصنيفات بنك الدوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية:

وكالة التصنيف	الفئة	التصنيف
موديز	تقييم مخاطر الطرف المقابل طويل الأجل	A3
	تقييم مخاطر الطرف المقابل قصير الأجل	P-2
	تصنيف ودائع البنك طويل الأجل	Baa1
	تصنيف ودائع البنك قصير الأجل	P-2
	التقييم الائتماني الأساسي	ba2
	النظرة المستقبلية	Stable
فيتش	تصنيف الجدارة الائتمانية للمصدر طويل الأجل	A
	تصنيف الجدارة الائتمانية للمصدر قصير الأجل	F1
	تصنيف الدعم الحكومي	a
	القابلية للبقاء، مؤكد	bb, affirmed
	النظرة المستقبلية	Stable

المراقبة الائتمانية:

- ✓ في 27 نوفمبر 2025، قامت وكالة موديز بتأكيد تصنيف قطر عند 'Aa2' مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة.
- ✓ في 17 مارس 2025، قامت وكالة فيتش بتأكيد تصنيف قطر عند 'AA' مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة.
- ✓ في يونيو 2025، قامت وكالة موديز بتأكيد تصنيف بنك الدوحة عند 'A3' مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- ✓ في 11 يونيو 2025، قامت وكالة فيتش بتأكيد تصنيف بنك الدوحة عند 'A' مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مبادرات إدارة المخاطر لعام 2025

خلال السنة المالية 2025، طوّرت مجموعة إدارة المخاطر مبادراتها الشاملة على مستوى البنك، وذلك عبر تنفيذ تحديثات جوهرية في آليات إدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، إلى جانب تعزيز أطر عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الضغط. وتزامناً مع هذه الخطوات المالية الإيجابية، عززت المجموعة من إجراءات إدارة مخاطر الاحتيال، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة استمرارية الأعمال، وأمن المعلومات. ولدعم قوة المؤسسة وحوكمتها، تم تشديد الرقابة على الفروع الدولية عبر تعيين كوادر متخصصة لمراقبة المخاطر الرئيسية عن كثب. وتجسد هذه الإنجازات مجتمعة التزام البنك بإدارة المخاطر الاستباقية، وتحقيق نمو مستدام، وكسب ثقة الأطراف المعنية.

أبرز مبادرات إدارة المخاطر لعام 2025:

1. تطوير إطار التسعير القائم على المخاطر (RAROC)

يُعد إطلاق هذا الإطار محطة مفصلية في مسيرة إدارة المخاطر. فمن خلال دمج جميع مقاييس العوائد والمخاطر في أداة واحدة متكاملة، وتطبيق آلية التقييم قبل التنفيذ والمراقبة بعده، تمكنا من ترسيخ ثقافة التسعير الدقيق والتخصيص المنضبط لرأس المال. وتعزّز هذه المبادرة قدرتنا على تسعير المخاطر بدقة، ومتابعة الأداء بصرامة، وتقديم عوائد مدروسة لمساهمينا. ويشكّل هذا الإنجاز ركيزة أساسية في برنامج تحوّل همّة، الذي يعيد صياغة منهجية البنك في ترسيخ التميّز الحوكمي والرقمنة والممارسات المتقدمة لإدارة المخاطر. ومن خلال مواءمة هذا الإطار مع الأهداف الشاملة لبرنامج همة، نعمل على تعزيز المتانة المالية وترسيخ ثقافة استشرافية تدمج الابتكار والاستدامة والنمو المنضبط في صلب عملية صنع القرار.

2. إعادة هيكلة عملية مخاطر الائتمان المؤسسي

ضمن إطار برنامج "همة"، أجرينا تعديلات شاملة على إجراءات مراجعة واعتماد الائتمان، شملت تحديث سياسة الائتمان لتواكب أحدث التطورات وأفضل الممارسات في السوق، إلى جانب استحداث نماذج جديدة لطلبات الائتمان.

كما قمنا بتبسيط التسلسل الإداري للموافقات عبر منح تفويضات ائتمانية وتشغيلية أوسع، بهدف تسريع إنجاز المعاملات دون التهاون في معايير الجودة والحوكمة. وتم تطبيق "اتفاقيات مستوى الخدمة(SLAs)" بين وحدات الأعمال ومراجعة مخاطر الائتمان وإدارة التسهيلات، لمتابعة سرعة الإنجاز بدقة منذ لحظة التقديم وحتى صرف الأموال.

وتساعدنا هذه التحديثات على اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة، وتحسين تجربة العملاء. ولم تقتصر هذه الخطوات الاستراتيجية على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء، بل أرست أيضاً أساساً لنمو مستدام، في ظل بيئة تنافسية متغيرة.

3. تطبيق نظام الإنذار المبكر (EWS) لمراقبة المحفظة

يمثل هذا النظام نقلة نوعية في قدرتنا على إدارة مخاطر محفظة الائتمان. يعتمد على تحليلات متقدمة للمراقبة الآلية، مما يوفر رؤية فورية لاكتشاف أي إشارات ضغط أو تعثر مبكرة، ويتيح لنا التدخل السريع ومنع الخسائر قبل وقوعها. ويدعم هذا النظام التزامنا بتكريس ثقافة استشرافية ترتكز على اليقظة والمرونة.

ويتماشى هذا النظام مع أهداف برنامج تحوّل همّة، حيث يعزّز التزامنا بالتميز في حوكمة الأعمال، والرقمنة، وتحقيق النمو المستدام. كما يمكّن البنك من حماية جودة الأصول، وزيادة استقرار المحفظة، وتعزيز ثقة كافة الأطراف المعنية بقدرتنا على توقع المخاطر وإدارتها بنجاح.

4. إدارة كفؤة لإقراض الأفراد، والتحصيل، والاسترداد

عزّزت مجموعة إدارة المخاطر خلال 2025 محفظة إقراض الأفراد عبر سياسات مدروسة ساهمت في نمو المحفظة وتحسين جودة الأصول. وأدت هذه الخطوات إلى خفض ملحوظ في نسب الخسائر الائتمانية ونسبة القروض المتعثرة، مما يعكس استقراراً يتوافق مع نزعة المخاطر المعتمدة في البنك. بالتوازي مع ذلك، نعمل ضمن "برنامج همة" على تطوير مبادرة لاستخدام قنوات المعالجة المباشرة للقروض الرقمية. ستتيح هذه المبادرة للعملاء، عند تفعيلها، تقديم طلبات القروض وصرفها فوراً عبر الهاتف، مما يرفع تجربة العميل والكفاءة التشغيلية.

وعلى صعيد التحصيل والاسترداد، فقد اتُّخذت إجراءات استباقية لرصد الحسابات المتخلفة والعملاء المحتمل تعثرهم في مراحل مبكرة، مع رفع كفاءة التحصيل من خلال حلول مؤتمتة.

5. تدعيم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

خطا البنك خلال العام الماضي خطوات واسعة في تعزيز هذا الإطار لضمان التخطيط السليم والآمن لرأس المال. فقد قمنا بتوسيع نطاق المخاطر ليشمل المخاطر الناشئة وغير التقليدية، واستخدمنا منهجيات قياس أكثر تطوراً للمخاطر المندرجة تحت الركيزة الثانية. كما دمجنا تحليلات متقدمة لاختبارات الضغط ومخاطر تغير أسعار الفائدة في المحفظة البنكية لتقييم هشاشة رأس المال في ظل السيناريوهات المعاكسة، ودعمنا ذلك بتوثيق أكثر شفافية. وتساعدنا التقييمات نصف السنوية على تعديل الانكشافات في الوقت المناسب لضمان المتانة في ظل الظروف المتغيرة. وقد استمر هذا التطور في عام 2025 عبر تحسين أدوات قياس المخاطر ودمج منظورات المخاطر الناشئة وتبني ممارسات تقييم ترتكز على المتانة وفق المعايير القطاعية، مما يضع البنك في موقع يمكّنه من إدارة المخاطر استباقياً وحماية استقراره المالي على المدى الطويل.

6. إدراج مخصصات الحوكمة البيئية والاجتماعية في اختبارات الضغط

قمنا بتطوير إطار اختبارات الضغط ليدمج رسمياً عوامل الخطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يضمن ذلك أن تقييمنا لكفاية رأس المال لا يقتصر على الصدمات الاقتصادية التقليدية، بل يشمل أيضاً تأثيرات التحول المناخي والمخاطر البيئية.

ولضمان حماية البنك، قمنا بتقدير مصدات المخصصات المطلوبة لاستيعاب الخسائر المحتملة الناتجة عن هذه التغيرات، مثل الضرائب على الكربون أو التعديلات التنظيمية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. كما تبنّينا مسارات المناخ الصادرة عن شبكة تخضير القطاع المالي لبناء نماذج لسيناريوهات التحول والمخاطر المادية، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية في إدارة مخاطر المناخ.

ويعكس هذا التوجه التزامنا بإدارة المخاطر بأسلوب شفاف ومستدام يعتمد على مسارات عالمية معتمدة لتقييم المناخ.

7. الارتقاء بإدارة المخاطر التشغيلية

واصل البنك تقوية إطار عمل المخاطر التشغيلية عبر تحسينات منسقة شملت مكافحة الاحتيال، والتكنولوجيا، وأمن المعلومات، واستمرارية الأعمال، مع التركيز على مبادئ الحوكمة، وتوحيد المعايير، والتعرف الاستباقي على المخاطر. وتم تعزيز هذه المجالات من خلال تحديد المسؤوليات بوضوح وتعيين قيادات متخصصة، كإنشاء وظيفة مستقلة لإدارة مخاطر التكنولوجيا لتوحيد الإشراف على مخاطر التكنولوجيا والأطراف الخارجية، وتطبيق معايير رسمية للتحقيقات الجنائية والاستقصائية ضمن إدارة مخاطر الاحتيال لتعزيز ضمان الرقابة وفعالية المعالجة.

شهدت مرونة البنك التشغيلية وقدرته الفورية على الاستجابة للمخاطر تحسناً ملموساً. وقد حقق البنك إنجازاً هاماً بكونه من أوائل المؤسسات في قطر التي تبنت آلية مصرف قطر المركزي للإبلاغ عن الاحتيال، مدعوماً بمراقبة للبطاقات على مدار الساعة. كما تم تدعيم الأمن السيبراني عبر المراقبة المستمرة من خلال مركز عمليات أمنية يعمل طيلة أيام الأسبوع وتكثيف الفحوصات الدورية. كما قمنا بتعزيز خطة استمرارية العمل بتمكين العمل عن بُعد لضمان تقديم خدماتنا الحيوية للعملاء حتى أثناء الأزمات. وترسم هذه المبادرات ملامح إطار أكثر تكاملاً واستشرافاً للمخاطر التشغيلية يعزّز شفافية المخاطر والجاهزية الرقابية والمتانة المؤسسية.

الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات (DS&IT)

تواصل إدارة الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات أداء دور جوهري في تمكين الأهداف الاستراتيجية لبنك الدوحة، في ظل بيئة مصرفية تتسارع فيها وتيرة الرقمنة وتتكثف المتطلبات التنظيمية وتتمحور حول العملاء. ومع التطور المستمر لتطلعات العملاء وتزايد المتطلبات التنظيمية، باتت قدرة البنك على تقديم خدمات رقمية آمنة وقابلة للتطوير ميزة تنافسية فاصلة.

وتعمل هذه الأنظمة كشريك استراتيجي وعامل تحول لنمو الأعمال، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والعمل على الاستدامة. ولا تقتصر مسؤوليتها على الحفاظ على استقرار البنية التكنولوجية وأمنها، بل تمتد لتشمل صياغة منظومة رقمية جاهزة للمستقبل تدعم الابتكار، وتحسّن تجربة العملاء، وتحمي قيمة استثمارات الأطراف المعنية.

التوجه الاستراتيجي وإطار التحول

تعمل الإدارة وفق استراتيجية واضحة المعالم للفترة 2026-2030، متوافقة مع أهداف برنامج همة وأجندة النمو. وتستند هذه الاستراتيجية إلى تحليل شامل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)، مما يكفل الاستفادة من نقاط القوة المؤسسية، والحد من المخاطر بشكل استباقي، واقتناص الفرص الناشئة بأسلوب منهجي.

وتتمحور خارطة طريق التحول حول خمسة محاور استراتيجية توجه بوصلة الاستثمارات التكنولوجية وتنفيذها:

- **الرقمنة:** أتمتة وتبسيط الإجراءات الداخلية لتحسين الدقة، والكفاءة، وتقليص وقت الإنجاز.
- **التحول الرقمي:** تحول شامل لرحلة العميل من خلال قنوات وخدمات رقمية مبتكرة.
- **الأنظمة التكنولوجية والتحليل الرقمي:** تطوير بنية تقنية مرنة وقابلة للتطوير، مدعومة بتحليلات متقدمة ورؤى تعتمد على البيانات.
- **البرمجيات والذكاء الاصطناعي:** نشر تقنيات الأتمتة الذكية لرفع معدلات الإنتاجية، وتقليل المخاطر التشغيلية، والارتقاء بجودة الخدمات.
- **البيانات والخدمات السحابية والأمن:** تعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني مع توفير إمكانيات التوسع والمرونة التشغيلية.

وتوفر هذه المواضيع مجتمعة أساساً منضبطاً ومرناً لنمو رقمي مستدام.

الابتكار، والتقنيات الناشئة، والامتثال التنظيمي
وضع بنك الدوحة في إطار استراتيجيته لتكنولوجيا المعلومات إطاراً منظماً للتقنيات الناشئة يضمن مواكبة مستمرة للتطورات المصرفية والتكنولوجية العالمية. ويتيح هذا الإطار التقييم المستمر والاعتماد المسؤول للابتكارات كالذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية والبلوكتشين والتحليلات المتقدمة.

وتخضع التقنيات لتوجيهات **مصرف قطر المركزي**، وتتوافق تماماً مع **رؤية قطر الوطنية 2030**. ويسير البنك في طريق الابتكار مدعوماً بضوابط قوية لمخاطر الحوكمة والامتثال لضمان الأمان، والامتثال التنظيمي، والاستدامة طويلة الأجل. ويتيح هذا النهج المتوازن للبنك الحفاظ على قدرته التنافسية وروحه المبتكرة، مع الحفاظ على الثقة، والاستقرار، والمصداقية الرقابية.

تجربة العملاء والتمكين الرقمي
يبقى تطوير تجربة العملاء ضمن قائمة الأولويات لدى إدارة بنك الدوحة، ويواصل البنك مساعيه لتبسيط الإجراءات، وتسريع تقديم الخدمات، وطرح حلول رقمية مخصصة لقطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخزينة.

وخلال عام 2025، أدخل البنك تطويرات شهرية على تطبيق الجوال المصرفي للأفراد، وكذلك تطبيق الجوال المصرفي للشركات، ليضع معياراً متقدماً في الأسواق المصرفية القطرية والخليجية. وتحافظ هذه التطبيقات باستمرار على مكانتها ضمن أفضل التطبيقات المصرفية أداءً على منصتي Apple و Android.

ومن أبرز الإنجازات على صعيد خدمة العملاء:

- إتاحة رؤية يومية لمحافظ الثروات للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية .(HNW)
- •تمكين المعاملات المؤسسية بالكامل عبر الهاتف، بما فيها بدء العمليات التجارية واعتمادها.
- الأتمتة الشاملة لمنصة الخزينة في المكاتب الأمامية والوسطى والخلفية، بالكامل مع الأنظمة المصرفية الأساسية.

أما على الصعيد الداخلي، فقد تمت رقمنة جميع مسارات العمل الورقية، مما أدى إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل كبير، وتوفير قدر هائل من التكاليف التشغيلية، وتقليص أوقات الإنجاز.

الحوكمة، والمخاطر، والمرونة التشغيلية
تتأصل معايير الحوكمة القوية، وإدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي في كافة عمليات الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. ويلتزم البنك بالمعايير المعترف بها دولياً، بما في ذلك شهادة **آيزو 27001 (أمن المعلومات)** وشهادة **آيزو 20000 (إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات)**، لضمان تقديم خدمات آمنة وموثوقة ومستمرة.

كما تؤكد **شهادة ISO 10002** التزام البنك بالشفافية والتميز في إدارة شكاوى العملاء. وتتضافر أطر العمل هذه لتقوية المرونة التشغيلية، وحماية بيانات العملاء، وترسيخ الثقة في الخدمات الرقمية للبنك.

ولرفع مستوى موثوقية الخدمات، يعمل البنك على تطبيق منصات مراقبة مدعومة بالذكاء الاصطناعي وأنظمة مراكز اتصال متطورة، تتيح رؤية لحظية واكتشافاً استباقياً للمشكلات واستجابة أسرع لاحتياجات العملاء.

الأنظمة التكنولوجية، والبنية التحتية، والخدمات السحابية
نجح بنك الدوحة في إرساء منصة **تكنولوجية حديثة، وآمنة، وعالية المرونة**، تربط بين مركزي بيانات متطورين عبر بنية عالية التوفر. وتحظى هذه المنصة بحماية ضوابط أمنية متقدمة وتعد بمثابة العمود الفقري لبرنامج التحول الرقمي للبنك.

ومن أبرز التطورات على صعيد البنية التحتية:

- تحسين موثوقية الأنظمة والتحكم التشغيلي.
- تقليص المساحة الفعلية لمركز البيانات وتحسين استغلال الأصول.
- تعزيز قابلية التوسع لدعم النمو المستقبلي والابتكار.

وأتاح اعتماد منصة Red Hat OpenShift تطوير التطبيقات بأساليب حديثة وتبني ممارسات DevSecOps، مما يسرّع دورات النشر ويحسّن التعاون ويعجّل الاستجابة لمتطلبات الأعمال.

البيانات، والتحليل الرقمي، والذكاء الاصطناعي
تواصل الإدارة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة للبيانات لتحويلها إلى رؤى عملية تدعم اتخاذ قرارات أفضل، وإدارة مخاطر تنبؤية، وتجارب مصمّمة خصيصاً للعملاء.

وترفع الأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي كفاءة العمليات، فيما تضمن التحليلات الشفافية، والدقة، والثقة في صنع القرارات. وتتيح هذه القدرات تقديم خدمات أسرع وتحسين العمليات التشغيلية وتعزيز تفاعل العملاء.

المنظومة الرقمية، والتكامل، والأمن السيبراني
تقوم البنية الرقمية للبنك على منظومة تكنولوجية موجهة نحو الخدمة، مما يدعم التكامل السلس عبر المنصات والشركاء. ومن خلال البرامج الوسيطة، وأطر العمل المصرفي المفتوح، وواجهة برمجة التطبيقات للخدمات المصرفية (API Store)، تتيح الإدارة تهيئة سريعة للخدمات الجديدة وتدعم فرصاً جديدة لتوليد الإيرادات.

ويظل الأمن السيبراني على رأس الأولويات، حيث تعمل منصة مركزية على رصد التهديدات والتصدي لها باستمرار لحماية بيانات العملاء ومعاملاتهم. وتتعاون الإدارة عن كثب مع الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (NCSA) وتشارك بفعالية في التدريبات السيبرانية الوطنية لضمان التوافق مع أفضل الممارسات ومعايير المتانة الوطنية.

المحاور الاستراتيجية

تتوزع الرؤية الرقمية لبنك الدوحة على ثلاثة مسارات رئيسية:

1. إرساء أسس متينة:
تصميم برمجيات من وحدات منفصلة ومستقلة، وتأمين نقاط التواصل مع العملاء، وأتمتة تعتمد على البيانات، وتوفير خدمات سحابية مدارة، والاستفادة من التقنيات الناشئة.

2. حماية الإيرادات واستكشاف فرص جديدة:
إضافة الذكاء والأتمتة إلى جميع الخدمات، وتصميم خدمة متميزة لتجربة العملاء، وتقديم أسعار تنافسية، وتطوير إعدادات جديدة للمنتجات والخدمات (متعددة الحزم).

3. الانضمام إلى المنظومات الرقمية:
استخدام المعايير والتقنيات المفتوحة، واعتماد مبادئ العمل المصرفي المفتوح، وبناء منصات وأدوات للشركاء، واستقطاب شركات التكنولوجيا المالية والتعاون مع الجهات التنظيمية، وتطوير إمكانات البلوكتشين.

النظرة المستقبلية

تلتزم الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات بتقديم حلول مبتكرة، وضمان المرونة، وتحقيق التميز التشغيلي وقابلية التوسع. ومن المقرر إنجاز سلسلة من مشاريع ومبادرات التحوّل الرقمي وإعادة هندسة العمليات في عام 2026-2027، بما يتماشى بشكل وثيق مع المتطلبات التنظيمية والمعايير الأمنية.

ومع تواصل تطوّر تطلعات العملاء وتحولات السوق، ستواصل الإدارة التركيز على تحقيق كفاءة تشغيلية أكبر وتعزيز الأمن وتوفير التكاليف وتقديم تجارب رقمية متفوقة، بما يضمن التوافق مع أهداف الأعمال وتعزيز تجربة العملاء الشاملة، واستمرار بنك الدوحة مؤسسة مالية موثوقة وجاهزة ومستعدة للمستقبل.

الموارد البشرية

تبرز تنمية رأس المال البشري كحجر الأساس في استراتيجية بنك الدوحة المؤسسية، مما يمكن البنك من الازدهار في بيئة مصرفية تتسم بالديناميكية المتزايدة. تواصل المبادرات الاستراتيجية للموارد البشرية التركيز على تقديم التميز في خدمات الموارد البشرية، وتعزيز أفضل الممارسات وتحسين استراتيجيات التعلّم والتطوير وتعزيز تنمية المواهب القطرية، بما يتماشى مع التزام البنك بالأهداف الوطنية والنمو المستدام.

يواصل البنك التزامه القوي بالتقطير، حيث يركز على إعداد قادة المستقبل من المواطنين القطريين وبناء خطط تعاقب وظيفي قوية. وقد عزز برامجه الهادفة إلى تطوير الموظفين القطريين، وإعدادهم للمساهمة الفعالة في عمليات البنك. وتشمل هذه المبادرات برنامج كوادر المستقبل وبرنامج تطوير القادة، اللذين يزودان القطريين ذوي الإمكانات العالية بالمهارات اللازمة لتولي أدوار قيادية، بينما تتيح مبادرة التخطيط للتعاقب الوظيفي آلية منظمة لتحديد المواهب المتميزة ورعايتها بشكل ممنهج. كما تستمر البرامج الأساسية مثل برنامج المتدربين الإداريين، والبرنامج المصرفي الأساسي، وبرنامج تطوير خدمة العملاء في مواءمة احتياجات القوى العاملة المستقبلية، مما يضمن قاعدة قوية لتنمية المواهب القطرية.

تؤكد استراتيجية التعلّم في بنك الدوحة على أهمية التطوير المستمر كعامل رئيسي في نجاح المؤسسة. هذا العام، عزز البنك بشكل كبير عروضه الخاصة بالتعلّم والتطوير من خلال دمج أساليب تعليمية مبتكرة، مثل التعلّم المصغر ومنصات التعلّم الإلكتروني. توفر منصة تعليم المحدّثة الآن دورات شاملة في مجالات العمل المصرفي، وإدارة الأعمال والمهارات التقنية والمهارات الشخصية مما يضمن توافقها مع الأهداف المؤسسية. كما أن الاستثمارات في تطوير القيادة وصقل المهارات التقنية والتدريب المتعلق بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة تعكس التزام البنك بتزويد موظفيه بالمهارات المطلوبة لمواجهة التحديات المستقبلية.

يواصل البنك إعطاء الأولوية لمبدأ تكافؤ فرص العمل والتنوع عبر جميع عمليات التوظيف. ومن خلال تحسين أساليب استقطاب المواهب والمنصات الرقمية والحملات المستهدفة، يستقطب بنك الدوحة أفضل الكفاءات محليّا ودوليّا، مما يعزز صورة البنك كمكان عمل مفضل ويدعم أولوياته الاستراتيجية.

ويعكس التزام بنك الدوحة بالكفاءة والاستدامة جهوده في التحول الرقمي، مع العمل على تنفيذ أنظمة متقدمة لإدارة رأس المال البشري. ستساهم هذه الحلول الرقمية في تحسين العمليات التشغيلية للموارد البشرية، وتعزيز تمكين الموظفين، وتقليل الاعتماد على العمليات الورقية، بما يتماشى مع أهداف البنك في الاستدامة البيئية واستراتيجيته الشاملة.
كما شملت مبادرات إعادة الهيكلة التنظيمية مراجعة شاملة لهيكلة وحدات الأعمال، مما ساعد في تحسين الكفاءة التشغيلية وخلق فرص للنمو المهني وتعزيز مشاركة الموظفين. وقد دعم هذا النهج جهود بنك الدوحة في التوسع الدولي وتعزيز وجوده في الأسواق الرئيسية، مما يضعه في موقع مثالي لتحقيق نمو عالمي مستدام.

وتماشيا مع أهدافه الاستراتيجية يواصل بنك الدوحة الاستثمار في التطوير المهني لموظفيه، وتعزيز ثقافة التعلّم والابتكار والتميّز. وتضمن هذه المبادرات، إلى جانب التركيز المستمر على تنمية المواهب وتعزيز الابتكار في الموارد البشرية، قدرة البنك على تحقيق أهدافه طويلة الأجل والمساهمة في نجاحه المتواصل.

المساهمون

تعاقد بنك الدوحة مع ثلاث من مزودي السيولة، وهم «المجموعة» و QNB للخدمات المالية في عام 2021، ويونيو 2024 أضاف البنك الخدمات المالية للبنك التجاري، وذلك بهدف تقديم فوارق أقل بين سعر شراء السهم وسعر بيعه، وبالتالي تعزيز تداول السهم من حيث حجم العمليات وعددها. وقد أدى هذا الأمر إلى تحديد السعر الأعلى المناسب وتحسين أحجام التداول. ويلتزم البنك بالحفاظ على مزوّدي السيولة أنفسهم حتى عام 2026.

هذا وقد وزع البنك على المساهمين أرباحًا بنسبة 10% كما هو مسجل في تاريخ 26 فبراير 2025.

حقق بنك الدوحة أفضل أداء بين البنوك القطرية في عام 2025

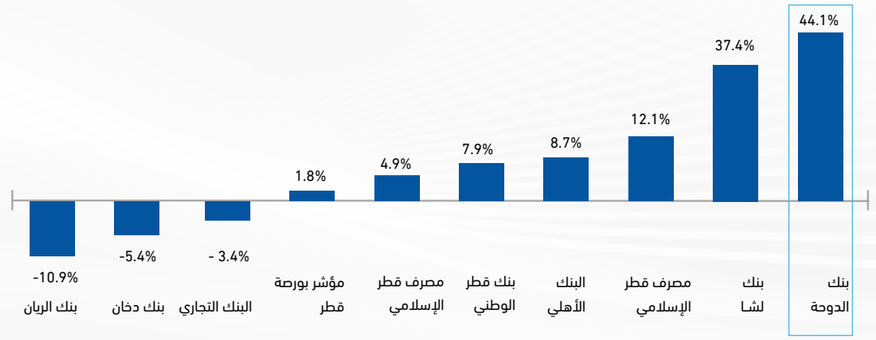

تقرير الحوكمة لعام 2025

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وكذلك تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الشأن، فإنه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامة قطرية مدرجة في "بورصة قطر" الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظم الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في هذا الخصوص، وذلك من خلال:

1. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
2. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
3. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
4. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الأمر.

نحن في بنك الدوحة، كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد أن إعداد هذا التقرير تم وفقًا لتعليمات الحوكمة الخاصة بالبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي بموجب التعميم رقم (25) لسنة 2022 والمعدل بالتعميم رقم (2) لسنة 2023 "تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي"، والقوانين والأنظمة المعمول بها والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك مدونة حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية، الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد بورصة قطر، وقانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 والمعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021.

ويتضمن التقرير أيضًا تقارير التأكيدات المستقلة الصادرة عن المدقق الخارجي للبنك بشأن الحوكمة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية (ICOFR) كما هو موضح في الملحق (1) والملحق (2) من هذا التقرير.

واستنادًا إلى إجراءات التقييم، يخلص مجلس الإدارة إلى أن البنك ملتزم، من جميع الجوانب الجوهرية، بالتشريعات واللوائح المعمول بها الخاصة بالحوكمة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025.

ملاحظة (1): بتاريخ 17 أغسطس 2025، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية مدونة الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("مدونة الحوكمة" أو "المدونة الجديدة") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2025. وقد دخلت هذه المدونة حيز التنفيذ فور نشرها، لتحل محل المدونة السابقة الصادرة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016. وتم منح الشركات فترة انتقالية حتى 17 أغسطس 2026 للامتثال لأحكام المدونة الجديدة. وحتى تاريخ هذا التقرير، فإن البنك ملتزم بمدونة الحوكمة الصادرة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2025."

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

الواجبات والمسؤوليات

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك، وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستديمة.

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس وتوثيق ذلك كتابياً، كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني، ووضعها بمتناول المساهمين للإطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس وتوثيق ذلك كتابيا، كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

1. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك، والإشراف على تنفيذها:

1.1. وضع الاستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية، بما في ذلك استراتيجية المخاطر، ومستوى المخاطر المقبول، وسياسة إدارة المخاطر والأداء العام، والسياسات المتعلقة بالمكافآت والحوافز وكذلك السياسات المتعلقة بالمعاملات طويلة الأجل وإدارة مخاطرها بشكل خاص ومراجعتها وتوجيهها؛

1.2. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك، واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛

1.3. الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك، وتملك الأصول والتصرف بها؛

1.4. تحديد الأهداف، ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛

1.5. المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك، واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك، خاصة وحدات الرقابة الداخلية؛

1.6. اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا، على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة، ومن بينها تسمية مسؤول اتصال؛

1.7. اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك، على أن يتضمن برامج للتعريف بالبنك وأنشطته المتعلقة بالحوكمة وفقاً لهذا النظام.

1.8. وضع برامج المسؤولية البيئية والاجتماعية واعتمادها من الجمعية العامة بهدف دعم المشاريع الاجتماعية المختلفة، واعتماد سياسات البنك في مجال حماية البيئة وإدارة مخاطر التغير المناخي، ووضع سياسات وإجراءات ملائمة لتقييم مخاطر التغير المناخي وأثرها المحتمل على أنشطة البنك وخطط أعماله على مستوى مجموعة البنك.

2. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها:

2.1. وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة الحالات ذات الصلة بحيث تنطبق على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين، ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول البنك ومرافقه، وسوء التصرف الناتج عن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

2.2. وضع نظام الإفصاح الشامل بما يحقق العدالة والشفافية، ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛

2.3. التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛

2.4. التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر ، وذلك من خلال تحديد تصور عام عن المخاطر التي قد تواجه البنك وطرحها بشفافية؛

2.5. المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك؛

3. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك، ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛

4. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس، ووضعها حيز التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛

5. أن تماشى السياسات والإجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين بالشكل المناسب؛

6. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، وتعليمات المصرف ذات الصلة، والإشراف على تنفيذها.

7. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للعمل وفقاً لأنظمة أمن المعلومات وتعليمات المصرف بشأن مخاطر التكنولوجيا الحديثة والأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها.

8. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة، متضمناً البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛

9. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في مناصب الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على توليها؛

10. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية،بما في ذلك التحليل المالي، والتصنيف الائتماني، وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية بهدف ضمان تقديمهم للخدمات تقديمهم للخدمات بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛

11. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك، وضمان تنفيذها من خلال التأكد من إدراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛

12. وضع سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطرق منح المكافآت والحوافز لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقًا لمبادئ هذا النظام، وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنوياً لإقرارها؛

13. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛

14. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

15. يشكل المجلس فور انتخابه، وفي أول اجتماع له، اللجان المنبثقة عنه، ويصدر قراراً بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد اختصاصاتها وواجباتها وإجراءات عملها بشكل واضح.

16. بما لايخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة عملى أن يَنص قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

17. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

18. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك، على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.

19. أي مسؤوليات أخرى يحددها القانون أو النظام الأساسي أو تعليمات مصرف قطر المركزي أو نصت عليها نظم الحوكمة الصادرة من مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية.

البيانات المالية

يتم إعداد البيانات المالية من قبل الإدارة التنفيذية، ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين، هذا ويتم التوقيع على المركز المالي من قبل رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة.

تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة، حيث يقوم المجلس سنوياً بتقييم أداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام 2025، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة، وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس تتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، المناقشات، الأعمال والتوصيات، الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية يتوافق مع التوقعات وفقًا لسياسة التقييم المتبعة في البنك، التي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، المناقشات، الأعمال والتوصيات إلأى المجلس، إلخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية، وفقاً لسياسة التقييم المتبعة فى البنك.

المعاملات الجوهرية التي تحتاج إلى موافقة المجلس

تتضمن صلاحيات مجلس الإدارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى

الاستشارات:
يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك.

الحصول على الوثائق:
كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك، كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح:
أنشأ البنك نظامًا لترشيح أعضاء مجلس الإدارة. ووفقًا لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيحات والحوكمة، يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها لدى الممرشح حتى يكون عضوًا فعّالاً في مجلس الإدارة. وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار أعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية:
وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد بهدف تعزيز معرفتهم وضمان مواكبتهم لآخر المستجدات. وخلال عام 2025 تم عقد دورة تدريبية بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الرشوة والفساد.

الحوكمة:
يتم إطلاع المجلس بشكل دوري على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو:
إن العضو الذي يتغيب عن حضور (3) اجتماعات متتالية أو (4) اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقيلاً من منصبه، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس. ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً أمام البنك. وفي حال فشل عضو المجلس في الوفاء بمسؤولياته، أو تبين وجود أي تضارب في المصالح يؤثر على استقلاليته، وجب على المجلس أن يتخذ الإجراء القانوني اللازم، بما في ذلك إمكانية إسقاط عضويته وترشيح بديلاً عنه.

التقييم الذاتي:
تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت:
يتولى مجلس الإدارة من خلال لجنة السياسات والمكافآت والحوافز، تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية، وذلك اعتماداً على مستوى أداء البنك ككل، وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

قرارات المجلس بالتمرير:
أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس، ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق، وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك حالياً من (11) عضوًا حسب النظام الأساسي، (3) أعضاء تنفيذيين و(8) أعضاء غير تنفيذيين، منهم (4) أعضاء مستقلين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة خلال عام 2022 بشأن حوكمة البنوك، علماً بأن الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ 14 مارس 2023، وتستمر لمدة (3) سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين.

نورد فيما يلي ملخصاً عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة (2023 وحتى 2025):

1. الشيخ/ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن "شركة فهد محمد جبر القابضة"

- رئيس مجلس الإدارة.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل.
- تاريخ التعيين في المجلس: 3 يونيو 1996 (بصفته الشخصية)، و6 مارس 2017 (ممثلاً عن الشركة).
- المؤهل العلمي: خريج "الأكاديمية الملكية ساندهيرست"، المملكة المتحدة.
- الخبرة: يعتبر من أبرز رجال الأعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي.
- الملكية المباشرة: 60,414,261 سهماً بنسبة 1.95% كما في 31 ديسمبر 2025، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في31 ديسمبر 2024.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

2. السيد/ ناصر خالد ناصر عبد الله المسند
ممثلاً عن "الشركة العالمية للتجارة والتنمية"

- نائب رئيس مجلس الإدارة.
- عضو مجلس إدارة تنفيذي، غير مستقل.
- رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة، وعضو في اللجنة التنفيذية.
- تاريخ التعيين في المجلس: 6 مارس 2017 كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (بصفته الشخصية)، و14 مارس 2023 كعضو مجلس إدارة تنفيذي غير مستقل (ممثلاً عن الشركة).
- المؤهل العلمي: بكالوريوس علوم سياسية من "جامعة جورج تاون – قطر".
- الخبرة: نائب رئيس "شركة الخور القابضة"، ومحلل مالي سابق في "جهاز قطر للاستثمار".
- الملكية المباشرة: 49,636,947 سهماً بنسبة 1.60% كما في 31 ديسمبر 2025 ، و 43,768,947 سهماً بنسبة 1.41% كما في 31 ديسمبر 2024.
- الحضور: حضر (6) اجتماعات لمجلس الإدارة

3. الشيخ/ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن "شركة دار الأعمال العقارية"

- العضو المنتدب.
- عضو مجلس إدارة تنفيذي، غير مستقل.
- رئيس اللجنة التنفيذية.
- تاريخ التعيين في المجلس: 21 ديسمبر 1978 (بصفته الشخصية)، و14 مارس 2023 (ممثلاً عن الشركة).
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية من الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: رئيس مجلس إدارة "الشركة القطرية للصناعات التحويلية"، ويعتبر من أبرز رجال الأعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي.
- الملكية المباشرة: 27,258,901 سهماً بنسبة 0.88% كما في 31 ديسمبر 2025 ، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في 31 ديسمبر 2024.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

4. الشيخ/ محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني
ممثلاً عن "شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات"

- عضو مجلس إدارة تنفيذي، غير مستقل.
- عضو في اللجنة التنفيذية.
- تاريخ التعيين في المجلس: 14 مارس 2023 (ممثلاً عن الشركة)، علماً بأن الشركة عضو في المجلس منذ 27 فبراير 2011.
- الخبرة: يعتبر من رجال الأعمال المتميزين في دولة قطر.
- الملكية المباشرة: 31,004,660 سهماً بنسبة 1.00% كما في 31 ديسمبر 2025 ، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في 31 ديسمبر 2024.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

5. السيد/ أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل.
- عضو في لجنة الترشيحات والحوكمة.
- تاريخ التعيين في المجلس: 3 مارس 2014.
- المؤهل العلمي: بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، علاوة على دورات تخصصية في الاقتصاد من معهد دراسات التنمية في جامعة برايتون - المملكة المتحدة.
- الخبرة: شغل سابقًا منصب سفير دولة قطر لدى ألمانيا واليابان، وسفيرًا غير مقيم لدى فنلندا وأستراليا ونيوزيلندا الملكية المباشرة: 32,030,620 سهماً بنسبة 1.03% كما في 31 ديسمبر 2025 ، و 30,045,750 سهماً بنسبة 0.97% كما في 31 ديسمبر 2024.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة

6. السيد/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان
ممثلاً عن "شركة إدخار للتجارة والمقاولات"

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل.
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية.
- تاريخ التعيين في المجلس: 14 مارس 2023 (ممثلاً عن الشركة).
- المؤهل العلمي: بكالوريوس في هندسة البترول من "جامعة الملك فهد للبترول والمعادن".
- الخبرة: لديه خبرة طويلة ومتنوعة في مجال الهندسة، وحالياً من أبرز رجال الأعمال في دولة قطر.
- الملكية المباشرة: 45,860,829 سهماً بنسبة 1.48% كما في 31 ديسمبر 2025 ، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في 31 ديسمبر 2024.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

7. السيد/ نايف عبد الله نايف الدوسري
ممثلاً عن "شركة النايف القابضة"

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل.
- عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز.
- تاريخ التعيين في المجلس: 14 مارس 2023 (ممثلاً عن الشركة).
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة في الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة، وكذلك ماجستير في إدارة المشاريع من "جامعة جورج واشنطن".
- الخبرة: لديه خبرة طويلة في مجال صناعة الغاز الطبيعي وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي، وحالياً الرئيس التنفيذي لشركة "النايف القابضة" المتخصصة في الاستثمار والتطوير العقاري وإدارة الأصول.
- الملكية المباشرة: 62,009,340 سهماً بنسبة 2% كما في 31 ديسمبر 2025 ، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في 31 ديسمبر 2024.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

8. السيد/ ناصر محمد على آل مذكور الخالدي

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل.
- رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية.
- تاريخ التعيين في المجلس: 16 مارس 2020.
- المؤهل العلمي: بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية، وماجستير في الإدارة الهندسية من "جامعة جورج واشنطن".
- الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة "قطر وعمان للاستثمار".
- الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في 31 ديسمبر 2025.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

9. السيد/ عبد الله علي عبد الرحمن العبد الله

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل.
- عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز.
- تاريخ التعيين في المجلس: 16 مارس 2020.
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة صناعية من الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخبرة: شغل عدة مناصب إدارية سابقاً، منها مدير عام "شركة قطر للصناعات التحويلية"، أمين عام مساعد في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة.
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة "الشركة القطرية للصناعات التحويلية"، عضو مجلس إدارة "شركة قطر وعمان للاستثمار".
- الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في 31 ديسمبر 2025.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

10. السيد/ ناصر خالد خليفه العطيه

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل.
- رئيس لجنة السياسات والمكافآت والحوافز، وعضو في لجنة الترشيحات والحوكمة.
- تاريخ التعيين في المجلس: 14 مارس 2023.
- المؤهل العلمي: بكالوريوس في القانون ودبلوم عسكري من المملكة المتحدة.
- الخبرة: عضو مجلس إدارة "شركة الخليج التكافلي"، وعمل في إدارة الشؤون القانونية لدى وزارة الداخلية.
- الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في 31 ديسمبر 2025.
- الحضور: حضر (7) اجتماعات لمجلس الإدارة.

11. الشيخ/ حمد بن سعود بن محمد آل ثاني

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل.
- عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية.
- تاريخ التعيين في المجلس: 14 مارس 2023.
- المؤهل العلمي: إدارة الأعمال، وبكالوريوس في السياسة والتنمية من المملكة المتحدة.
- الخبرة: مدير "شركة ابتكار الأرض" المتخصصة في إنشاء المنازل الحديثة في المملكة المتحدة.
- الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في 31 ديسمبر 2025.
- الحضور: حضر (5) اجتماعات لمجلس الإدارة.

عضو مجلس الإدارة المستقل

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن (4) أعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لا يمتلك العضو المستقل أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر أيّا من أسهم البنك بالإضافة إلى استيفائه الشروط الأخرى المتعلقة بعضو المجلس المستقل. وفي هذا المقام، حصل العضو المستقل - الشيخ/ حمد بن سعود بن محمد آل ثاني على تسهيلات ائتمانية من البنك في نهاية عام 2025، و لم يتقدم بطلب الترشح كعضو مجلس إدارة للدورة القادمة للسنوات (2026 حتى 2028).

واجبات أعضاء مجلس الإدارة

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة، وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني التابعة للبنك، كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علماً بأن أعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

- على رئيس مجلس الإدارة، من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك، وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
- تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
- إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب؛
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعات المجلس، مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس؛
- إيجاد القنوات المناسبة للتواصل بشكل فعّال مع المساهمين، والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛
- و إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية أو غيرها في ذلك.

واجبات نائب رئيس مجلس الإدارة

- يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقاً للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقاً لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة، لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع/المصادقة على المراسلات والتقارير والعقود، وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك، بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة، والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء أنشطة البنك ا المختلفة .
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس/ رئيس ا لمجلس .

واجبات عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي أو المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
- المساهمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الأعمال في البنك، ومراجعة المقترحات الاستراتيجية بصورة بناءة وتطويرها.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية، وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- مراجعة مدى مصداقية البيانات المالية، والتحقق من أن الضوابط المالية ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- الاضطلاع بدور ريادي في تطوير سياسات الحوكمة الخاصة بالبنك ورصد مدى الامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- الإشراف على المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- التعامل مع مخاوف المساهمين التي لم تحلّ أو يتعذر حلها عبر التواصل مع رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي، أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات غير ملائمة.

- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس/ رئيس مجلس الإدارة.

- تحمّل المسؤولية بصورة جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، لجنة الترشيحات والحوكمة وكذلك لجنة السياسات والمكافآت والحوافز.

اجتماعات مجلس الإدارة

- تماشياً مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يُقرّرهُ رئيس المجلس، بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً، ويُعقد اجتماع المجلس (6) مرات على الأقل خلال كل سنة مالية، يُقر عقد الاجتماعات وفقاً لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك، عقد المجلس (7) اجتماعات خلال عام 2025 على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم 1	2025/1/19
الاجتماع رقم 2	2025/2/25
الاجتماع رقم 3	2025/4/20
الاجتماع رقم 4	2025/6/15
الاجتماع رقم 5	2025/7/29
الاجتماع رقم 6	2025/9/28
الاجتماع رقم 7	2025/11/23

مكافآت المجلس

مع نهاية كل عام، وقبل اجتماع الجمعية العمومية، تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها، استناداً إلى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، تجدر الإشارة إلى أنه تم دفع مكافآت للمجلس باجمالي 19/900 مليون ريال قطري لعام 2024 وذلك خلال العام 2025. أما مكافآت مجلس الإدارة للعام 2025، فلا يزال الأمر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام 2026.

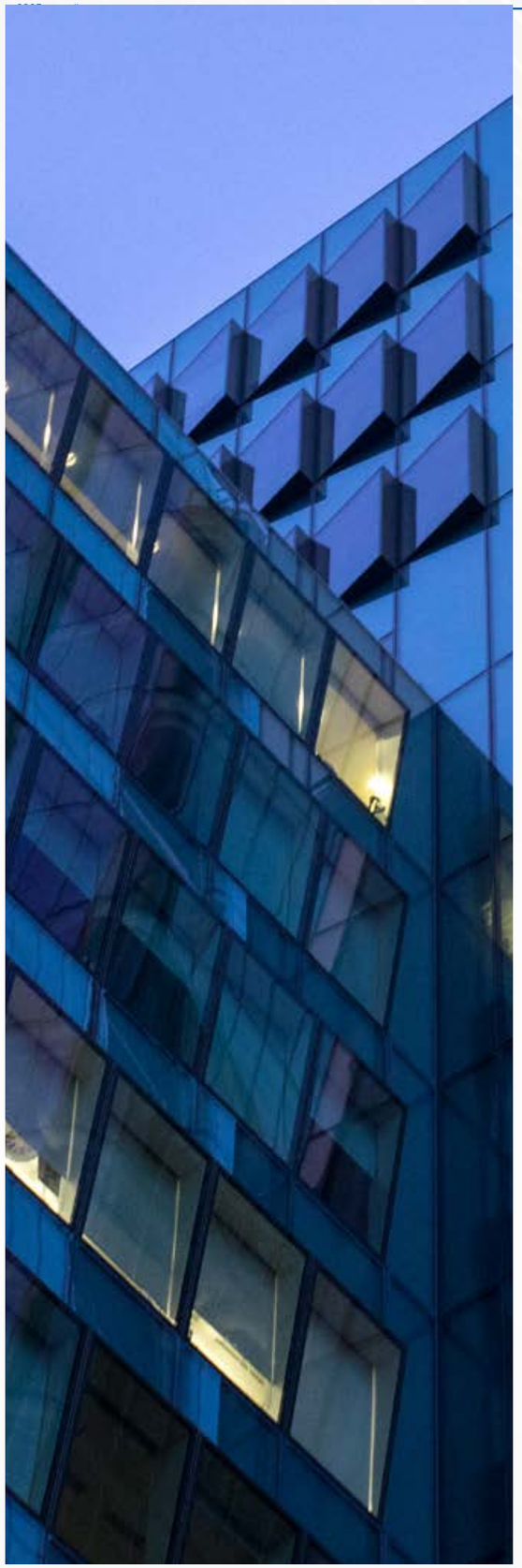

الإدارات التابعة للمجلس

تتمثل الإدارات التابعة للمجلس بأمانة سر المجلس وإدارة التدقيق الداخلي والإدارة القانونية وإدارة الالتزام.

المستشار القانوني وأمين سر مجلس الإدارة
السيد/ مختار الحناوي

التحق السيد/ مختار الحناوي ببنك الدوحة خلال عام 2002 كمستشار قانوني لمجلس الإدارة، وتم تعيينه أمينَ سرٍّ لمجلس الإدارة عام 2007 لديه خبرة تزيد عن (38) عاماً، وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.
السيد/ مختار الحناوي حاصل على شهادة بكالوريس حقوق من جامعة عين شمس عام 1987، وعلى دبلوم في القانون عام 1988، ويفي بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب.

بصفته المستشار القانوني وأمين سر المجلس، يحتفظ كذلك بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس، ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس عبر أمانة السر.

السيد/ مختار الحناوي لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالإنابة
السيد/ زياد مشعل

التحق السيد/ زياد مشعل ببنك الدوحة في إدارة التدقيق الداخلي خلال شهر مايو من عام 2003، و عُيِّنَ كرئيس إدارة التدقيق الداخلي بالإنابة خلال شهر نوفمبر من عام 2025، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (29) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية ، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة.

السيد/ زياد مشعل لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس الإدارة القانونية
السيد/ فيصل أبو ألفين

التحق السيد/ فيصل أبو ألفين ببنك الدوحة في الإدارة القانونية خلال شهر سبتمبر من عام 2009، و عُيِّنَ رئيسًا لها بالانابة خلال شهر يناير من عام 2025، وقد تم تثبيته رئيساً للإدارة القانونية في فبراير 2026، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون.

السيد/ فيصل أبو ألفين يملك عدد 7,000 سهم من أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس إدارة الالتزام
السيدة / موزة غيث الكواري

التحقت السيدة/ موزة غيث الكواري ببنك الدوحة خلال شهر مايو من عام 2024 كرئيس إدارة الالتزام، ولديها حالياً خبرة تزيد عن (15) عاماً في عدة بنوك، وهي حاصلة على شهادات مهنية متخصصة في الالتزام ومكافحة الجرائم المالية.

السيدة/ موزة غيث الكواري لا تملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا تشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

الإدارة التنفيذية

تتمثل الإدارة التنفيذية في البنك من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه ورؤساء الإدارات التنفيذية، وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه ورؤساء الإدارات التنفيذية.

الرئيس التنفيذي للمجموعة
الشيخ/ عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني

التحق الشيخ/ عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني ببنك الدوحة خلال عام 2022، متولياً منصب نائب الرئيس التنفيذي، وعين رئيساً تنفيذياً للمجموعة خلال عام 2023، ويتمتع بخبرة قيادية واسعة في عدة بنوك ومؤسسات مالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال الدولية.

الشيخ/ عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

نائب الرئيس التنفيذي
السيد/ ديميتريوس كوكوسيوليس

التحق السيد/ ديميتريوس كوكوسيوليس ببنك الدوحة خلال شهر فبراير من عام 2024 كنائب للرئيس التنفيذي، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (23) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية، وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال.

السيد/ ديميتريوس كوكوسيوليس لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس إدارة الموارد البشرية بالإنابة
الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة خلال عام 2013 كرئيس وحدة تمويل، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالإنابة خلال عام 2017.

الشيخ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة، ويمتلك خبرة مصرفية واسعة ويتمتع بخلفية مهنية في القطاع المالي. ويشغل الشيخ محمد حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للتأمين التكافلي حيث يساهم بخبراته في دعم مسيرة الشركة وتعزيز مكانتها في السوق.

الشيخ/ محمد فهد محمد آل ثاني يملك عدد 10,000 سهماً من أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31.

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ بريك علي المري

التحق السيد/ بريك المري ببنك الدوحة خلال عام 2015 كرئيس إدارة رقابة الفروع، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2019، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (32) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية.

السيد/ بريك المري لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس إدارة الخزينة والاستثمار
السيد/ فواد اسحاق

التحق السيد/ فواد اسحاق ببنك الدوحة خلال شهر ديسمبر من عام 2023 كرئيس لمجموعة الخزينة والاستثمار، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (19) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية، و هو حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد.

السيد/ فواد اسحاق لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات بالإنابة
السيد/ فادي فتال

التحق السيد/ فادي فتال ببنك الدوحة خلال شهر مارس من عام 2024 كرئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات بالإنابة، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (28) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية ، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

السيد/ فادي فتال لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس إدارة الاستراتيجية والتحول
السيد/ بايجو صامويل

التحق السيد/ بايجو صامويل ببنك الدوحة خلال شهر سبتمبر من عام 2024 كرئيس إدارة الاستراتيجية والتحول، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (19) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية ، وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الحاسوب.

السيد/ بايجو صامويل لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس الإدارة المالية
السيد / أمان الله خان

التحق السيد/ أمان الله خان ببنك الدوحة خلال شهر سبتمبر من عام 2024 كرئيس الإدارة المالية، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (20) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية، وهو حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد.

السيد/ أمان الله خان لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

رئيس إدارة المخاطر
السيد / سلمان مصطفى صديقي

التحق السيد/ سلمان مصطفى صديقي ببنك الدوحة خلال شهر فبراير من عام 2024 كرئيس لإدارة المخاطر، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (21) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة.

السيد/ سلمان مصطفى صديقي لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ 2025/12/31، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

مكافآت الإدارة العليا

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك، ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية ومن ثم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وقد بلغ إجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام 2024 ما قيمته 13,494,700 ريال قطري، وقد تم دفعها خلال عام 2025، علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام 2025 وفقاً للتعليمات والإجراءات المتبعة بهذا الشأن والحصول على موافقات الجهات المعنية.

فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة مفصولتان في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما، ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن "هيئة قطر للأسواق المالية".

تضارب المصالح وتداول المطلعين وضوابط سلوكيات التعامل في السوق ومكافحة الرشوة والفساد

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح، وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن إطار سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء أدائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصياً أو تهم أحد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه لوظيفته باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين وضوابط سلوكيات التعامل في السوق ومكافحة الرشوة والفساد ، حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتداداً لسياسة السرية وسياسة وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد، وكذلك ترتبط وتتكامل مع سياسات الحوكمة كافةً وبما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة بقانون الشركات وتعديلاته، ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي.

التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرفاً ذا علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة، أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد الأسرة.

موافقات التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم مراجعتها مسبقاً من قبل مجلس إدارة البنك، ومن ثم يتم عرض المعاملات الكبرى على الجمعية العمومية للموافقة عليها بأغلبية الأصوات في غياب الأطراف ذوي العلاقة، وذلك بموجب متطلبات وتعليمات "هيئة قطر للأسواق المالية".

الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة

يقوم البنك بالإفصاح عن الأطراف الهامة ذات العلاقة ومعاملاتهم في بياناته المالية، وكذلك يقوم مجلس الإدارة قبل أسبوع على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بتقديم كشفاً تفصيلياً بالتعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع الأطراف ذات العلاقة.

لجان المجلس

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد دليل الشروط المرجعية لكل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة.

يوجد لدى البنك (4) لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية
- لجنة الترشيحات والحوكمة
- لجنة السياسات والمكافآت والحوافز
- اللجنة التنفيذية

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية

العضوية

السيد/ ناصر محمد على آل مذكور الخالدي، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً للجنة)، حضر (9) اجتماعات للجنة.

السيد/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن عبيدان، ممثلاً عن "شركة إدخار للتجارة والمقاولات"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (9) اجتماعات للجنة.

الشيخ/ حمد بن سعود محمد آل ثاني، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)، حضر (3) اجتماعات للجنة.

الاجتماعات: تم عقد (9) اجتماعات للجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية خلال عام 2025.

أهم الواجبات والمسؤوليات

- **البيانات المالية:** مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية، والتأكد من دقتها واتساقها مع المعايير المحاسبية، ومناقشة نتائج التدقيق مع الإدارة والمراجعين الخارجيين ومعالجة أي صعوبات أو ملاحظات.
- **التدقيق الداخلي:** الإشراف على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وكذلك الموافقة على خطط وأنشطة التدقيق الداخلي وضمان استقلاليته ومتابعة تنفيذ توصياته.
- **التدقيق الخارجي:** مراجعة نطاق التدقيق الخارجي وضمان استقلالية المراجعين، وكذلك تقديم توصيات بشأن تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقاريرهم بشكل دوري.
- **الالتزام:** الإشراف على إدارة الالتزام وضمان فعاليتها واستقلاليتها، وكذلك مراجعة سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد الإجراءات التصحيحية، ومتابعة نتائج التفتيش من الجهات الرقابية.
- **إدارة المخاطر:** اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر وسياساتها بشكل دوري، وكذلك مراقبة المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية والقانونية ومخاطر السمعة، والإشراف على خطط الطوارئ وإدارة الأزمات.
- **الحوكمة البيئية والاجتماعية:** دمج المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية في إطار إدارة المخاطر، وكذلك الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجية البنك المتعلقة بالتغيرات المناخية وضمان توفر الموارد والتدريب اللازمين لإدارة هذه المخاطر.
- **التقارير:** تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن أنشطة اللجنة والقضايا والتوصيات ذات الصلة، وفقاً للمتطلبات الرقابية المعمول بها.
- **مسؤوليات إضافية:** إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء اللجنة، وكذلك الإشراف على التحقيقات الخاصة عند الحاجة وطلب المشورة المهنية المستقلة عند الضرورة.

أهم القرارات

- مناقشة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك والتوصية باعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- التوصية بالموافقة على اجراءات التعاقد مع مراقب الحسابات الخارجي للبنك وفروعه الخارجية.
- مناقشة كافة التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي و إدارة الالتزام بما فيها التقرير السنوي لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والتقارير الصادرة عن إدارة المخاطر وإصدار التوصيات والتوجيهات والقرارات في هذا الخصوص .
- تعزيز الالتزام وجودة البيانات من خلال التأكيد على تحديث بيانات "اعرف عميلك" و"العناية الواجبة"، ومعالجة ملاحظات الجهات الرقابية المحلية والخارجية، واعتماد التقييم الشامل لمخاطر الجرائم المالية وخطة إدارة الالتزام لعام 2025.
- تطوير البنية التكنولوجية للبنك عبر الإسراع في تحديث الأنظمة والخوادم، ومعالجة فجوات رموز المعاملات البنكية، وتفعيل مشاريع مثل، التقارير المركزية وإدارة مخاطر الاحتيال المؤسسية.
- تعزيز كفاءة التدقيق الداخلي عبر متابعة تصويب ملاحظاته في الإدارات والفروع الخارجية اعتماد خطط التدقيق، والتأكيد على تطوير إجراءات التدقيق من خلال استخدام نظام آلي، إلى جانب تعيين رئيس جديد للإدارة بالإنابة.
- تعزيز إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال عبر متابعة تنفيذ ملاحظات مصرف قطر المركزي بشأن التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال، ومراقبة خطة معالجة القروض المتعثرة، واعتماد تقارير تركزات مصادر الأموال مع الالتزام بالتعليمات التنظيمية.

المكافآت

بلغ إجمالي بدل اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية لعام 2025 ما قيمته 210 آلاف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والحوكمة

العضوية

السيد/ ناصر خالد ناصر عبد الله المسند، ممثلآ عن "الشركة العالمية للتجارة والتنمية"، نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو تنفيذي غير مستقل (رئيساً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

السيد/ أحمد عبد الله أحمد الخال، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

السيد/ ناصر خالد خليفه العطيه، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر 4 اجتماعات للجنة.

الاجتماعات: تم عقد (4) اجتماعات للجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام 2025.

أهم الواجبات والمسؤوليات

- وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس؛
- تلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس، وترشيح من تراه مناسباً لعضويته في حال خلو أي من مقاعده؛
- ضمان مراعاة الترشيحات لتوافر عدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية، يجب أن تتم الترشيحات على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً لمبادىء الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي.
- عرض تقرير سنوي على المجلس، يتضمن تحليلآ شاملآ لأداء المجلس، محدداً نقاط القوة واقتراحاتها في هذا الشأن.
- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك، لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك.
- الإشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام، والتأكد من وجود خطة إحلال لكبار الموظفين في الإدارة التنفيذية؛
- ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
- إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية عمل البنك وإدارته لسياسة الحوكمة، وأيضاً التوصية إلى المجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات؛
- النظر في مسائل عدم الالتزام بالحوكمة، والتوصية إلى المجلس باتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال؛
- التوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة، والالتزام بها في البنك، وسياسة الحوكمة للشركات التابعة ذات الصلة.
- التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للبنك ما لم يكن مجلس الإدارة قد فوضها بالموافقة عليها.

أهم القرارات

- المصادقة على تقرير الحوكمة الصادر عن بنك الدوحة لعام 2024.
- اعتماد النسخة المحدثة باللغة العربية من بعض سياسات الحوكمة للمكتب الرئيسي للبنك.
- اعتماد صيغة الإعلان عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للثلاث سنوات المقبلة (2026 – 2027 – 2028) وفق القوانين والتعليمات المعمول بها، واعتماد الشروط والنماذج وتحديد المستندات المطلوبة للترشح، ومراجعة طلبات المرشحين ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة.

المكافآت

بلغ إجمالي بدل اجتماعات لجنة الترشيحات والحوكمة لعام 2025 ما قيمته 120 ألف ريال قطري، وهي جزء من إجمالي مكافآت مجلس الإدارة.

لجنة السياسات والمكافآت والحوافز

العضوية

السيد/ ناصر خالد خليفه العطيه، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

السيد/ عبد الله علي عبد الرحمن العبد الله، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

السيد/ نايف عبد الله نايف الدوسري، ممثلآ عن "شركة النايف القابضة"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

الاجتماعات: تم عقد (4) اجتماعات للجنة السياسات والمكافآت والحوافز خلال عام 2025.

أهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة خطط العمل السنوية والميزانيات تماشياً مع الاستراتيجية طويلة الأمد والمتغيرات الاقتصادية والسوق والبيئات التنظيمية. رصد أداء البنك ومقارنة النتائج مع الاستراتيجية وخطة العمل والميزانيات.
- إجراء مراجعة واسعة للسياسات المقترحة للبنك، واعتماد الموافقة المبدئية عليها قبل الحصول على الموافقة النهائية من المجلس، ما لم يكن المجلس قد فوض اللجنة بالموافقة النهائية عليها.
- التأكد من وضع مبادئ توجيهية للسياسات، والتي يتم تبنيها من قبل الشركات التابعة/الكيانات ذات الصلة.

- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على أن يكون ذلك في نطاق القانون ولوائح وتعليمات الجهات الرقابية؛
- تحديد مكافآت الرئيس التنفيذي وغيره من الإدارة التنفيذية على أساس تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات المدى الطويل؛
- مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك، وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى المجلس لإعتمادها؛
- التأكد من أن سياسات المكافآت، التي يجب أن يعتمدها مجلس الإدارة، تتفق مع أفضل الممارسات المصرفية الدولية ذات الصلة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وجميع الإدارة العليا، بما في ذلك الرئيس التنفيذي، والإشراف على تطبيق هذه السياسة ومراجعتها سنوياً.

أهم القرارات

- اعتماد الزيادات السنوية ومكافآت الأداء لموظفي البنك للعام 2024.
- اعتماد أدلة سياسات عمل جديدة عددها (14)، وأخرى محدثة بعدد (33) دليل للمكتب الرئيسي لعام 2025.
- اعتماد أدلة سياسات عمل جديدة عددها (8)، وأخرى محدثة بعدد (19) دليل للفروع الخارجية لعام 2025.

المكافآت

بلغ إجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة لعام 2025 ما قيمته 120 ألف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الإدارة.

اللجنة التنفيذية

العضوية

الشيخ/ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني، عضو منتدب تنفيذي غير مستقل (رئيساً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

السيد/ ناصر خالد ناصر عبد الله المسند، ممثلآ عن "شركة العالمية للتجارة والتنمية"، نائب رئيس مجلس إدارة تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

الشيخ/ محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني، ممثلآ عن "شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات"، عضو مجلس إدارة تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (4) اجتماعات للجنة.

الاجتماعات: تم عقد (4) اجتماعات للجنه التنفيذية خلال عام 2025.

أهم الواجبات والمسؤوليات

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك، والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة، والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك، من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة، وللحد المُفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية، وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة، أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- إجراء المراجعة وعلى أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة، والخاصة بالتقاضي.
- الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية، بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقآ لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس، وكذلك استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- مراجعة وإقرار الاستثمارات الاستراتيجية والتجارية ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة، وتقديم التقارير إلى المجلس.

أهم القرارات

- اتخاذ قرارات ائتمانية بشأن الموافقة على أو رفض توصيات لجنة الائتمان بشأن منح أو تجديد أو إعادة جدولة التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء ضمن صلاحيات اللجنة.
- الموافقة على تجديد التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية.
- الموافقة على تجديد وثيقة تأمين الحياة لمحفظة قروض الأفراد الخاصة ببنك الدوحة في كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت لعام 2026.

المكافآت

بلغ إجمالي بدل اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2025 ما قيمته 120 ألف ريال قطري، وهي جزء من إجمالي مكافآت مجلس الإدارة.

الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

الرقابة الداخلية

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له، اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية، يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على وجود إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام، المخاطر القانونية، الائتمان، السيولة، السوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.

الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية "قد تحدث" بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين، وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية/التشريعية، إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة، كما تساعد إدارة الالتزام أيضاً كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وتطلع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

التدقيق الداخلي

يتضمن البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وذلك بشكل دوري، وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفؤ يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب، ويتمتع موظفو إدارة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لإتمام عملهم، ولا يمارس فريق التدقيق الداخلي أي أعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك، ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

تقييم الرقابة الداخلية

يقوم البنك، من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بالنظر في إطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنة تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في إدارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لتقييمها، ولضمان تطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وفقًا لصلاحيات الإدارة.

- اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دولياً للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO).
- إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية، وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لحصر العمليات الموجودة ضمن النطاق.
- الانتهاء من إعداد مستندات، مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق.
- تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية.
- إصدار تقييم الإدارة بشأن تصميم وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية، التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال 2025.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتتضمن هذه الخطة مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك

إدارة المخاطر

يقوم البنك، وبشكل مستمر، بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويُعدّ كلٌّ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الجهة العليا المسؤولة في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحمّلها البنك، وذلك من خلال وضع الأطر الرقابية وضمان فعالية نظم إدارة المخاطر. ولذلك فهما يسعيان دائماً إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عدداً من المهنيين المؤهلين في هذا المجال، واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم إيكال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة، مثل لجنة الائتمان، لجنة الاستثمار، ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين، وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة، هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بتعيين مراقبي الحسابات من حيث عدد مرات تعيين مراقب الحسابات، كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/أكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين، ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق ويشترط ضمن هذا التعاقد تقيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق، وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم، هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

تم تعيين مكتب "برايس ووترهاوس كوبرز" للقيام بأعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك للعام 2025، بما فيها حسابات الفروع الخارجية (باستثناء فروع الهند) وحسابات "شركة شرق للتأمين"، بالإضافة إلى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات مصرف قطر المركزي، وقد بلغت أتعاب التدقيق لعام 2025 مبلغ 3,633,000 ريال قطري، وذلك بناءً على عرض الأسعار من مكتب "برايس ووترهاوس كوبرز" لمراجعة حسابات البنك عن عام 2025، وهو أفضل العروض المستلمة.

النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية الجوهرية

واصل البنك اتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية لتحصيل المديونيات المستحقة على عدد من العملاء من ذوي الأرصدة الكبيرة والمتعثرة، وذلك من خلال الدعاوى المدنية والتنفيذية أمام المحاكم المختصة، وقد صدرت أحكام نهائية لصالح البنك في معظم القضايا، فيما لا تزال بعض الدعاوى منظورة أمام القضاء أو في مرحلة التنفيذ. وفيما يلي أبرز المستجدات:

- صدر حكم نهائي بإلزام أحد العملاء وكفلائه بسداد مبلغ 977.6 مليون ريال قطري مع فائدة سنوية بلغت 9% اعتباراً من 2024/1/1، والدعوى التنفيذية مؤجلة لاستكمال إجراءات بيع العقار المرهون.
- صدر حكم استئنافي لصالح البنك بإلزام أحد العملاء وكفلائه بسداد مبلغ 843.3 مليون ريال قطري مع فائدة سنوية بلغت 9% اعتباراً من 2023/12/1، والدعوى التنفيذية مؤجلة لبيع العقارات المرهونة.
- صدر حكم بإلزام أحد العملاء بسداد مبلغ 182.3 مليون ريال قطري، والدعوى التنفيذية مؤجلة لبيع عقارات غير مرهونة، كما توجد نزاعات إضافية بشأن عقد قرض سابق بمبلغ 700 مليون ريال قطري، إضافة إلى دعوى جديدة للمطالبة بمبلغ 1.32 مليار ريال قطري موقوفة لحين الفصل النهائي في النزاع.
- صدر حكم ابتدائي بإلزام أحد العملاء وكفلائه بسداد مبلغ 800 مليون ريال قطري، وتم الطعن بالاستئناف وحددت أول جلسة في 2026/1/12.
- الدعوى محجوزة للحكم بشأن مطالبة البنك لأحد العملاء بمبلغ 747 مليون ريال قطري مع فائدة سنوية بلغت 6.85% اعتباراً من 2025/5/1.
- صدر حكم بإلزام أحد العملاء سداد مبلغ 45 مليون ريال قطري، وتم بيع عقار مرهون بالمزاد العلني، كما أقام العميل دعوى ضد البنك للمطالبة بتعويضات بـ1 مليار ريال قطري، فيما أقام البنك دعوى فرعية للمطالبة بمبلغ 1.54 مليار ريال قطري، والدعاوى ما زالت منظورة.
- تم توقيع الحجز التنفيذي على العقار المرهون لأحد العملاء، وتكليف البلدية بتثمينه تمهيداً لبيعه بالمزاد العلني.

وسائل الاتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحة مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية، وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين، وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال بأي مستثمرين في الأسواق وتكون حلقة وصل بينهم وبين إدارة البنك ورئيس مجلس الإدارة.

الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهداً لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية، هذا ويمكن أن يزود البنك مساهميه بمعلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك.

الإفصاح عن المخالفات والانتهاكات

للبنك سياسة معتمدة للكشف عن المخالفات والانتهاكات التي قد تؤثر سلباً على البنك، ووفقاً لتلك السياسة، فإنه في حال وجود بلاغات تثبت صحتها يتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بالقضايا الجوهرية التي يثيرها المبلغون في هذه البلاغات، وضمن سرية وحماية تامة لهم من خلال بريد إلكتروني يتم الوصول إليه فقط من قبل رئيس إدارة التدقيق الداخلي، حيث أنه يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف. ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، تعتمد الإجراءات التي يتخذها البنك على طبيعة المخالفة، كما أن أية توصيات صادرة عن لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم استلام (5) بلاغات خلال العام الحالي عبر البريد الإلكتروني المخصص وقناة الإبلاغ خلال العام 2025، تم إغلاق (4) بلاغات بعد تقييمها لعدم صحتها أو عدم الاختصاص، بالإضافة إلى تحويل البلاغ الخامس للجهات المعنية لدى البنك لاتخاذ الإجراء اللازم حياله، ولا زال قيد المتابعة والتحقق من صحته.

واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي، حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامة، هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة، ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وبعد الحصول على كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكيدات وإجراءات التدقيق المناسبة، وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

واجب الحصول على المعلومات

يمتلك بنك الدوحة موقعاً إلكترونياً تُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك، مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة، بالإضافة للتقرير السنوي، وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع، ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها، علماً بأنه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى "شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية".

حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات الجمعية العامة

يتضمن النظام الأساسي للبنك أحكامًا تضمن حق كل مساهم في حضور اجتماعات الجمعية العامة، ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل أسهمه، ويمثل القصّر والمحجور عليهم النائبون عنهم قانوناً وفقاً للأحكام المعمول بها ويكون لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأي طريقة أخرى تقررها الجمعية العامة، ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة، بشرط أن يكون الوكيل مساهماً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 5% من أسهم البنك، ويستثنى من أحكام الحد الأقصى للتملك ما تملكه دولة قطر، أو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والصناديق التابعة للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة.

وتنعقد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة. ويجب أن يكون الانعقاد خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك، ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضًا متى طلب إليه ذلك ولأسباب جدية مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن 10% من رأس المال وذلك خلال (15) يومًا من تاريخ الطلب، وتنعقد الجمعية العامة غير العادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل 25% من رأس مال البنك.

المعاملة المنصفة للمساهمين

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم، بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد سياسة العلاقات مع المستثمرين، والتي تسلط الضوء على حقوق المساهمين والإجراءات فيما يتعلق بالتعامل مع تصويت المساهمين والحضور والاعتراض والتواصل والحصول على المعلومات وغير ذلك.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة 10% من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي 100% من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة، والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري، وبعد موافقة مصرف قطر المركزي، ويجوز للجمعية العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحددها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قانون العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين، أو يرحل بناءً على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، أعلن مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) بالصحف المحلية والموقع الإلكتروني للبنك عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة لإنتخاب إحدى عشر عضواً لمجلس إدارة البنك، ثمانية أعضاء غير مستقلّين وثلاثة أعضاء مستقلّين لمدة ثلاث سنوات (2027-2026-2028). وذلك استنادًا إلى قانون الشركات التجارية لسنة 2015، والمعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكامه، ولنظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والثانية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتعديلاتها، وللنظام الأساسي للبنك، وكان باب الترشح مفتوحًا "فترة الترشيح" لمدة خمسة عشر (15) يومًا ووفقاً للتفاصيل والشروط المنشورة.قامت لجنة الترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة وإعداد التوصيات في كل منها ورفعها إلى مجلس الإدارة للإعتماد، ومن ثم تم إرسال قائمة المرشحين ومرفقاتها حسب الأصول ونظم الحوكمة لكل من هيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي للحصول على الموافقة ، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص.

حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

قام بنك الدوحة باعتماد آلية محددة لحماية حقوق المساهمين في حالة إبرام البنك صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال البنك، حيث أنه في حال عزم البنك على إبرام أي صفقة أو مجموعة من الصفقات المتصلة تهدف إلى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصّرف (باستثناء إنشاء الضمانات) بأصول البنك أو الأصول التي سيكتسبها البنك، أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل البنك، والتي تتجاوز قيمتها الإجمالية 10% من القيمة السوقية للبنك أو قيمة صافي أصول البنك وفقاً لآخر بيانات مالية مُعلنة، وكان من شأن تلك الصفقة أو الصفقات أن تخل بملكية رأس المال أو قد تضر بمصلحة وحقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة.

فإن البنك سيقوم بعرض الأمر على الجمعية العامة، وفي حال اعتراض المساهمين على تلك الصفقات، يجب أن يدون ذلك الاعتراض في محضر اجتماع الجمعية العمومية، وأن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حقوق المساهمين.

كما أنه بموجب النظام الأساسي للبنك، يجوز للأقلية ممن يملك أقل من (10) آلاف سهم من أسهم البنك ترشيح أي منهم لعضوية مجلس الإدارة ليكون ممثلاً للأقلية، على أن تكون ملكيتهم مجتمعين 0.75% على الأقل من رأس المال، وهي نسبة التملك المطلوبة للترشح لعضوية المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكلة رأس المال وحقوق المساهمين.

ملكية الأسهم

تتوزع ملكية أسهم بنك الدوحة بحسب الجنسية كما في 31 ديسمبر 2025، على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
قطر	2,517,594,291	%81.20
مجلس التعاون	45,822,412	%1.48
دول عربية	23,536,789	%0.76
آسيا	7,382,910	%0.24
أوروبا	78,017,922	%2.51
أفريقيا	1,392,440	%0.04
أمريكا	424,670,930	%13.70
أخرى	2,049,326	%0.07
المجموع	3,100,467,020	%100

بلغ عدد المساهمين (3,187) مساهماً كما في 2025/12/31، ولا يوجد أي مساهم يمتلك 5% أو أكثر من رأس مال البنك وذلك وفق النظام الأساسي للبنك باستثناء جهاز قطر للاستثمار حيث تبلغ المساهمة المباشرة وغير المباشرة نسبة(5%) وصندوق المعاشات/ الهيئة العامة للتقاعد بمساهمة بنسبة (6.47%).

حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح، ويراعي عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين بين أصحاب المصالح، سواء المساهمين أو ممن لهم صفة أو مصلحة فيها كالعاملين، والعملاء وغيرهم.

قام البنك بوضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين، وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، لا سيما وأنه يجب على كل موظف أن يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها، يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة.

كما يلتزم البنك بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته، على أن يرفق بطلبه ما يثبت صفته. ويلتزم البنك بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين، كما تم اعتماد آلية لتلقي وفحص الشكاوي والبلاغات بشان كل ما يمس مصالح البنك مع الحفاظ على سرية الشكوى أو البلاغ، وحماية مقدّمها، ويتعين الرد عليها خلال أطر زمنية محددة.

الحوكمة البيئية والحوكمة الاجتماعية وحوكمة البنك

نظرة عامة على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

على المستوى العالمي، تتسارع وتيرة دمج مبادى الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الأطر التنظيمية والمؤسسية، مما يؤكد دورها كعامل أساسي لتحقيق نمو مستدام وعادل على المدى الطويل، وفي هذا السياق، بات أصحاب المصلحة يتطلعون إلى التزام المؤسسات بأعلى مستويات أعلى مستويات الحوكمة الرشيدة، واعتمادها رؤى استراتيجية بعيدة المدى، واتخاذها لقرارات تعكس التزاماً حقيقياً بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وبصفته مؤسسة مالية رائدة في دولة قطر، يدرك بنك الدوحة مسؤولياته وفرصه للمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية دولة قطر نحو اقتصاد أكثر شمولية واستدامة. ومن خلال استراتيجيته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يسعى البنك إلى تعزيز متانة أعماله، والارتقاء بممارساته التشغيلية، وفتح آفاق جديدة تُمكّن عملاءه وشركاءه من التقدم بثقة في رحلتهم نحو الاستدامة.

ويؤكد بنك الدوحة التزامه الراسخ بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم أنشطته وأعماله، انسجاماً مع غايته المتمثلة في خلق قيمة مستدامة وتعزيز الازدهار لعملائه والمجتمع ككل.

منذ عام 2023 أصبحت الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ركيزة محورية في مسيرة تحول البنك، حيث تم اعتمادها رسمياً كأحد الأعمدة الاستراتيجية الرئيسة، واستكمالاً للمبادرات السابقة، أطلق بنك الدوحة في عام 2024 برنامج تحول شامل ومتدرج في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مثّل محطة مفصلية في رحلته نحو الاستدامة. وقد استمر تنفيذ هذا البرنامج الطموح خلال عام 2025، بما يتماشى مع المكوّنات الأساسية للمبادئ الإشرافية الصادرة عن مصرف قطر المركزي في هذا المجال، مع دمج هذه الاعتبارات بشكل منهجي عبر مختلف جوانب أعمال البنك، من إدارة المخاطر وممارسات الإقراض إلى الحوكمة المؤسسية والتفاعل مع أصحاب المصلحة. كما حرص بنك الدوحة على دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إلى جانب مخاطر المناخ المالية، في جوهر عملياته ونموذج أعماله.

أبرز الإنجازات والنتائج المحققة خلال عام 2025

- دمج مخاطر المناخ: تطبيق إطار لإدارة مخاطر المناخ متوافق مع مبادئ مصرف قطر المركزي، متضمناً اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات.
- تعزيز تقارير الاستدامة: تحسين جودة وموثوقية الإفصاحات بما يتوافق مع المعيار الأول للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة (IFRS S1) والمعيار الثاني للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ (IFRS S2)، إلى جانب اتمام أول عملية تحقق مستقل لانبعاثات النطاقين الأول والثاني لبيانات عام 2024.
- تعزيز إدارة المخاطر: اعتماد سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بهدف تعزيز قدرة البنك على تحديد مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والحدّ من آثارها ضمن محفظة الائتمان.
- تطوير إطار سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: إقرار سياسة مُحدَّثة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تُشكّل مرجعاً توجيهياً للمبادرات المستقبلية، وتستند إلى ركائز واضحة وأهداف طموحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس.
- ترسيخ الأساس الاستراتيجي للاستدامة: إعداد استراتيجية متكاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مستندة إلى تقييم الأهمية المادية المزدوجة، بما يتيح تحديد المخاطر والفرص ذات الأولوية.
- تعزيز حوكمة الاستدامة: إرساء هيكل حوكمة جديد يضمن إشرافاً فعّالاً على مستوى مجلس الإدارة، فيما يتعلق بأنشطة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمبادرات المناخية.
- قياس الأثر البيئي: انجاز تقييم شامل لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة)، بما في ذلك الانبعاثات المموّلة، مما أسهم في تعزيز عملية حصر انبعاثات النطاق الثالث وتحسين الإفصاحات ذات الصلة.
- استراتيجية خفض الانبعاثات الكربونية: تطوير استراتيجية متكاملة لمواءمة العمليات وأنشطة الإقراض مع هدف دولة قطر المتمثل في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) بنسبة 25% بحلول عام 2030 مقارنةً بسيناريو العمل كالمعتاد.

الإطار الاستراتيجي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

يُشكّل إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى بنك الدوحة الأساس الاستراتيجي لدمج هذه الاعتبارات عبر مختلف أنشطة البنك وعملياته، وقد تم تصميم هذا الإطار ليكون موجهاً لاتخاذ قرارات مسؤولة، وتعزيز إدارة المخاطر، وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل لمختلف أصحاب المصلحة، وأصبحت استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحدثة اليوم عنصراً محورياً ضمن الاستراتيجية المؤسسية للمجموعة، ما يعكس مستوى الطموح المتقدم الذي حدده مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للإدارة العليا، بهدف تحويل مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى ممارسات تشغيلية راسخة ومتكاملة على مستوى البنك.

يهدف بنك الدوحة الى بناء مؤسسة مصرفية مستقرة ومستدامة ومبتكرة، قادرة على خلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين والمساهمة بفاعلية في دعم الاقتصاد القطري. ولترجمة هذا الطموح إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، قام البنك بصياغة إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يرتكز على (5) محاور استراتيجية رئيسية، تشمل ترسيخ الثقة، واستعادة التوازن البيئي، وتعزيز تجربة العملاء، وتمكين الأفراد والمجتمعات، وتحقيق نمو مستدام. ويضم كل محور مجالات تركيز واضحة، جرى ربطها بالموضوعات الجوهرية ذات الصلة بأعمال البنك، وبما يلبي تطلعات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

1. ترسيخ الثقة: يُجسّد البنك التزامه بترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إطار الامتثال المؤسسي، وأعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة، ويرتكز هذا المحور على المجالات الرئيسية التالية:

- **الأخلاقيات والامتثال**: ضمان الالتزام الكامل بجميع القوانين والأنظمة والمتطلبات الرقابية المعمول بها، مع ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على السلوك الأخلاقي والنزاهة في مختلف مستويات البنك.

- **مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمناخ**: دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إلى جانب المخاطر المناخية، ضمن إطار شامل لإدارة المخاطر المؤسسية، بما يضمن التعامل المنهجي والمتكامل مع هذه الاعتبارات في عمليات اتخاذ القرار.
- **إدارة سلسلة التوريد المستدامة**: تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر مختلف مراحل سلسلة التوريد، بهدف تقليل الأثر البيئي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة.

2. استعادة التوازن البيئي: يتخذ البنك خطوات حاسمة للحد من بصمته الكربونية وإدارة أثره البيئي بشكل فعّال، وتشمل مجالات التركيز الرئيسية ضمن هذا المحور ما يلي:

- **الإدارة البيئية**: تقليص الأثر البيئي للبنك من خلال مبادرات موجهة لإدارة الطاقة والمياه والنفايات، بما في ذلك التوسع في إنشاء فروع خضراء تُطوَّر وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة، إلى جانب وضع أهداف قابلة للقياس لمتابعة كفاءة استخدام الموارد ورصدها بشكل منتظم.
- **إدارة وخفض الانبعاثات الكربونية**: قيادة جهود خفض انبعاثات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) عبر العمليات التشغيلية وسلسلة التوريد، بما يتماشى مع الهدف الوطني لدولة قطر المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 25% بحلول عام 2030 مقارنةً بسناريوهات العمل المعتاد. ويرتكز نهج البنك في هذا المجال على دمج مسارات خفض الانبعاثات الكربونية ضمن التخطيط المؤسسي وآليات متابعة الأداء.

3. تعزيز تجربة العملاء: يولي البنك أهمية قصوى لبناء علاقات راسخة ومستدامة مع عملائه، من خلال تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والمسؤولية والشفافية، وتستند إلى فهم معمّق لاحتياجاتهم وتوقعاتهم. ويرتكز هذا المحور على المجالات الرئيسية التالية:

- **تجربة العملاء ورضاهم**: تعزيز مستويات رضا العملاء عبر تمكين الموظفين في الصفوف الأمامية ببرامج تدريبية متخصصة، تضمن تقديم معلومات دقيقة وشفافة، ويساعد ذلك العملاء على اتخاذ قرارات مالية واعية تتماشى مع احتياجاتهم وتطلعاتهم.
- **خصوصية البيانات وأمن المعلومات**: ضمان الالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بخصوصية البيانات وأمن المعلومات، من خلال منظومة متكاملة من المبادرات تشمل تطبيق أطر قوية لحوكمة البيانات، وتنفيذ برامج تدريب دورية للموظفين، والحصول على الشهادات المهنية المعتمدة ذات الصلة، إلى جانب إجراء عمليات تدقيق داخلية وخارجية منتظمة لتعزيز معايير حماية البيانات ورفع مستوى الامتثال.

4. تمكين الأفراد والمجتمعات: يستثمر بنك الدوحة بشكل فاعل في تطوير رأس المال البشري، ويحرص على إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمعات التي يخدمها. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية ضمن هذا المحور ما يلي:

- **تطوير رأس المال البشري**: يلتزم البنك باستقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها عبر تعزيز التنوع والشمول، بما في ذلك توسيع مشاركة المرأة على مختلف المستويات التنظيمية، وتوفير برامج تدريب وتطوير متقدمة، وتعزيز مشاركة الموظفين واندماجهم المؤسسي، كما يسعى البنك على زيادة نسبة الكوادر القطرية ضمن القوى العاملة، وإتاحة فرص مستدامة لتنمية مهاراتهم وتطوير قدراتهم المهنية.

ويؤكد بنك الدوحة التزامه الراسخ بدعم التقطير من خلال إعداد قيادات قطرية مستقبلية، وتعزيز منظومة التعاقب الوظيفي.

ورغم عدم وجود سياسة داخلية رسمية مستقلة للتقطير، يلتزم البنك بمتطلبات وزارة العمل بدولة قطر التي تحدد نسبة 20 %، وقد حدّد هدفاً داخلياً للوصول إلى نسبة 25 % بحلول عام 2028، وتجاوز البنك هذا الهدف بتحقيق نسبة 26 % للتقطير في عام 2025.

ويولي البنك أولوية قصوى لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويلتزم بالامتثال الكامل لقوانين العمل في جميع الدول التي يعمل بها، مع ضمان المعاملة العادلة والمتساوية لجميع الموظفين، ويحظر البنك بشكل قاطع عمالة الأطفال والعمل القسري في جميع عملياته.

وخلال عام 2025، لم تُسجَّل أي حوادث أو شكاوى تتعلق بالتمييز أو التحرش أو انتهاكات حقوق الإنسان لدى إدارة علاقات الموظفين، وتُنظم علاقة العمل في بنك الدوحة بموجب عقود واضحة ومحددة، ويحرص البنك على الالتزام بقوانين العمل في جميع الدول التي يعمل ضمنها، كما لا يتسامح البنك مطلقاً مع أي ممارسات تمييز أو تنمّر أو تحرّش في بيئة العمل، ويطبق مجموعة من السياسات الداخلية التي تضمن بيئة عمل قائمة على الاحترام، وبما يتوافق مع قوانين العمل القطرية، ويمكن الرجوع إلى تقرير الاستدامة المنشور للاطلاع على بيانات تفصيلية إضافية. يُعد بنك الدوحة جهة عمل قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص، ورغم عدم توفر سياسة رسمية مستقلة للتنوع والشمول في الوقت الراهن، يلتزم البنك بالقوانين الوطنية للعمل ويطبّق ممارسات داخلية للتنوع تتماشى مع متطلبات الجهات الحكومية.

وقد حدّد البنك هدفاً داخلياً لرفع نسبة تمثيل المرأة إلى 35% من إجمالي القوى العاملة بحلول عام 2028، في حين تبلغ نسبة الموظفات حالياً 31%.

كما يحرز البنك تقدماً منتظماً نحو تحقيق مستهدفات مصرف قطر المركزي المتعلقة بتوظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة، حيث تبلغ النسبة الحالية 0.20%، مع استمرار الجهود للوصول إلى حد 0.25%. كما سيواصل البنك الإفصاح على أساس ربع سنوي عن مستوى امتثاله لمتطلبات مصرف قطر المركزي، مع ضمان إبراز خدماته المصرفية الشاملة عبر مختلف المنصات الإعلامية ومن خلال الإفصاحات ذات الصلة.

- **الأثر المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات**: ينطلق نهج بنك الدوحة في المشاركة المجتمعية من رؤية للازدهار تتجاوز الحدود الجغرافية، وتسعى إلى إحداث أثر إيجابي يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات والبيئة على حد سواء، ويحرص البنك على ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين موظفيه وأصحاب المصلحة، والاستثمار في الدولة بما يسهم في تعزيز مؤشر التنمية البشرية لدولة قطر.

ولا تُعد المسؤولية الاجتماعية للشركات نشاطاً تكميلياً أو اختيارياً، بل تشكّل جزءاً أصيلاً من رسالة البنك ونهجه العملي، ويجسّد البنك هذا الالتزام من خلال دعم المجتمع وشركائه بما يتجاوز الأهداف المالية البحتة، وتوجيه الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع القطري وتعزيز أولوياته التنموية.

وخلال عام 2025، واصل بنك الدوحة جهوده في مجالي العمل الإنساني والمجتمعي، مؤكّداً التزامه بدعم مجموعة واسعة من الجهات والمؤسسات الخيرية والتطوعية، كما واصل البنك مساهمته في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، فاستناداً إلى قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (13) لسنة 2008.

يقوم البنك باحتساب جزء من الأرباح المحتجزة لمساهمته في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، بنسبة 2.5% من صافي الأرباح الموحدة المُعلَن عنها سنوياً.

وفي إطار التزامه المستمر بإحداث أثر مستدام وذي قيمة، قام بنك الدوحة بتحديث استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يضمن موائمتها بشكل أوثق مع الاحتياجات المجتمعية المتغيّرة والأولويات الوطنية، ويهدف هذا النهج المُحدَّث إلى ضمان بقاء مبادرات البنك ذات صلة وقابلة للقياس وذات أثر ملموس بما يعكس أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة ويتماشى في الوقت ذاته مع أهداف التنمية المحلية.

ومن خلال إعادة تقييم مجالات التركيز وتعزيز الشراكة والتفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، يسعى البنك إلى تعظيم فعالية برامجه في مجال المسؤولية الاجتماعية وترسيخ دوره كمؤسسة مسؤولة ذات إسهام مؤثر في دولة قطر وخارجها. ومن أبرز مبادرات بنك الدوحة في هذا المجال:

- اليوم الرياضي.
- حملات التبرع بالدم.
- برامج التوعية بسرطان الثدي.
- حملات التوعية بمرض السكري.
- يوم الأرض.
- دعم التعليم للشباب من خلال برامج الرعاية.

5. تحقيق نمو مستدام: يسعى بنك الدوحة إلى دفع مسار النمو المستدام من خلال تمويل ودعم الأنشطة والأعمال التي تحقق أثراً بيئياً واجتماعياً إيجابياً، إلى جانب تحقيق أداء مالي قوي. ويشمل هذا المحور مجالات التركيز الرئيسية التالية:

- التمويل والاستثمار المسؤول: تعزيز توجيه رأس المال نحو المشاريع التي تدعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية، وذلك استناداً إلى أهداف واضحة ومحددة للتمويل المستدام على المديين القصير والطويل. وفي ديسمبر 2025 أعلن بنك الدوحة عن نجاحه في تسعير سندات مستدامة بقيمة 500 مليون ريال قطري، كما يستعد البنك لإطلاق مراجعة شاملة لمحفظة الاستثمارات الحالية لتقييم مدى توافقها وأهليتها وفق معايير الاستدامة المعتمدة.

دمج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومخاطر المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية في بنك الدوحة

انسجاماً مع التزامه الراسخ بتعزيز حوكمة المخاطر، قام بنك الدوحة بتوسيع إطار تحديد المخاطر وتقييمها ليشمل مجموعة من المخاطر الناشئة.

وخلال عام 2024، اعتمد البنك رسمياً إدماج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومخاطر المناخ، ومخاطر الاحتيال، ومخاطر التكنولوجيا، ومخاطر الالتزام، ومخاطر الحوكمة، ومخاطر المشاريع، والمخاطر الاقتصادية الكلية، والمخاطر القانونية ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية، ويُعد إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية (ESCRM) إطاراً منهجياً متكاملاً يهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمناخية ضمن العمليات التشغيلية للبنك وممارسات إدارة المخاطر لديه. وقد تم تطوير هذا الإطار استناداً إلى مبادئ مصرف قطر المركزي، ومبادئ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. اعتمد بنك الدوحة نموذجاً مترابطاً في تطبيق إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية (ESCRM)، يقوم على (3) مستويات أساسية

- **المستوى المؤسسي:** تحديد مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG Risk) ضمن عملية تقييم الأهمية المزدوجة (Double Materiality)، وتُصنَّف المخاطر المناخية باعتبارها إحدى مكونات هذه المخاطر، وتخضع لتقييم معمّق من خلال تقييم المخاطر المناخية (CRA) التي تركز بصورة رئيسية على العمليات التشغيلية للبنك ومحفظة أصوله.
- **مستوى المعاملة الفردية:** معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S Risk) من خلال تقييمات عبر نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS)، وتُسهم مخرجات هذا النظام في تغذية عملية تقييم المخاطر المناخية (CRA) الخاصة بمحفظة العملاء، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر المناخ وقدرات التكيّف. كما ترتبط هذه المخرجات مباشرة بموضوع إدارة المخاطر ضمن إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وبوجه خاص مخاطر الائتمان.
- **الأطر والعمليات المعتمدة:** اعتماد مجموعة من الأطر والعمليات المتكاملة لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، بما يضمن نهجاً شاملاً وفعّالاً في التعامل مع هذه المخاطر.

أجرى بنك الدوحة تقييماً متكاملاً للمخاطر المناخية، شمل نمذجة سيناريوهات متعددة، بهدف قياس مستوى تعرض محفظة القروض لكل من المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول. وقد تم تنفيذ هذه التقييمات بما يتوافق مع الأطر والمعايير الدولية ذات الصلة، مثل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات مناخية متعددة، بما في ذلك السيناريوهات الصادرة عن شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، وتُسهم النتائج المستخلصة من هذه التحليلات في توجيه استراتيجية البنك لمخاطر الائتمان، وتحديد سقوف التعرضات القطاعية، ودعم ممارسات الإقراض المرتبطة بالاستدامة. كما تم إدماج مخرجات تقييم المخاطر المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية المعتمد في البنك، بما يتيح اتخاذ قرارات مدروسة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، ويشمل ذلك:

- **تقييم مخاطر الائتمان**: إدماج المخاطر المناخية في تقييمات المقترضين، لا سيما في القطاعات ذات الأثر المرتفع.
- **إدارة التعرضات القطاعية**: استخدام بيانات المخاطر المناخية لتعديل السقوف القطاعية، وتوجيه استراتيجيات الإقراض بما ينسجم مع أهداف البنك في مجال الاستدامة.
- **اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات**: تطبيق سيناريوهات مناخية متعددة لتقييم متانة محفظة الأصول تحت مسارات مناخية مختلفة، دعماً لتخطيط المخاطر على المدى الطويل.
- **الحوكمة والرقابة**: تقديم نتائج تقييم مخاطر المناخ بشكل دوري على لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، بما يضمن إشرافاً فعالاً على مستوى مجلس الإدارة ومواءمة مع المتطلبات التنظيمية.

ويشمل تقرير الاستدامة الصادر عن البنك جميع متطلبات الإفصاح المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وهو متاح عبر الموقع الإلكتروني للبنك.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية و الرياضية

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ 21/286 مليون ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، وهي تمثل نسبة 2.5% من صافي أرباح البنك السنوية عن عام 2024 تماشياً مع القانون رقم (13) لسنة 2008 وتعديلاته، علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام 2025 بعد اعتماد نتائج أعمال البنك خلال عام 2026.

فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

على الصعيد المحلي، بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر (14) فرعاً و(3) فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (80) جهازاً من ضمنها (5) أجهزة للفروع الخارجية. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك (4) فروع خارجية منها فرع في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت وفرعين في كل من مومباي وكوتشي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى (8) مكاتب تمثيلية في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وبنجلاديش ونيبال.

كما يمتلك البنك أيضاً شركتي الدوحة للتمويل المحدودة وبنك الدوحة للأوراق المالية المحدودة، وهي مسجلة في جزر الكايمن، وكذلك شركة شرق للتأمين مسجلة في مركز قطر للمال، وهي جميعها شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل، بالإضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة 35.29% من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية، وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير تأكيد الممارس المستقل
لمساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع.ق)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرار الهيئة رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2025 ("متطلبات الهيئة"/"المتطلبات").

عملاً بمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة ("تقييم مجلس الإدارة") لبنك الدوحة (ش.م.ع.ق) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن إعداد "تقييم مجلس الإدارة" والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، وإعداد "تقييم مجلس الإدارة".
يكون مجلس الإ
دارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة في الحالات التي تم التخفيف من آثارها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث تضمن عند تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، بما في ذلك الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

لقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي لمهام التأكيد رقم (3000) (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن "تقييم مجلس الإدارة"، في مجمله، لم يُعرض بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كانت هذه المهمة هي مهمة تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف الجوهري في "تقييم مجلس الإدارة"، سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والاستجابة للمخاطر المقيمة حسبما تقتضيه الظروف. وتعدّ نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل نطاقاً بشكل أساسي من مهمة التأكيد المعقول، سواء فيما يتعلق باجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، أو الاجراءات المنفذة استجابةً للمخاطر المقيّمة.. وبناء على ذلك، لا نبدي استنتاج تأكيد معقول حول ما إذا كان "تقييم مجلس الإدارة"، في مجمله، قد تم تقديمه بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات، وملاحظة العمليات المنفذة، وفحص المستندات، وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ المعتمدة لدى البنك، والمطابقة مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات "تقييم مجلس الإدارة" مقابل بمتطلبات المادة رقم 4 من النظام؛
- موافقة المحتويات ذات الصلة لـ"تقييم مجلس الإدارة" مع السجلات الأساسية التي يحتفظ بها البنك؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لـ "تقييم مجلس الإدارة"؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لتبني المتطلبات الحوكمية والقانونية على تطبيق الموظفين للإجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لمدى فعالية تنفيذ إجراء الالتزام، وفي حالات معينة قد لا تحتفظ هذه الإجراءات بمسار تدقيق. أن تصميم إجراءات الالتزام يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان لآخر ومن دولة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقييم مجلس الإدارة" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة غير المشروع للضوابط، فقد تحدث تحريفات جوهرية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي (ولكن لا تشتمل "تقييم مجلس الإدارة")، والذي من المتوقع أن يتم توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.
إن استنتاجاتنا حول "تقييم مجلس الإدارة" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقييم مجلس الإدارة"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري. إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك.

عندما نقرأ التقرير السنوي، وفي حال استنتجنا وجود تحريف جوهري فيه، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر للمسؤولين عن الحوكمة.

التأكيد على الأمر

دون تعديل استنتاجنا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح (1) في "تقييم مجلس الإدارة" أن الهيئة قد أصدرت "نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" بموجب قرار الهيئة رقم (5) لسنة 2025 ("نظام الحوكمة الجديد")، والذي بدأ العمل به اعتباراً من 17 أغسطس 2025، وقد ألغى النظام الجديد قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016 المتعلق بإصدار نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي. وتم منح الشركات مهلة مدتها سنة واحدة من تاريخ سريان النظام الجديد للالتزام بأحكامه.

ويتمثل نطاق عملنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 في تقديم استنتاج تأكيد محدود بشأن امتثال البنك لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016، وليس بشأن الامتثال لنظام الحوكمة الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 17 أغسطس 2025. ونؤكد كذلك أن نطاق عملنا لا يشمل تقييم جهوزية البنك للامتثال لمتطلبات نظام الحوكمة الجديد.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، ومن كافة النواحي الجوهرية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2025.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم 370
الدوحة، دولة قطر
25 فبراير 2026

تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

قام مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق) (البنك) وشركاته التابعة (معًا "المجموعة") بتنفيذ تقييم إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية المتعلقة بالعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025 وفقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025 ("النظام").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة بالمجموعة مسؤولاً عن وضع ضوابط رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية المتعلقة بالعمليات الجوهرية.

تعتبر ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية عملية مصممة من قبل أو تحت إشراف إدارة المجموعة، ويتم تفعيلها بواسطة مجلس إدارة المجموعة والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي والتي تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بالاحتفاظ بسجلات بتفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف بموجودات المجموعة؛
- تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وأن مقبوضات ونفقات المجموعة تتم فقط وفقًا للتفويضات الصادرة عن الإدارة ومجلس إدارة المجموعة؛ و
- تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المجموعة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة.

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً عن تصميم والحفاظ على ضوابط كافية للرقابة الداخلية كافية والتي تضمن عندما يتم تشغيلها بفعالية تنفيذ أعمالها بانتظام وكفاءة. وتشتمل هذه الضوابط على:

- الالتزام بسياسات المجموعة
- حماية موجوداتها.
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناء على القرار رقم (5) لسنة 2025.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. وقد لا يتم تجنبها أو كشفها في الوقت المناسب.

علاوة على ذلك، تخضع توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية لمخاطر تتمثل في جواز أن تصبح ضوابط الرقابة غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

تقييم الإدارة

في هذا القسم، نقدم وصفًا للنطاق الذي يغطيه تقييم مدى ملاءمة الرقابة الداخلية لدى المجموعة على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك العمليات الجوهرية التي تم تناولها وأهداف الرقابة والمنهج الذي تتبعه الإدارة لإتمام تقييمها.

يشترط على المجموعة أن تقوم بإعداد تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية المتعلقة بالعمليات الجوهرية فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر ("النظام") بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة 2025.

أجرينا تقييماً حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية المتعلقة بالعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025، بناء على إطار العمل والمعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية -الإطار المتكامل (2013)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

نطاق التقييم

تُعتبر ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية الخاصة بنا عملية مصممة لتوفير التأكيد المعقول بشأن موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ضوابط الرقابة على الإفصاح في البيانات المالية الموحدة والإجراءات المصممة لتجنب حالات التحريف.

عند تقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حددت الإدارة العمليات الجوهرية باعتبارها تلك العمليات التي تتعلق بحالات التحريف في مسار العمليات أو مبالغ البيانات المالية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي يسببها الاحتيال أو الخطأ والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

العمليات الجوهرية للمجموعة في 31 ديسمبر 2025 هي:

- إقراض الشركات
- إقراض الأفراد
- استلام الإيداعات
- دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية والإفصاحات
- الخزينة والاستثمار
- الموارد البشرية وجداول الرواتب
- دورة المشتريات إلى السداد
- تخطيط رأس المال والمراقبة
- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة
- التمويل التجاري
- الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات
-

مراقبو الحسابات الخارجيون

وفقًا للنظام، ستقوم شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فرع قطر، وهي مراقب الحسابات الخارجي المستقل للمجموعة، بإصدار تقرير التأكيد المعقول حول تقييم الإدارة ومدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار عمل ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية.

النتيجة التي توصل لها مجلس الإدارة

بناء على تقييم الإدارة، استنتج مجلس الإدارة أن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية لدى المجموعة، كما في 31 ديسمبر 2025، مصممة وتعمل بفعالية وبشكل مناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المتعلقة بها بناء على المعايير المحددة في ضوابط الرقابة -الإطار المتكامل (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

أمان الله خان
المدير المالي

عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

تقرير تأكيد الممارس المستقل إلى السادة مساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع.ق)

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 11 من نظام حوكمة الشركات المدرجة ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2025، قمنا بإجراء ارتباط تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لبنك الدوحة (ش.م.ع.ق) وشركاته التابعة (معًا "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن عرض "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- وصف عملية تحديد العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛ و
- تقييم مدى خطورة أوجه القصور في التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة، إن وجدت، والتي لم يتم معالجتها كما في 31 ديسمبر 2025.

سيعتمد التقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات التحكم في المخاطر المقدمة من إدارة المجموعة:

- أهداف ضوابط الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف ضوابط الرقابة.
- تصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة المجموعة مسؤول أيضاً عن إنشاء ضوابط الرقابة المالية الداخلية والحفاظ عليها بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على ضوابط الرقابة المالية الداخلية الكافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الضوابط على:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والضوابط المطبقة.

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء استنتاج للتأكيد المعقول استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

يتطلّب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، كما هو معروض في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية الموحدة. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

- إقراض الشركات.
- إقراض الأفراد.
- دورة الشراء حتى الدفع.
- الخزينة والاستثمارات.
- التمويل التجاري.
- استلام الودائع.
- الموارد البشرية وجداول الرواتب.
- دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية والإفصاحات.
- تخطيط ومراقبة رأس المال.

تضمنت عملية التقييم أيضًا تقييمًا لتصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لضوابط الرقابة على مستوى المنشأة وضوابط الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط رقابة التطبيقات.

إن مهمة التأكيد لإبداء استنتاج تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية وعلى النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، تتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول العرض العادل للتقرير. تشمل الإجراءات التي قمنا بها حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية ما يلي:

- التوصل إلى فهم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقييم المخاطر في حال وجود ضعف جوهري؛ و
- فحص وتقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية بناءً على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لضوابط الرقابة وقمنا بتقييمها:

- بيئة الرقابة.
- تقييم المخاطر.
- أنشطة الرقابة.
- المعلومات والاتصالات.
- أنشطة المراقبة.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف جوهري لمدى ملاءمة التصميم و التشغيل، سواءً كان ناتجًا عن احتيال أو خطأ. كما تضمنت إجراءاتنا تقييم المخاطر المتمثلة في عدم تصميم ضوابط الرقابة بشكل مناسب أو عدم تشغيلها بشكل فعال لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة المذكورة في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية". تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل مهمة التأكيد من هذا النوع تقييم رأي مجلس الإدارة بشأن مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ملائمة بناءً على الظروف المحيطة. يُعد مستوى التأكيد المعقول أقل من مستوى التأكيد المطلق.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.

استقلاليتنا وإدارة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحّدة للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي. تشمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لمنشأة ما تلك السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛
2. تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛
3. تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة لتلك الضوابط، فقد تحدث تحريفات جوهرية ناتجة عن احتيال أو خطأ ولا يتم كشفها، مما قد لا يمنع أو يكشف جميع حالات الاستخدام غير المصرح به للموجودات التي قد تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية الموحدة. كما أن التقييم التاريخي لتصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية قد لا يكون ذا صلة بالفترات المستقبلية إذا طرأت تغييرات على الظروف أو إذا تراجع مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية أو أن تفشل بسبب التغيرات في الظروف، أو قد تتدهور درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والمعمول بها كما في 31 ديسمبر 2025 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من "التقرير السنوي" (باستثناء تقرير "تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة")، والذي نتوقع أن يتم إتاحته لنا بعد تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا عن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤوليتنا، فيما يتعلق بمهمة التأكيد بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى إجراءاتنا، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك.

عندما نقرأ التقرير السنوي، وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا عليه، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

الاستنتاج

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية بحسب ما هو موضح في تقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، كما في 31 ديسمبر 2025.

نيابةً عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم 370
الدوحة، قطر

25 فبراير 2026

الهيكل التنظيمي

تقريـــر مـراقب الحسابـات المستقل إلى السادة مساهمي بنـك الدوحـة ش.م.ع.ق

تـقـريـر عـن تـدقـيـق الـبـيـانات المـالـيـة المـوحـدة

الرأي

برأينا، إنّ البيانات المالية الموحدة تُظهِر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لبنك الدوحة ش.م.ع.ق ("الشركة الأم" أو "البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافيةً وملائمةً لتوفير أساس لرأينا.

نطاق التدقيق

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025؛
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة، والتي تشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين كما هي مطبقة على عملية تدقيق البيانات المالية للشركات ذات المصلحة العامة ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية | الانخفاض في قيمة القروض والسلف وتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء

كجزءٍ من تصميم عملية التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي وضعتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك ومن بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيّز بما يمثل أحد مخاطرِ التحريف الجوهري نتيجة الاحتيال.

أمور التدقيق الرئيسية
الانخفاض في قيمة القروض والسلف وتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء

تمثل مخصصات الانخفاض في القيمة أفضل تقدير لمجلس الإدارة عن الخسائر الناشئة من مخاطر الائتمان وخاصة من القروض والسلف وتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء. إن سياسات المجموعة في تحديد خسائر انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 هي كما هو موضح في معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية للبيانات المالية الموحدة.

لقد ركزنا على هذا المجال لأن أعضاء مجلس الإدارة يصدرون أحكاماً واجتهادات معقدة بشأن مقدار الانخفاض في القيمة وتوقيت الاعتراف به مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والتسهيلات التمويلية غير منتظمة السداد.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر في السداد، والخسارة بافتراض التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر في السداد.
- تحديد المعلومات المستقبلية، وتحليل الترجيح ذي العلاقة وتحليل المراحل.
- تحديد المنهجية المستخدمة لتحديد وحساب مخصص الانخفاض في القيمة بشكل فردي لتعرضات المرحلة 3
- تحديد متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

علاوة على ذلك، تعتبر القروض والسلف والتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء جوهرية ضمن السياق العام للبيانات المالية الموحدة.

تشمل القروض والسلف الإجمالية للمجموعة المقدمة للعملاء والمعرّضة لمخاطر الائتمان مبلغ 73,325 مليون ريال قطري وتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء مبلغ 17,586 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025، والذي أفصح عنه في الإيضاحات رقم 10 و32 حول البيانات المالية الموحدة.

يبين الإيضاح 4 بالبيانات المالية الموحدة المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان للمجموعة.

كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
تضمنت إجراءات التدقيق الخاصة بنا فيما يتعلق بأمور التدقيق الرئيسية ما يلي:

- قيَّمنا واختبرنا على أساس عينات، التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الرئيسية ذات الصلة المتعلقة بإنشاء واعتماد القروض والسلف والتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان واحتساب الانخفاض في القيمة.
- قيّمنا مدى ملاءمة سياسة مخصصات الانخفاض في القيمة للمجموعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
- استعنّا بخبرائنا الداخليين بشكل مستقل لتقييم معقولية منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل والتي وضعتها الإدارة وقامت بتطبيقها، ويشمل ذلك مؤشرات مخاطر النموذج (احتمالية التعثر في السداد، والخسارة بافتراض التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر في السداد)، والمعلومات المستقبلية وتحليل المراحل.
- حصلنا على فهم و قمنا بمقارنة المدخلات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمان المتوقعة مع مجموعات البيانات القابلة للملاحظة.
- اختبرنا عيّنة من القروض والسلف والتسهيلات خارج بيان المركز المالي للعملاء لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق مقاييس تحديد المراحل.
- حصلنا على فهم لمنهجية تحديد واحتساب مخصص الانخفاض في القيمة بشكل فردي لتعرضات المرحلة 3 واختبار عينة من العملاء.
- حصلنا على عيّنات من أحدث مراجعات ائتمانية متاحة وتحققنا من أنها تتضمن تقييماً وتوثيقاً مناسبين لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (أصل المبلغ والفوائد والعمولات).
- قيّمنا مدى كفاية إيضاحات في البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ولوائح مصرف قطر المركزي.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به من أجل أداء ما يكفي من عمل لنتمكن من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية والمجال الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات)، والذي تم تزويدنا به قبل تاريخ تقرير التدقيق، والتقرير السنوي، والذي نتوقع أن يتم إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤوليتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

وإذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف جوهري عند اطلاعنا على التقرير السنوي، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك للمسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ولوائح مصرف قطر المركزي، وبالنسبة للرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لكي يتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري سواء كان ناتجًا عن احتيال أو خطأ.

يُعتبر مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولاً عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن في نيّة مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي تحريف جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دومًا عن أي تحريف جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزءٍ من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناشئ عن الاحتيال تعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقًا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أصدرها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتاج وجود شك جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أمّا إذا كانت الإفصاحات غير كافية، فنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصورٍ جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات المتّبعة للتقليل من هذه المخاطر أو الاحتياطات المتّبعة.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمرٍ ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها.
- أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها.
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات البنك.

- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أيًا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أو نظامه الأساسي بشكل قد يؤثر جوهرياً نتائج تشغيله أو مركزه المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155
وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم 370
الدوحة - قطر
25 فبراير 2026

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاحات	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	8	**5,988,804**	5,887,697
أرصدة مستحقة من البنوك	9	**7,118,100**	6,842,893
قروض وسلف مقدمة للعملاء	10	**67,722,141**	60,983,523
استثمارات في أوراق مالية	11	**36,782,324**	34,204,591
أصول عقود التأمين		**13,633**	19,052
موجودات أخرى	12	**2,105,601**	1,768,912
استثمار في شركة زميلة	13	**10,567**	10,440
ممتلكات وأثاث ومعدات	14	**424,024**	529,935
إجمالي الموجودات		**120,165,194**	110,247,043
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة مستحقة إلى البنوك	15	**25,045,346**	30,650,927
ودائع العملاء	16	**57,740,427**	50,851,776
سندات دين	17	**9,569,591**	3,832,221
قروض أخرى	18	**9,017,303**	7,396,660
مطلوبات عقود التأمين		**51,068**	54,723
مطلوبات أخرى	19	**3,140,689**	2,642,522
إجمالي المطلوبات		**104,564,424**	95,428,829
حقوق الملكية			
رأس المال	20 (أ)	**3,100,467**	3,100,467
احتياطي قانوني	20 (ب)	**5,112,077**	5,110,152
احتياطي مخاطر	20 (ج)	**1,628,600**	1,451,600
احتياطي القيمة العادلة	20 (د)	**370,393**	(115,847)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	20 (هـ)	**(92,541)**	(86,296)
أرباح مدورة		**1,481,774**	1,358,138
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**11,600,770**	10,818,214
أدوات مالية كرأس مال إضافي شريحة 1	20 (ز)	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية		**15,600,770**	14,818,214
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**120,165,194**	110,247,043

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 فبراير 2026، وتم التوقيع عليها نيابة عنهم من قبل:

عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني
العضو المنتدب

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج في الصفحات من 75 إلى 78.

بيـان الـدخـل المـوحـد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاحات	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
إيرادات الفوائد	21	6,084,836	6,357,391
مصروفات الفوائد	22	(4,117,400)	(4,365,627)
صافي إيرادات الفوائد		**1,967,436**	1,991,764
إيرادات رسوم وعمولات	23	740,872	674,287
مصروفات رسوم وعمولات	24	(327,956)	(272,352)
صافي إيرادات رسوم وعمولات		**412,916**	401,935
إيرادات التأمين		83,531	76,550
مصروفات خدمة التأمين		(35,890)	(36,290)
صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها		(42,539)	(37,051)
صافي أنشطة التأمين		**5,102**	3,209
صافي أرباح من عملات أجنبية	25	122,029	139,727
صافي إيرادات من استثمارات في أوراق مالية	26	88,167	94,801
الإيرادات التشغيلية الأخرى	27	27,779	22,842
		37,975	257,370
صافي الإيرادات التشغيلية		**2,623,429**	2,654,278
تكاليف الموظفين	28	(601,022)	(560,617)
استهلاك	14	(70,895)	(80,296)
صافي استرداد / (خسائر الانخفاض) في قيمة استثمارات في أوراق مالية		246	(17,004)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة قروض وسلف مقدمة للعملاء	10	(738,035)	(702,028)
صافي استرداد / (خسائر الانخفاض) في قيمة تسهيلات مالية أخرى		103,763	(67,521)
مصروفات أخرى	29	(386,042)	(369,221)
اجمالي المصاريف والانخفاض في القيمة		**(1,691,985)**	(1,796,687)
الربح قبل حصة نتائج الشركة الزميلة والضريبة		931,444	857,591
حصة من نتائج الشركة الزميلة		759	679
الربح قبل الضريبة		**932,203**	858,270
مصروف ضريبة الدخل	30	**(106,604)**	(6,814)
ربح السنة		**825,599**	851,456
العائد على كل سهم:			
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري للسهم الواحد)	31	**0.27**	0.27

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج في الصفحات من 75 إلى 78.

بيـان الدخـل الشامـل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاحات	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
ربح السنة		**825,599**	851,456
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر			
البنود المُعاد أو التي قد يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل الموحد:			
فروقات تحويل العملات الأجنبية عن عمليات أجنبية الحركة في احتياطي		**(6,245)**	(4,047)
القيمة العادلة (أدوات الدين):			
صافي التغيُّر في القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	20 (د)	**1,045,889**	(648,685)
صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل الموحد	20 (د)	**(584,146)**	595,197
البنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل الموحد صافي التغيُّر في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة		**455,498**	(57,535)
العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	20 (د)	**24,497**	24,093
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر		**479,995**	(33,442)
إجمالي الدخل الشامل		**1,305,594**	818,014

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج في الصفحات من 75 إلى 78.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إجمالي حقوق الملكية ألف ريال قطري	أدوات مالية كرأس مال اضافي شريحة 1 ألف ريال قطري	إجمالي ألف ريال قطري	أرباح مدورة ألف ريال قطري	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف ريال قطري	احتياطي القيمة العادلة ألف ريالقطري	احتياطي مخاطر ألف ريال قطري	احتياطي قانوني ألف ريال قطري	رأس المال ألف ريال قطري
		إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك							
الرصيد في 1 يناير 2025	14,818,214	4,000,000	10,818,214	1,358,138	(86,296)	(115,847)	1,451,600	5,110,152	3,100,467
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة:									
ربح السنة	825,599	-	825,599	825,599	-	-	-	-	-
الدخل / (الخسارة) الشامل الأخر	479,995	-	479,995	-	(6,245)	486,240	-	-	-
إجمالي الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة	1,305,594	-	1,305,594	825,599	(6,245)	486,240	-	-	-
التحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	(1,925)	-	-	-	1,925	-
تحويل إلى احتياطي مخاطر	-	-	-	(177,000)	-	-	177,000	-	-
توزيع الى سندات رأس مال اضافي شريحة 1	(190,000)	-	(190,000)	(190,000)	-	-	-	-	-
مساهمة في صندوق دعم الانشطة الاجتماعي والرياضي	(22,99)	-	(22,991)	(22,991)	-	-	-	-	-
المعاملات مع المساهمين:									
توزيعات أرباح لسنة 2024 (إيضاح 20 (و))	(310,047)	-	(310,047)	(310,047)	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	15,600,770	4,000,000	11,600,770	1,481,774	(92,541)	370,393	1,628,600	5,112,077	3,100,467
الرصيد في 1 يناير 2024	14,444,021	4,000,000	10,444,021	985,503	(82,249)	(86,452)	1,416,600	5,110,152	3,100,467
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة:									
ربح السنة	851,456	-	851,456	851,456	-	-	-	-	-
الخسارة الشاملة الأخرى	(33,442)	-	(33,442)		(4,047)	(29,395)	-	-	-
إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	818,014		818,014	851,456	(4,047)	(29,395)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي مخاطر	-	-	-	(35,000)	-	-	35,000	-	-
توزيع الى سندات رأس مال اضافي شريحة 1	(190,000)	-	(190,000)	(190,000)	-	-	-	-	-
مساهمة في صندوق دعم الانشطة الاجتماعي والرياضي	(21,286)	-	(21,286)	(21,286)	-	-	-	-	-
المعاملات مع المساهمين:									
توزيعات أرباح لسنة 2023 (إيضاح 20 (و))	(232,535)	-	(232,535)	(232,535)	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	14,818,214	4,000,000	10,818,214	1,358,138	(86,296)	(115,847)	1,451,600	5,110,152	3,100,467

اقترحت المجموعة توزيعات لسندات رأس المال من الفئة الأولى بمبلغ 190 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والتي تخضع لموافقة مصرف قطر المركزي، ولقد دفعت المجموعة 190 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 خلال السنة 2025.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج في الصفحات من 75 إلى 78.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاحات	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة		**932,203**	858,270
تعديلاتٌ على:			
صافي خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء	10	**738,035**	702,028
صافي (استرداد) / خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات في أوراق مالية		**(246)**	17,004
صافي (استرداد) / خسائر الانخفاض في قيمة التسهيلات المالية الأخرى		**(103,763)**	67,521
استهلاك	14	**70,895**	80,296
إطفاء تكاليف تمويل		**24,143**	16,121
إيرادات توزيعات الأرباح		**(40,888)**	(58,572)
صافي إيرادات من استثمارات في أوراق مالية	26	**(47,279)**	(36,229)
صافي خسارة / (ربح) من بيع ممتلكات وأثاث ومعدات		**2,437**	(194)
حصة من نتائج شركة زميلة	13	**(759)**	(679)
الأرباح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**1,574,778**	1,645,566
تغير في الأرصدة المستحقة من البنوك و أرصدة مصارف المركزية		**(133,816)**	(3,128,092)
تغير في القروض والسلف المقدمة للعملاء		**(7,398,951)**	(3,863,712)
تغير في الموجودات الأخرى		**(331,270)**	45,646
تغير في الأرصدة المستحقة الى البنوك		**(5,605,581)**	6,742,658
تغير في ودائع العملاء		**6,888,651**	(720,997)
تغير في المطلوبات الأخرى		**424,170**	110,323
مساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعي والرياضي		**(21,286)**	(19,237)
ضريبة دخل مدفوعة		**(6,301)**	1,524
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**(4,609,606)**	813,679
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(6,348,548)**	(12,479,374)
متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية		**4,304,453**	8,650,445
اقتناء ممتلكات وأثاث ومعدات	14	**(30,540)**	(23,886)
الأرباح المستلمة		**40,888**	58,572
متحصلات من بيع ممتلكات وأثاث ومعدات		**76,820**	264
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(1,956,927)**	(3,793,979)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
سداد القروض الأخرى		**(2,995,952)**	(3,265,745)
متحصلات من القروض الأخرى		**4,616,595**	4,733,950
سداد سندات الدين		-	(756,891)
متحصلات من سندات الدين		**5,713,227**	1,984,618
سداد مطلوبات الإيجار		**(24,792)**	(29,629)
توزيع إلى سندات رأس المال من الفئة 1		**(190,000)**	(190,000)
توزيعات أرباح مدفوعة		**(310,047)**	(232,535)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		**6,809,031**	2,243,768
صافي الزيادة / (الانخفاض) في النقد وشبه النقد		**242,498**	(736,532)
نقد وشبه النقد في 1 يناير		**3,900,032**	4,636,564
نقد وشبه النقد في 31 ديسمبر	33	**4,142,530**	3,900,032
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد:			
فوائد مستلمة		**6,042,097**	**6,389,915**
فوائد مدفوعة		**4,103,627**	**4,341,784**

إفصاح البنود غير النقدية:
بلغ إجمالي إضافة موجودات حق انتفاع والإضافات المقابلة لمطلوبات الإيجار ١٢,٤ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥ مليون ريال قطري)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 36 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مراقب الحسابات المستقل مدرج في الصفحات من 75 إلى 78.

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. الكيان الصادر عنه التقرير

إنّ بنك الدوحة ش.م.ع.ق ("بنك الدوحة" أو "البنك") هو كيان مقره دولة قطر وتم تأسيسه في 15 مارس 1979 كشركة مساهمة بموجب المرسوم الأميري رقم 51 لسنة 1978. السجل التجاري للبنك هو 7115. عنوان المكتب المسجَّل للبنك هو برج بنك الدوحة، شارع الكورنيش، الخليج الغربي، ص.ب. 3818 الدوحة، قطر.

يمارس بنك الدوحة أنشطة مصرفية تقليدية ويعمل من خلال مركزه الرئيسي في قطر (الدوحة) ولديه 14 فرعاً محلياً، مركزين لخدمة الشركات، فرعًا واحدًا للشركات، وعلى الصعيد الدولي، يمتلك البنك أربعة أفرع خارجية، فرع واحد في كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وفرعين في جمهورية الهند، مع مكاتب تمثيلية في بنغلاديش، الصين، اليابان، نيبال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، تركيا، والمملكة المتحدة.

تتكون البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من البنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً باسم "المجموعة").

وتشتمل الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة على:

اسم الشركة	بلد التأسيس	رأس مال الشركة	أنشطة الشركة	نسبة الملكية	
				2025	2024
شركة الشرق للتأمين ذ.م.م	قطر	100,000	تأمين عام	**100%**	100%
شركة الدوحة للتمويل المحدودة	جزر كايمن	182	إصدار الديون	**100%**	100%
شركة دي بي للأوراق المالية المحدودة	جزر كايمن	182	المشتقات المعاملات	**100%**	100%

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقًا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 23 فبراير 2026.

2. أسس الإعداد

أ. بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة ("البيانات المالية الموحدة") وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي، بما في ذلك تفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية السارية على الكيانات التي تعد التقارير المالية بناءاً على معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تَعرض المجموعة بيان مركزها المالي الموحد على نطاق واسع حسب ترتيب السيولة. يتم تقديم تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات / المطلوبات في غضون اثني عشر شهراً بعد نهاية تاريخ التقرير ("المتداول") وأكثر من اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير ("غير المتداول") في الإيضاح 4 (ج).

ب. أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية التالية المُقاسة بالقيمة العادلة:

- استثمار في أوراق مالية مصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الأدوات المالية المشتقة المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الموجودات المالية الأخرى المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- استثمارات في أوراق مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها والمصنّفة كبنود محوطة في علاقات تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية المؤهلة إلى حد المخاطر التي يتم التحوط لها.

ج. العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو عملة العرض للمجموعة، ما لم يذكر خلاف ذلك. تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال قطري. يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة لكل شركة تابعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها الشركة التابعة.

د. استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقوم الإدارة بإصدار أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات والإفصاحات المرفقة بالإضافة إلى إفصاحات المطلوبات المحتملة. وقد تختلف النتائج الفعليّة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بأي تعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها التعديل أو في أي فترات مستقبلية تتأثر بتلك التعديلات. وقد ورد وصف المعلومات عن المجالات الهامة لحالات عدم التأكد من التقدير والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح 5.

3. معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بشكل ثابت على مدار جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، باستثناء ما هو موضح في الإيضاح 3(أ).

أ. المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

خلال السنة، طبقت المجموعة معايير المحاسبة الدولية لإعداد للتقارير المالية والتعديلات على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية أدناه في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. وقد دخلت المعايير التالية حيّز السريان اعتباراً من 1 يناير 2025:

- عدم القدرة على التبادل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12

لم يكن لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المذكورة أعلاه والتعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أي تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في الفترات السابقة والحالية، ولا يُتوقع أن تؤثر بشكل جوهري على فترات إعداد التقارير المستقبلية.

المعايير الصادرة ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد

صدرت عدة معايير وتعديلات عليها، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ولم تعتمدها المجموعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. قد تؤثر المعايير المذكورة أدناه على البيانات المالية الموحدة للمجموعة، إلا أن المجموعة تُجري حاليّا تقييمًا لأثر هذه المعايير الجديدة. وستعتمد المجموعة هذه المعايير الجديدة في تواريخ نفاذها المحددة.

- تعديلات تصنيف وقياس الأدوات المالية - تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 (ساري المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2026).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية – إصدار رقم 11 (ساري المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2026)
- العقود المرجعية للكهرباء المعتمدة على الطبيعة - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 (ساري المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2026).
- المعيار الدولي للتقارير المالية 18، العرض والإفصاح في البيانات المالية (ساري المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2027).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 19، الشركات التابعة غير المدرجة في السوق - الإفصاحات (ساري المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2027)
- تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21 – الترجمة إلى عملة عرض تعاني من التضخم المفرط (سارية اعتبارًا من 1 يناير 2027)
- بيع أو المساهمة في الموجودات بين مستثمر وشركة زميلة أو مشروع مشترك – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 (مؤجل إلى أجل غير مسمى).

ب. أساس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة («المجموعة») كما في 31 ديسمبر 2025 وتتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو يكون لديها حقوق، لعوائد متغيرة نتيجة مشاركتها مع الجهة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال نفوذها بالجهة المستثمر فيها. وتسيطر المجموعة تحديداً على الجهة المستثمر فيها فقط في حال كانت المجموعة:

- تمتلك نفوذاً على الجهة المستثمر فيها.
- معرضة، أو أن يكون لديها حقوق في العوائد المتغيرة نتيجة مشاركتها مع الجهة المستثمر فيها، و
- لديها القدرة على استخدام نفوذها على الجهة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها

عندما يكون للمجموعة نسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة في الجهة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الحسبان جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان لديها نفوذ على الجهة المستثمر فيها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على الجهة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات أي شركة تابعة عندما تتمكن المجموعة من السيطرة على الشركة التابعة وينتهي التوحيد عندما تفقد المجموعة تلك السيطرة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على السيطرة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن ذلك عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. وتم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المشابهة في ظروف مماثلة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة وذلك حتى تتماشى سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة عند التوحيد بالكامل.

ويتم احتساب أي تغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة باعتباره معاملة لحقوق الملكية.

ج. الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي شركات يكون للمجموعة فيها تأثير هام. ويعرف التأثير الهام بأنه القدرة على المشاركة في إقرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، لكن دون سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على شركتها الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حقوق الملكية اللاحقة للاستحواذ في الاحتياطي. تتم تسوية المتغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في تلك الشركة أو تزيد عنها، بما في ذلك أي ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فإن المجموعة لا تعترف بأية خسائر إضافية إلا إذا تكبّدت المجموعة التزاماتٍ أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم استبعاد الأرباح بين شركات المجموعة من المعاملات بين المجموعة وشركاتها الشقيقة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الشقيقة. كذلك يتم استبعاد الخسائر بين شركات المجموعة ما لم تقدم العملية دليلاً على وجود هبوط في قيمة الأصل المحول.

تستند حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة إلى البيانات المالية، ويتم تعديلها لتتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة. كما يتم استبعاد الأرباح بين شركات المجموعة من المعاملات إلى حد حصة المجموعة في الجهة المستثمر فيها. ويتم استبعاد الخسائر بين شركات المجموعة ما لم تتضمّن المعاملة دليلاً على الانخفاض في قيمة الأصل المنقول.

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة الشركة الزميلة المذكورة أدناه:

اسم الشركة	بلد التأسيس والتشغيل	نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية
		2025	2024	
شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية المحدودة	الهند	**%35.29**	%38.48	الوساطة وإدارة الموجودات

د. العملات الأجنبية

معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات المقومة بعملات أجنبية، أو تلك التي تتطلب تسويتها بعملات أجنبية، إلى العملات الوظيفية الخاصة بالعمليات بمعدلات الصرف السائدة في تواريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والمقاسة بالقيمة العادلة وذلك إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة.

يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في بيان الدخل.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأوراق الاستثمارية ذات الطبيعة النقدية القائمة بعملة أجنبية والمصنفة كمُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وذلك إلى فروق التحويل الناتجة عن التغيرات في التكلفة المطفأة للورقة المالية والتغيرات الأخرى في القيمة الدفترية للورقة المالية. ويتم الاعتراف بفروق التحويل المرتبطة بالتغيرات في التكلفة المطفأة ببيان الدخل الموحد أما التغيرات الأخرى في القيمة الدفترية فيتم الاعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى.

ويتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية على الموجودات المالية التي ليس لها طبيعة نقدية مثل أدوات حقوق الملكية المصنفة باعتبارها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بنود الدخل الشامل الأخرى.

العمليات الأجنبية

إن النتائج والمركز المالي لجميع كيانات المجموعة والتي لها عملة وظيفية تختلف عن عملة العرض يتم تحويل كل منها إلى عملة العرض على النحو التالي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان للمركز المالي بسعر الإقفال في تاريخ إعداد التقرير.
- يتم تحويل الدخل والمصروفات لكل بند من بنود بيان الدخل بمتوسط أسعار الصرف.
- يتم الاعتراف بجميع فروقات أسعار الصرف الناتجة في الدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل فروقات أسعار الصرف الناتجة عن العملية المذكورة أعلاه في حقوق ملكية المساهمين تحت بند "احتياطي تحويل العملات الأجنبية".

عندما يتم استبعاد الاستثمار الخارجي كلياً، أو استبعاده جزئياً عند خسارة السيطرة، يتم تسجيل فروق العملات في بيان الدخل الموحد كجزء من ربح وخسارة البيع.

عندما لا تكون تسوية بند نقدي مستحق القبض أو مستحق الدفع من عملية أجنبية غير مخطط لها ولا محتمل في المستقبل المنظور، فإن أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة عن هذا البند النقدي تعتبر جزءًا من صافي الاستثمار في عملية أجنبية و يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر، ويتم عرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية في حقوق الملكية.

وعند توحيد البيانات المالية، فإن فروق الصرف الناشئة عن تحويل أي من صافي الاستثمارات في المنشآت الأجنبية، والقروض وغيرها من أدوات العملات المصنّفة باعتبارها تحوطات لتلك الاستثمارات، يتم نقلها إلى بند «الدخل الشامل الآخر». عند استبعاد عملية أجنبية، كليّاً أو جزئياً، فإن فروق الصرف تلك يعاد تصنيفها في بيان الدخل الموحد، كجزء من الربح أو الخسارة عند البيع.

ه. الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1. الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف الأولي بكل الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة أحد الأطراف في الأحكام التعاقدية للأداة. ويشمل هذا «التداول بالطرق الاعتيادية»، وهي: شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات في الإطار الزمني المحدد بشكل عام باللائحة أو العرف في السوق.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها، بالنسبة لبند غير مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرة باقتنائه أو إصداره.

2. التصنيف

الموجودات المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصل المالي باعتبار قياسه: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. وهذا الاختيار يتم على أساس كل أداة على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى باعتبارها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للمجموعة أن تقوم بتصنيف أصل مالي بشكل غير قابل للإلغاء والذي يلبي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يقلل بشكل جوهري عدم التطابق المحاسبي الذي ينشأ خلاف ذلك.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ من خلاله بالأصل المالي على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة. وتشمل المعلومات قيد الدراسة ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيف يتم تعويض مدراء الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها)؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للتداول أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية على الجهتين.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل الدين» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. ويتم تعريف «الفائدة» على أنها الثمن المقابل للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة من الزمن ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات مقصورة على أصل الدين والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرطاً تعاقدياً قد يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يلبي هذا الشرط. عند إجراء التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمبالغ المدفوعة مقدما وأحكام التمديد والأحكام التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات وميزات محددة والتي تعمل على تعديل الثمن المقابل للقيمة الزمنية للنقود. أما الأدوات التي لا تحقق مفهوم المدفوعات المقصورة على أصل الدين والفائدة فسوف يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها، إلا في الفترة التي تلي تغيير المجموعة لنموذج أعمالها الخاص بإدارة الموجودات المالية. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير.

المطلوبات المالية

قامت المجموعة بتصنيف وقياس مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة.

3. إلغاء الاعتراف

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عند قيامها بتحويل الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزءاً كبيراً من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الاصل المالي.

يتم الاعتراف بأي منفعة في الموجودات المالية المحولة والتي تتأهل لإلغاء الاعتراف ويتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كأصل أو التزام مالي منفصل في بيان المركز المالي.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق القيمة الدفترية للأصل والمقابل المستلم بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصًا أي التزام جديد يتم تحمله وذلك في الربح أو الخسارة.

لم يتم الاعتراف بأي أرباح/ خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

تبرم المجموعة معاملات يقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ إما بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والعوائد المرتبطة بالموجودات المحولة أو جزء منها. وإذا تم الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والعوائد، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. وتشمل تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والعوائد، على سبيل المثال، إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل كافة المخاطر أو جزء كبير منها وعوائد ملكية الأصل المالي وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالقدر الذي تتعرض فيه إلى التغيرات في قيمة الأصل المحول. يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما يحقق معايير إلغاء الاعتراف. يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام في عقد خدمة استنادًا إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (التزام) لأداء لخدمة.

المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

4. تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل أساسي. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل أساسي، يتم عندها اعتبار الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي على أنها منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة، ويعاد احتساب معدل فائدة فعلي جديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف الأولي لغرض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. وفي هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي بناءً على التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية بسعر فائدة فعلي أصلي وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استنادًا إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة وذلك في بيان الدخل الموحد.

5. المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة حالياً حقٌّ نافذٌ بالقانون في مقاصة تلك المبالغ ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يُسمح بذلك بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة مكونة من معاملات متشابهة كما في نشاط المتاجرة بالمجموعة.

6. مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لأصل أو التزام مالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي به، مطروحًا منه سداد أصل الدين مضافًا إليه أو مطروحًا منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق، ناقصًا أي خصم لانخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال مراعاة أي خصم أو علاوة عند الشراء والرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة باعتبارها الثمن الذي يتم استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لتحويل التزام ما في معاملة نظامية فيما بين المشاركين في السوق في تاريخ قياس القيمة. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام في حالة غياب السوق الرئيسي

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في الأسواق النشطة في تاريخ التقرير إلى أسعار السوق المدرجة أو عروض أسعار الوسطاء (سعر الشراء للمراكز الطويلة وسعر الطلب للمراكز القصيرة)، دون أي خصم لتكاليف المعاملات.

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، فيتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام أساليب التقييم المناسبة. وتتضمن أساليب التقييم طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع الأدوات المماثلة التي تتوفر لها أسعار يمكن ملاحظتها في السوق، ونماذج تسعير الخيارات، ونماذج الائتمان ونماذج التقييم الأخرى ذات الصلة.

يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة والمحافظ التي تكون وحداتها غير مدرجة بصافي قيمة الموجودات المقدمة من مدير الصندوق.

يتم قياس عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بناءً على أسعار الصرف الفورية التي يمكن ملاحظتها ومنحنيات العائد للعملات المعنية بالإضافة إلى فروق أسعار العملات بين العملات المعنية. جميع العقود مضمونة نقديًا بالكامل، وبالتالي القضاء على كل من الطرف المقابل والمخاطر الائتمانية للمجموعة.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات غير المدرجة عن طريق التدفقات النقدية المخصومة. لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو مبيّن في الإيضاح 5.

7. تحديد وقياس الانخفاض في القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعد أدوات دين؛ و
- التزامات القروض وعقود الضمانات المالية.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين والتي يتم قياسها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرا، باستثناء ما يلي:

- استثمارات أوراق الدين التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير؛ و
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي.

وتعد خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرًا هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر بالأداة المالية المحتملة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

بالنسبة للتسهيلات جاري مدين من الشركات وتسهيلات بطاقات الائتمان التي تشتمل على قرض ومكون التزام غير مسحوب، ، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة لا تقل عن 12 شهرًا. هذه التسهيلات ليس لديها هيكل محدد المدة أو السداد وتتم إدارتها على أساس متجدد. يمكن للمجموعة إلغاؤها بأثر فوري ولكن هذا الحق التعاقدي لا يتم تنفيذه في الإدارة اليومية العادية ، ولكن فقط عندما تدرك المجموعة زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات. يتم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها والتي تعمل على التخفيف من الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل هذه تخفيضات في الحدود وإلغاء التسهيل و / أو تحويل الرصيد المستحق إلى قرض بشروط السداد المعدلة.

تقوم المجموعة بتطبيق منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تنتقل الموجودات خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرا -غير منخفضة القيمة الائتمانية. تتضمن المرحلة الأولى الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي التي لم تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة في مجمل القيمة الدفترية للأصل بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في السداد والمحتمل وقوعها في غضون 12 شهرا بعد تاريخ التقرير. يتم احتساب الفائدة على مجمل القيمة الدفترية للأصل.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً - غير منخفضة القيمة الائتمانية. تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي شهدت زيادةً كبيرةً في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على الانخفاض في قيمتها. وبالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين وتحتسب إيرادات الفائدة على القيمة الدفترية الاجمالية للموجودات. وإن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين هي خسائر ائتمانية متوقعة تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتمل وقوعها على مدار العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا - غير منخفضة القيمة الائتمانية. تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير المالي. وبالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الدين.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان، وتقاس على النحو الآتي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية الاجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛
- التزامات القروض غير المسحوبة: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها: و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية، يتم استخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي أو تقريب له لمعظم الموجودات المالية.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بآخر جديد بسبب صعوبات مالية للمقترض، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة كالتالي.

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدّل في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فيتم التعامل مع التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد على أنها تدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حالياً في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم إدراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءاً من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي «منخفض القيمة الائتمانية» عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الجوهرية التي يعاني منها المقترض والجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التعثر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛

- يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية؛ و
- اختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

عقود الضمانات المالية المحتفظ بها

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان عقد الضمان المالي المحتفظ به هو جزءٌ لا يتجزأ من الأصل المالي الذي يتم المحاسبة عنه كأحد مكونات تلك الأداة أو عقدًا تمت المحاسبة عنه بشكل منفصل. وإذا قررت المجموعة أن الضمان جزء لا يتجزأ من الأصل المالي، فإن المجموعة تأخذ في عين الاعتبار تأثير الحماية عند قياس القيمة العادلة للأصل المالي وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

و. النقد وشبه النقد

يتضمن النقد وشبه النقد أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير مقيّدة محتفظ بها لدى البنوك المركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق أصلية لثلاثة شهور أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة وتستخدمها المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل.

يتم إدراج النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

ز. أرصدة مستحقة من بنوك

إن المبالغ المستحقة من البنوك هي موجودات مالية تتمثل بشكل أساسي في الإيداعات لدى أسواق المال ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد وآجال استحقاق ثابتة غير مدرجة في سوق نشط. لا يتم إبرام إيداعات سوق المال بغرض إعادة البيع الفوري أو القصير الأجل. يتم قياس المبالغ المستحقة من البنوك مبدئياً بالتكلفة، باعتبارها القيمة العادلة للمقابل المدفوع. ويتم إدراج المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة بعد الاعتراف الأولي.

ح. قروض وسلف مقدمة للعملاء

القروض والسلف المقدمة للعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة، ولا تنوي المجموعة بيعها فورًا أو في المستقبل القريب.

يتم قياس القروض والسلف المقدمة للعملاء مبدئيًا بسعر المعاملة، وهي القيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المباشرة المتزايدة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بحيث يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في بيان الدخل الموحد مباشرة. بعد الاعتراف الأولي، يتم إثبات القروض والسلف بالتكلفة المطفأة.

شطب القروض والسلف المقدمة للعملاء

عادة ما يتم شطب القروض والسلف المقدمة للعملاء (وحساب مخصصات انخفاض القيمة ذات الصلة)، إما جزئيًا أو كليًا، عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. وعندما تكون القروض مضمونة، يكون ذلك عمومًا بعد استلام أي عائدات من تحقيق الضمان. في الحالات التي تم فيها تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق لأي ضمان وليس هناك توقع معقول لمزيد من الاسترداد، فقد يتم إجراء الشطب مبكراً. يتم تسجيل جميع عمليات شطب القروض والسلف المقدمة للعملاء بعد الحصول على الموافقات من مصرف قطر المركزي لعمليات الشطب هذه.

ط. استثمارات في أوراق مالية

تتضمن "الاستثمارات في الأوراق المالية" ما يلي:

- الاستثمار في أوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الاستثمارات في أوراق الدين وحقوق الملكية التي يتم قياسها إلزاميًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة مع التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛
- الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بالطريقة نفسها المطبقة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي؛
- خسائر الائتمان المتوقعة وحالات عكسها؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بورقة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

تختار المجموعة عرض التغيرات في الدخل الشامل الآخر في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي ولا يمكن الرجوع فيه. ولاحقًا لا يعاد أبدًا تصنيف الأرباح والخسائر من هذه الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد بما في ذلك الاستبعادات. لا يتم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. يستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدًا على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بوضوح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار.

ي. المشتقات

مشتقات محتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لا يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات محتفظ بها للمتاجرة. يتم قياس المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة على بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتصنيف بعض المشتقات المحتفظ بها لإدارة المخاطر كأدوات تحوط في علاقات التحوط المؤهلة.

عند التصنيف الأولي للتحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق العلاقة بين أدوات مشتقات التحوط والبنود المحوّطة، بما في ذلك هدف إدارة المخاطر واستراتيجية التحوط، جنباً إلى جنب مع النموذج الذي سيتم استخدامه لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وكذلك على أساس مستمر، حول ما إذا كان من المتوقع أن تكون أدوات التحوط فعالة للغاية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المحوّطة ذات الصلة خلال الفترة التي تم تخصيص التحوط لها، وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط ضمن نطاق 125-80 بالمائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفقات النقدية لمعاملة متوقعة، فيما إذا كان هناك احتمال كبير في حدوث المعاملة المتوقعة وتعرض للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على بيان الدخل الموحد.

محاسبة التحوط

تحتفظ متطلبات محاسبة التحوط العامة وفقًا لمعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم 9 بالأنواع الثلاثة من آليات محاسبة التحوط الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39. ومع ذلك، فقد تم إدخال قدر أكبر من المرونة على أنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط، وعلى وجه التحديد توسيع أنواع الأدوات التي يتم تأهيلها كأدوات تحوط وأنواع مكونات المخاطر الخاصة بالبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل اختبار الفعالية واستبداله بمبدأ «العلاقة الاقتصادية». ولم يعد تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي مطلوباً. اختارت المجموعة أيضاً الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يتم تحديد فعالية التحوط في بداية علاقة التحوط، ومن تقييمات دورية للفعالية المرتقبة لضمان وجود علاقة اقتصادية بين البند المحوّط وأداة التحوط. بالنسبة لتحوطات مبادلات أسعار الفائدة، تدخل المجموعة في علاقات تحوط حيث تتطابق الشروط الهامة لأداة التحوط تماماً مع شروط البند المحوط، لذلك تقوم المجموعة بإجراء تقييم نوعي للفعالية. وإذا أثرت التغييرات في الظروف على شروط البند المغطى بحيث لم تعد الشروط الهامة تتطابق تماماً مع الشروط الهامة لأداة التحوط، تستخدم المجموعة طريقة المشتقات الافتراضية لتقييم الفعالية. في عمليات التحوط من مبادلات أسعار الفائدة، قد تنشأ حالة من عدم الفعالية إذا تغير سعر الفائدة عن التقدير الأصلي، أو إذا كانت هناك تغييرات في مخاطر الائتمان للبنك أو الأداة المشتقة للطرف المقابل.

تُبرم المجموعة عقود مبادلات أسعار الفائدة ذات الشروط الهامة المماثلة للبند المتحوط له، مثل السعر المرجعي وتواريخ إعادة الضبط وتواريخ السداد وآجال الاستحقاق والقيمة الإسمية. لا تتحوط المجموعة بنسبة 100٪ مقابل قروضها، وبالتالي يتم تحديد البند المتحوط له كنسبة من التعرّضات للمخاطر القائمة حتى القيمة الإسمية لعمليات المبادلة. وبما أن جميع الشروط الهامة متطابقة خلال السنة، كانت هنالك علاقة اقتصادية.

كانت نسبة عدم فعالية التحوط فيما يتعلّق بمبادلات أسعار الفائدة ضئيلة للسنتين 2025 و2024 .

تحوّطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تحوط في تحوط التغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو ارتباط للشركة يمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة على الفور في بيان الدخل الموحد مع التغيرات في القيمة العادلة للبند المحوّط والعائد إلى المخاطر المحوّطة. إذا انتهت صلاحية مشتقات التحوّط أو تم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة، أو تم إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً. يتم إطفاء أي تعديل حتى تلك النقطة على بند محوّط، والذي يتم فيه استخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، في بيان الدخل الموحد كجزء من سعر الفائدة الفعلي المعاد حسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة والمؤهلة كتحوطات للتدفقات النقدية في بيان الدخل الشامل الموحد ويتم تجميعها تحت بند احتياطي تحوط التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد، ويتم إدراجه تحت بند الإيرادات الأخرى. يُعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الموحد والمتراكمة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المحوّط على الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات غير المالية، ويتم تحويل الأرباح والخسائر السابقة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الموحد والمتراكمة في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها في القياس المبدئي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات غير المالية. تتوقّف محاسبة التحوط عندما تقوم المجموعة بإلغاء علاقة التحوط، أو عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها، أو فسخ عقدها، أو ممارستها، أو عندما تصبح غير مؤهلة لمحاسبة التحوط. يبقى أي ربح أو خسارة معترف بها في بيان الدخل الشامل الموحد والمتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت مدرجة تحت حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها عند الاعتراف بالمعاملة المتوقعة في نهاية المطاف في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما تخرج معاملة متوقعة من دائرة احتمالية وقوعها، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية على الفور في بيان الدخل الموحد.

المشتقات الأخرى غير التجارية

عندما لا يتم الاحتفاظ بالمشتقات بغرض التداول، ولم يتم تخصيصها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم الاعتراف بجميع التغييرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان الدخل الموحد.

مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة

تشتمل أدوات التداول لمشتقات المجموعة على عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة. تبيع المجموعة هذه المشتقات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تقليل المخاطر الحالية والمستقبلية. يتم تقييم أدوات المشتقات هذه بالقيمة العادلة كما في نهاية تاريخ إعداد التقرير ويتم إدراج تغييرات القيمة العادلة المقابلة في بيان الدخل الموحد.

ك. ممتلكات وأثاث ومعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والأثاث والمعدات التكلفة ناقصًا الإهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب مباشرة إلى اقتناء الموجودات. وتتضمن تكلفة الموجودات المنشأة ذاتيًا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأي تكاليف أخرى تعزى مباشرة إلى وضع الموجودات في حالة تشغيلية للاستخدام المقصود منها، وتكاليف تفكيك وإزالة البنود واعادة المواقع التي وضعت فيها البنود إلى طبيعتها ورسملة تكاليف القروض.

تتم رسملة البرمجيات المشتراة والتي هي جزء لا يتجزأ من وظائف المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. وفي حال تضمن أحد بنود الممتلكات والأثاث والمعدات عناصر أساسية لها أعمار إنتاجية مختلفة، عندئذ يجب تسجيلها كبنود منفصلة من الممتلكات والأثاث والمعدات.

يتم تحديد أي ربح أو خسارة من استبعاد بند من بنود الممتلكات والأثاث والمعدات بمقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لهذا البند من الممتلكات والأثاث والمعدات، ويتم تسجيل ذلك في الإيرادات / المصروفات الأخرى في الربح أو الخسارة.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد عناصر الممتلكات والأثاث والمعدات بالقيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك العنصر للمجموعة وإمكانية قياس تكلفته بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء الذي تم استبداله، ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للممتلكات والأثاث والمعدات في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

استهلاك

المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة الممتلكات والأثاث والمعدات أو مبلغ آخر بديل للتكلفة ناقصًا قيمته الحالية.

يتم الاعتراف بالاستهلاك في الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بنود الممتلكات والأثاث والمعدات نظرًا لأن ذلك يعكس بشكل وثيق النمط المتوقع لاستنفاد المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل، على أساس تكلفة الأصل ناقصًا قيمته المتبقية المقدرة. ولا يتم احتساب استهلاك الأراضي والأعمال الرأس مالية قيد التنفيذ.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنة المقارنة:

مبانٍ	20 - 30 سنة
تحسينات على مبانٍ مستأجرة وأثاث ومعدات	3- 10 سنوات
مركبات	5 - 8 سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها بشكل مستقبلي متى كان ذلك مناسباً.

ل. الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات المجموعة غير المالية، بخلاف موجودات الضريبة المؤجلة، في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على الانخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للموجودات.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء، إن لم يتم الاعتراف بأي خسائر من انخفاض القيمة.

م. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حالي قانوني أو استدلالي على المجموعة ناشئ من أحداث سابقة والذي يمكن تقديره بشكل موثوق، وعندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقات نقدية خارجة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام. تحدد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدّل ما قبل خصم الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالالتزام، حسبما يقتضي الحال.

ن. العقود المثقلة بالالتزامات

يتم الاعتراف بمخصص للعقود المثقلة بالالتزامات عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة التي لا مفرّ منها للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. ويتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل. قبل تكوين المخصص، تعترف المجموعة بأي خسارة انخفاض في قيمة الموجودات المرتبطة بهذا العقد.

س. الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي تتطلب من جهة إصدارها أن تسدد مدفوعات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تكبدها بسبب عدم وفاء مدين في سداد الدفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن العملاء وذلك لضمان القروض وتسهيلات جاري مدين وسواها من التسهيلات البنكية الأخرى.

يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ تقديم الضمان، وهي العلاوة المستلمة. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب تلك الضمانات على أساس مبلغ القياس الأولي، ناقصاً الإطفاء المحسوب وذلك للاعتراف بإيرادات الرسوم المكتسبة في بيان الدخل خلال الفترة، وأفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانات المالية في تاريخ التقرير المالي، أيهما أعلى.

ع. منافع الموظفين

خطة المنافع المحددة

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لمكافآت نهاية الخدمة وفقاً لسياسات التوظيف الخاصة بالمجموعة. يتم احتساب المخصص على أساس الراتب النهائي للفرد وفترة الخدمة في تاريخ التقرير. يتم تضمين هذا المخصص تحت بند مخصصات أخرى ضمن المطلوبات الأخرى.

خطة الاشتراكات المحددة

فيما يتعلق بالموظفين القطريين وغيرهم من موظفي دول مجلس التعاون الخليجي، تقدم المجموعة مساهمة في صندوق التقاعد القطري محتسبة على أساس نسبة مئوية من رواتب الموظفين، وفقاً لقانون التقاعد والمعاشات رقم 24 لسنة 2002. تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات.

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 19، تقوم الإدارة بإجراء تقييم للقيمة الحالية لالتزاماتها في تاريخ التقرير، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة، المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين مستحقة الدفع بموجب قوانين قطر وسياسات المجموعة. يتم خصم الالتزام المتوقع في تاريخ انتهاء الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم مناسب بناءً على افتراض الإدارة لمتوسط الزيادة السنوية / تكاليف الترقية. ولا تختلف القيمة الحالية للالتزام كما في 31 ديسمبر 2025 بشكل جوهري عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل القطري.

ف. منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس الالتزامات عن منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إدراجها بالمصروفات عند تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم الاعتراف بالالتزام عن المبلغ المتوقع سداده إذا كان لدى المجموعة التزام حالي قانوني أو استدلالي بسداد هذا المبلغ نتيجة للخدمة السابقة المقدمة من قبل الموظف وأن يكون بالإمكان تقدير هذا الالتزام بشكل يعتمد عليه.

ص. رأس المال والاحتياطيات

1. تكاليف إصدار الأسهم

يتم خصم التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بإصدار أداة حقوق الملكية وذلك من القياس الأولي لأدوات حقوق الملكية.

2. توزيعات الأرباح على الأسهم العادية وأوراق رأس المال من الفئة الأولى

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يعتمدها مساهمي المجموعة. ولقد ورد بيان توزيعات الأرباح للسنة التي تم الإعلان عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد في إيضاح الأحداث اللاحقة.

يتم الاعتراف بالقسائم على أوراق رأس المال من الفئة الأولى في حقوق الملكية في الفترة التي يتم فيها اعتمادها من قبل مصرف قطر المركزي.

ق. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى القدر الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق. ويجب أن تتحقق معايير الاعتراف التالية قبل الاعتراف بالإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد أو المصروفات باستخدام سعر الفائدة الفعلي، وهو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو لفترة قصيرة، حسبما يقتضي الحال، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت ذات قيمة ائتمانية بعد الاعتراف الأولي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي صافي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). إذا لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن احتساب إيرادات الفوائد يعود إلى الأساس الإجمالي.

يتم احتساب إيرادات الفوائد على الاستثمار في الأوراق المالية (أوراق الدين) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ويتم إدراجها أيضاً في إيرادات الفوائد.

إيرادات التأمين

إن إيرادات التأمين للفترة هي مبلغ إيصالات الأقساط المتوقعة المخصصة للفترة. تخصص المجموعة إيصالات الأقساط المتوقعة لكل فترة من خدمات عقود التأمين على أساس مرور الوقت. لا يُعتبر تأثير الموسمية جوهرياً فيما يتعلق بتسجيل إيرادات التأمين.

يتم تعديل إيرادات التأمين للسماح لحاملي وثائق التأمين بالتعثر عن سداد الإيصالات المتوقعة من الأقساط. يتم اشتقاق احتمالية التعثر في السداد من نموذج الخسارة المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

مصروفات خدمة التأمين

تشمل مصروفات خدمة التأمين ما يلي:

- المطالبات المتكبدة للفترة.
- المصروفات المتكبدة المنسوبة المباشرة الأخرى.
- إطفاء التدفقات النقدية لاقتناء التأمين.
- التغييرات التي تتعلق بالخدمة السابقة - التغييرات في التدفقات النقدية المستوفاة المتعلقة بالتزام المطالبات المتكبّدة.
- التغييرات التي تتعلق بالخدمة المستقبلية - التغييرات في التدفقات النقدية المستوفاة التي تؤدي إلى خسائر عقود مثقلة بالالتزامات أو معكوسات تلك الخسائر.

تعرض المجموعة إيرادات التأمين على أساس الصافي، والذي يشمل أيضا الأداء المالي لمجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها على أساس صافي الإيرادات (المصروفات) من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، والتي تتكون من المبالغ التالية:

- مصروفات إعادة التأمين.
- استرداد المطالبات المتكبدة.
- مصروفات خدمة التأمين الأخرى المتكبدة المنسوبة مباشرة.
- تأثير التغيرات في مخاطر عدم أداء شركة إعادة التأمين.
- التغيرات المتعلقة بالخدمة السابقة (أي التعديلات على المطالبات المتكبدة).

يتم الاعتراف بمصروفات إعادة التأمين على نحو مماثل لإيرادات التأمين. يوضح مبلغ مصروفات إعادة التأمين المعترف بها في فترة التقرير تحويل خدمات عقود التأمين المستلمة بمبلغ يعكس الجزء من أقساط التنازل التي تتوقع المجموعة دفعها مقابل تلك الخدمات. بالنسبة لمجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي يتم قياسها وفقًا لنهج مخصص قسط التأمين، تعترف المجموعة بمصروفات إعادة التأمين بناءً على مرور الوقت على فترة تغطية مجموعة العقود.

إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين

تشتمل إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين على التغيير في القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين الناشئة على التوالي من:

- تأثير القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للأموال
- تأثير المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية.

إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً متمماً لسعر الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند قياس سعر الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم التمويل المشترك على مدار فترة أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما لا يكون من المحتمل أن يسفر ارتباط القرض عن سحب القرض، فإن رسوم ارتباط القرض ذات العلاقة يتم الاعتراف بها على مدار فترة الارتباط على أساس طريقة القسط الثابت. وفي حالة وجود هذه الخدمات، تعتبر السيطرة قابلة للتحويل بمرور الوقت حيث يستفيد العميل من هذه الخدمات خلال فترة الخدمة. ترتبط مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي برسوم المعاملة ورسوم الخدمات المدرجة ضمن المصروفات عند استلام الخدمات.

إيراد من استثمارات في أوراق مالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات في الأوراق المالية في الربح أو الخسارة باعتبارها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمارات في الأوراق المالية.

لم يتم الاعتراف بأي أرباح/ خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

يتم الاعتراف بالإيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة سعر الفائدة الفعلي.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عند نشوء الحق باستلام تلك الأرباح.

ر. مصروفات الضرائب

تتكون مصروفات الضرائب من الضرائب الحالية والمؤجلة. ويتم الاعتراف بالضرائب الحالية والضرائب المؤجلة في الربح أو الخسارة باستثناء ما يتعلق ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية أو في الدخل الشامل الآخر.

إن الضريبة الحالية هي الضريبة التي من المتوقع أن تكون مستحقة الدفع أو القبض على الإيرادات أو الخسائر الخاضعة للضريبة للسنة باستخدام معدلات الضريبة التي تُفرَض أو المفروضة بشكل أساسي في تاريخ التقرير وأي تعديلات على الضريبة مستحقة الدفع عن السنوات السابقة.

يتم احتساب الضرائب بناءً على القوانين أو اللوائح الضريبية المعمول بها في البلدان التي تعمل فيها المجموعة. يتم تكوين مخصص للضرائب المؤجلة بناءً على تقييم الالتزام الضريبي المتوقع. تخضع المجموعة حاليًا لضريبة الحد الأدنى العالمية الإضافية بموجب تشريع ضريبة الركيزة الثانية. وتتعلق هذه الضريبة الإضافية بعمليات المجموعة في دولة قطر ودولة الكويت. بالإضافة إلى ذلك، تُطبق ضريبة الشركات على الفروع الأجنبية العاملة خارج دولة قطر وعلى إحدى الشركات التابعة المسجّلة لدى مركز قطر للمال.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالاستعانة بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض إعداد التقارير المالية والقيم المستخدمة لأغراض الضريبة. ولا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة عندما تكون:

- الفروق المؤقتة في الاعتراف الأولي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تمثل اندماجاً في الأعمال ولا تؤثر على المحاسبة أو الربح أو الخسارة الخاضعَين للضريبة؛
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة إلى الحد الذي يُرجّح فيه ألّا يتم عكسها في المستقبل المنظور؛ و
- الفروق المؤقتة الناشئة عن الاعتراف الأولي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي من المتوقّع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها، بناءً على القوانين التي تُشرّع أو المشرّعة بشكل أساسي بحلول تاريخ إعداد التقرير.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة إذا كان هناك حق واجب النفاذ قانوناً في مقاصة مطلوبات الضريبة الحالية مقابل موجودات الضريبة الحالية، وكانت تتعلق بالضرائب التي تفرضها نفس السلطة الضريبية على نفس الكيان الخاضع للضريبة، أو على كيانات ضريبية مختلفة، لكنها تنوي تسوية موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في آنٍ واحد.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة لخسائر الضرائب غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية والفروق المؤقتة القابلة للخصم إذا كان من المرجَّح أن يتوفَّر في المستقبل أرباح خاضعة للضريبة بحيث يمكن استخدامها. وتتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير وتخفيضها إلى الحدّ الذي ليس من المحتمل فيه تحقيق منفعة من الضريبة ذات الصلة.

ش. ربحية السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة بالنسبة لأسهمها العادية. تحتسب ربحية السهم الأساسية بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لمساهمي المجموعة، والمعدّلة للقسائم المصنّفة في أوراق رأس المال من الفئة الأولى، على العدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتسوية الربح أو الخسارة العائد إلى المساهمين العاديين والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة وفقًا لأثر جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة.

ت. تقارير القطاعات

إن قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة الذي يشارك في أنشطة تجارية قد يحقق منها إيرادات ويتكبد عليها مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، والذي تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بانتظام من صانع القرار الرئيسي لأنشطة التشغيل وذلك لاتخاذ القرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه، والذي تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة.

ث. الضمانات المستردة

يتم إدراج الضمانات المستردة مقابل تسوية ديون العملاء ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «الموجودات الأخرى» بقيمتها المكتسبة بعد خصم مخصص الانخفاض في القيمة. ولا يجوز استخدام الضمانات المستردة في عمليات البنك.

وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، يجب على المجموعة استبعاد أي أرض وممتلكات تم الاستحواذ عليها مقابل سداد ديون خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستحواذ على الرغم من إمكانية تمديد هذه الفترة بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

خ. إدارة الصناديق

إن المجموعة حاصلة على ترخيص مصرف قطر المركزي كمؤسس لصندوق متداول في البورصة وهو مدرج في بورصة قطر. لم يتم تضمين البيانات المالية لهذا الكيان في هذه البيانات المالية الموحدة إلا عندما تسيطر المجموعة عليه. وإن المعلومات حول إدارة صناديق المجموعة مبينة في الإيضاح 36.

ذ. المخصصات للأدوات المؤهلة كرأس مال إضافي

يتم التعامل مع المخصصات للأدوات المؤهلة كرأس مال إضافي باعتبارها توزيعات أرباح.

ض. عقود الإيجار

عند بداية العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمّن ذلك بناءً على ما إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل معيّن لفترة زمنية بمقابل مالي. قررت المجموعة فصل العناصر الإيجارية وغير الإيجارية في العقود الأساسية بناءً على أسعارها المستقلة النسبية.

تعترف المجموعة بموجودات حق الانتفاع والتزام عقد الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس موجودات حق الانتفاع مبدئياً بالتكلفة، والتي تشتمل على المبلغ الأولي لالتزام الإيجار المعدّل لأي مصروفات إيجار مدفوعة مسبقاً ومستحقة. يتم لاحقاً استهلاك موجودات حق الانتفاع باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار وأعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر، ما لم يكن من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة ستحصل على الملكية بنهاية مدة عقد الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض موجودات حق الانتفاع بشكل دوري عن طريق خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، ويتم تعديلها للتمديد في شروط عقد الإيجار أو إلغاء العقود.

يتم قياس التزام عقد الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتم خصمها باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد هذا السعر بسهولة، فإن معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة، والذي يستند إلى متوسط المعدل المرجح المطبّق في الأسواق الرئيسية للمجموعة والمعدّلة وفقاً لطبيعة الأصل ومدة الإيجار والضمان وأي افتراضات أخرى ذات صلة. يتم لاحقاً قياس التزام عقد الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. ويتم تضمين تكلفة التمويل المتكبدة المتعلقة بمطلوبات عقود الإيجار في "مصروفات الفوائد" في بيان الدخل الموحد.

تعرض المجموعة موجودات حق الانتفاع تحت بند " ممتلكات وأثاث ومعدات" ومطلوبات الإيجار في "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي الموحد. يتم الاعتراف بأثر الضريبة المؤجلة، إن وجد، وفقاً للوائح الضريبية ذات الصلة ويتم احتسابه وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12.

4. إدارة المخاطر المالية

أ. مقدمة ونظرة عامة

إن المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة ولكنّها تدار من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر التأمين ومخاطر السوق، والتي تشمل مخاطر التداول وعدم التداول. كما لا تتضمن عملية مراقبة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، ويتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

إن مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن تحديد ومراقبة المخاطر، ومع ذلك، هناك هيئات مستقلة منفصلة مثل قسم إدارة المخاطر ولجنة التدقيق الداخلي ولجنة الائتمان ولجنة الموجودات والمطلوبات وكلها مسؤولة عن إدارة ومراقبة تلك المخاطر.

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها بشكل أساسي على أساس الحدود التي وضعتها المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق للمجموعة بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي ترغب المجموعة في قبوله.

كجزء من إدارة المخاطر الشاملة، تستخدم المجموعة أيضاً المشتقات والأدوات الأخرى لإدارة التعرضات الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والتعرضات الناشئة عن المعاملات المتوقعة. يتم تقييم بيان المخاطر قبل الدخول في معاملات التحوط، والتي يتم الموافقة عليها من قبل المستوى المناسب من السلطة داخل المجموعة.

تطّبق المجموعة منهجية داخلية لتقدير مخاطر السوق للمراكز المحتفظ بها والحد الأقصى للخسائر المتوقعة بناءً على عدد من الافتراضات للتغيرات المختلفة في ظروف السوق. لدى المجموعة مجموعة من حدود المخاطر التي يمكن قبولها، والتي تتم مراقبتها على أساس يومي.

لم يطرأ أي تغيير على تعرض المجموعة لمخاطر السوق أو الطريقة التي تقوم بها الشركة بإدارة وقياس المخاطر.

إن المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرّض لها المجموعة هي المخاطر المالية، والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التأمين ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ب. مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف المقابلة بالتزاماتهم التعاقدية وفقاً للشروط المتفق عليها. تشكل مخاطر الائتمان الجزء الأكبر من تعرض المجموعة للمخاطر. لذلك، فإن المجموعة تدير بعناية تعرضها لمخاطر الائتمان. إن مخاطر الائتمان عائدةٌ إلى الأدوات المالية مثل الرصيد لدى البنوك المركزية والمستحق من البنوك والقروض والسلف للعملاء وأوراق الدين والسندات الأخرى وبعض الموجودات الأخرى ومبالغ معادلة للائتمان متعلقة بالأدوات المالية خارج بيان المركز المالي.

يُفصِح الإيضاح 10 من البيانات المالية الموحدة عن توزيع القروض والسلف المقدمة للعملاء حسب القطاعات الاقتصادية، كما يُفصِح الإيضاح 4 (ب) (3) من البيانات المالية الموحدة عن التوزيع الجغرافي لتعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان.

1. قياس مخاطر الائتمان

تتم مراجعة جميع سياسات الائتمان والموافقة عليها من قبل إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. يوافق فريق إدارة المخاطر مركزيًا على جميع التسهيلات والحدود الائتمانية الهامة لجميع الشركات والخزانة وأسواق رأس المال والمؤسسات المالية وعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في المجموعة. يتم تنفيذ هذه الموافقات وفقًا لمجموعة من حدود سلطة الائتمان المفوضة ووفقًا لسياسة الائتمان المعتمدة للمجموعة.

علاوة على ذلك، يتم إدارة جميع التسهيلات الائتمانية بشكل مستقل ومراقبتها من قبل إدارة مراقبة الائتمان.

كما تعمل المجموعة على الحد من المخاطر من خلال تنويع موجوداتها حسب القطاعات الجغرافية والصناعية. يتم التحكم في التعرض لمخاطر الائتمان من خلال حدود الطرف المقابل التي يتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر سنويًا. كما تتبع المجموعة الإرشادات الصادرة عن مصرف قطر المركزي فيما يتعلق بمنح القروض والتي تحد من التعرض للأطراف المقابلة.

يعتمد مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتم تنفيذ التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

كلما أمكن، يتم ضمان القروض بأشكال مقبولة من الضمانات من أجل التخفيف من مخاطر الائتمان يعتمد مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتم تنفيذ التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. وإن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي النقد والرهون وحقوق الملكية المحلية والدولية والضمانات المالية والأوراق المالية الملموسة الأخرى. يتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل رئيسي مقابل القروض التجارية والاستهلاكية وتتم إدارتها مقابل التعرضات ذات الصلة بصافي القيم التي من الممكن تحقيقها.

لدى المجموعة عملية إدارة ائتمان تضمن الامتثال لشروط الموافقة والتوثيق والمراجعة المستمرة لضمان جودة الائتمان والضمانات. بينما يتم تقييم الأوراق المالية مثل الحقوق الملكية المدرجة بشكل منتظم، فإن سياسة الائتمان تفرض تقييم الأوراق المالية التي تم الحصول عليها عن طريق الرهن القانوني على العقارات مرة واحدة على الأقل كل عامين أو أكثر إذا كان الموقف يستدعي ذلك. ظلت جودة الضمانات كما هي.

2. تحليل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو تعزيزات الائتمان الأخرى، صافيًا من انخفاض القيمة

يمثل الجدول أدناه مخاطر الائتمان التي تتعرَّض لها المجموعة بالقيمة الدفترية دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى محتجزة. وبالنسبة للموجودات المدرجة في بيان المركز المالي، فإن التعرض للمخاطر المبين أدناه يقوم على أساس صافي القيم الدفترية كما ورد في بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي توضيح للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلق بالموجودات المسجلة في بيان المركز المالي:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
أرصدة لدى مصارف مركزية	738,0355,519,781	5,404,041
ارصدة مستحقة من البنوك	7,118,100	6,842,893
قروض وسلف مقدمة للعملاء	67,722,141	60,983,523
استثمارات في أوراق مالية - الدين	35,845,018	33,358,659
أصول عقود التأمين	13,633	19,052
موجودات أخرى	1,932,764	1,602,878
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	**118,151,437**	108,211,046

فيما يلي التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى (مجمل الانخفاض في القيمة):

ضمانات	10,962,231	11,602,583
خطابات اعتماد	2,457,209	1,035,921
تسهيلات قروض غير مستغلة	4,166,720	1,595,530
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	**17,586,160**	14,234,034
	135,737,597	122,445,080

القطاعات الجغرافية

يقسّم الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بناءً على القيم الدفترية دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو أي دعم ائتماني، وفقًا لتصنيف للقطاعات الجغرافية. ولقد خصّصت المجموعة تعرّضات للمناطق بناءً على بلد الإقامة للأطراف المقابلة.

31 ديسمبر 2025	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
أرصدة لدى مصارف مركزية	4,056,885	1,445,855	-	17,041	5,519,781
ارصدة مستحقة من البنوك	744,900	1,202,631	2,340,264	2,830,305	7,118,100
قروض وسلف مقدمة للعملاء	58,853,213	6,591,530	228,015	2,049,383	67,722,141
استثمارات في أوراق مالية - الدين	27,301,079	8,106,195	-	437,744	35,845,018
أصول عقود التأمين	13,633	-	-	-	13,633
موجودات أخرى	1,890,614	18,339	-	23,811	1,932,764
	92,860,324	17,364,550	2,568,279	5,358,284	118,151,437

31 ديسمبر 2024	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
أرصدة لدى مصارف مركزية	4,146,204	1,238,801	-	19,036	5,404,041
ارصدة مستحقة من البنوك	559,696	2,067,037	2,217,828	1,998,332	6,842,893
قروض وسلف مقدمة للعملاء	53,641,472	5,176,367	204,556	1,961,128	60,983,523
استثمارات في أوراق مالية - الدين	25,631,490	7,223,083	-	504,086	33,358,659
أصول عقود التّأمين	19,052	-	-	-	19,052
موجودات أخرى	1,543,308	23,125	-	36,445	1,602,878
	85,541,222	15,728,413	2,422,384	4,519,027	108,211,046

31 ديسمبر 2025	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
ضمانات	5,293,289	1,609,233	499,498	3,560,211	10,962,231
خطابات اعتماد	1,280,039	85,154	492,314	599,702	2,457,209
تسهيلات قروض غير مستغلة	3,953,040	35,916	-	177,764	4,166,720
	10,526,368	1,730,303	991,812	4,337,677	17,586,160

31 ديسمبر 2024	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف ريال قطري	باقي دول العالم ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
ضمانات	5,378,511	2,490,865	570,708	3,162,499	11,602,583
خطابات اعتماد	825,887	36,345	70,579	103,110	1,035,921
تسهيلات قروض غير مستغلة	1,450,202	24,991	-	120,337	1,595,530
	7,654,600	2,552,201	641,287	3,385,946	14,234,034

قطاعات الأعمال

يقسّم الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بناءً على القيم الدفترية قبل الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو أي تحسينات ائتمانية أخرى، وفقاً لتصنيف قطاعات الأعمال للأطراف المقابلة للمجموعة

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
ممولة وغير ممولة		
هيئات حكومية وأخرى ذات علاقة	45,198,436	39,551,214
الصناعة	2,330,731	2,051,293
تجارة	10,674,133	10,442,919
خدمات	23,203,905	21,948,746
مقاولات	6,185,307	5,822,724
استثمار عقاري	21,017,369	19,496,985
شخصية	7,151,271	6,779,610
أخرى	2,390,285	2,117,555
ضمانات	10,962,231	11,602,583
خطابات اعتماد	2,457,209	1,035,921
تسهيلات قروض غير مستغلة	4,166,720	1,595,530
	135,737,597	122,445,080

4. جودة الائتمان

تدير المجموعة جودة الائتمان للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية داخلية لتقييم المخاطر مرتبطةً بالتصنيفات الائتمانية المنشورة من قبل وكالات التصنيف الدولية. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر الائتمان الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان لديها. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكراراً في حالة الموجودات غير منتظمة السداد.

التصنيفات الداخلية

التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 ديسمبر 2025	تصنيف ائتماني داخلي	تصنيف ائتماني خارجي *
درجة الاستثمار	1 إلى 4	AAA إلى BAA3
درجة استثمار فرعي	5 إلى 8	BA1 إلى CA3
منخفض القيمة الائتمانية (دون المستوى، مشكوك فيه، وخسارة)	9 إلى 10	D

التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 ديسمبر 2024	تصنيف ائتماني داخلي	تصنيف ائتماني خارجي *
درجة الاستثمار	**1 إلى 4**	AAA إلى BAA3
درجة استثمار فرعي	**5 إلى 8**	BA1 إلى CA3
منخفض القيمة الائتمانية (دون المستوى، مشكوك فيه، وخسارة)	**9 إلى 10**	D

* أو ما يعادله من التصنيف الداخلي وفقاً لتصنيف موديز.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية والارتباطات والضمانات المالية.

	2025			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
النقد والأرصدة لدى مصارف مركزية (باستثناء النقد في الصندوق) والأرصدة المستحقة من البنوك				
درجة الاستثمار -Aaa إلى Baa3	8,612,961	-	-	8,612,961
درجة استثمار فرعية -Ba1 إلى Ca3	4,034,463	1,233	-	4,035,696
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	19,873	19,873
مخصص الخسارة	(11,211)	-	(19,438)	(30,649)
القيمة الدفترية	12,636,213	1,233	435	12,637,881

	2024			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
النقد والأرصدة لدى مصارف مركزية (باستثناء النقد في الصندوق) والأرصدة المستحقة من البنوك				
درجة الاستثمار -Aaa إلى Baa3	8,034,218	-	-	8,034,218
درجة استثمار فرعية -Ba1 إلى Ca3	4,218,617	980	-	4,219,597
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	20,184	20,184
مخصص الخسارة	(7,627)	-	(19,438)	(27,065)
القيمة الدفترية	12,245,208	980	746	12,246,934

	2025			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
قروض وسلف مقدمة للعملاء	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
درجة الاستثمار -Aaa إلى Baa3	**17,627,203**	**759,427**	**-**	**18,386,630**
درجة استثمار فرعية -Ba1 إلى Ca3	**31,963,934**	**18,134,594**	**-**	**50,098,528**
دون المستوى	**-**	**-**	**37,333**	**37,333**
مشكوك في تحصيلها	**-**	**-**	**383,614**	**383,614**
الخسارة	**-**	**-**	**4,416,999**	**4,416,999**
مخصص الخسارة	**(366,470)**	**(1,536,498)**	**(3,697,995)**	**(5,600,963)**
القيمة الدفترية	**49,224,667**	**17,357,523**	**1,139,951**	**67,722,141**

	2024			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
قروض وسلف مقدمة للعملاء	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
درجة الاستثمار -Aaa إلى Baa3	14,134,799	867,411	-	15,002,210
درجة استثمار فرعية -Ba1 إلى Ca3	28,085,406	18,235,474	-	46,320,880
دون المستوى	-	-	11,152	11,152
مشكوك في تحصيلها	-	-	60,634	60,634
الخسارة	-	-	4,847,772	4,847,772
مخصص الخسارة	(242,417)	(1,337,688)	(3,679,020)	(5,259,125)
القيمة الدفترية	41,977,788	17,765,197	1,240,538	60,983,523

	2025			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
استثمارات في أوراق مالية - الدين	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
درجة الاستثمار -Aaa إلى Baa3	35,845,833	-	-	35,845,833
درجة استثمار فرعية -Ba1 إلى Ca3	-	-	-	-
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	27,414	27,414
مخصص الخسارة	(4,718)	-	(27,414)	(32,132)
القيمة الدفترية	35,841,115	-	-	35,841,115

	2024			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
استثمارات في أوراق مالية - الدين	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
درجة الاستثمار -Aaa إلى Baa3	33,319,592	-	-	33,319,592
درجة استثمار فرعية -Ba1 إلى Ca3	39,844	-	-	39,844
دون المستوى	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	27,398	27,398
مخصص الخسارة	(4,965)	-	(27,398)	(32,363)
القيمة الدفترية	33,354,471	-	-	33,354,471

ارتباطات القروض والضمانات المالية	2025			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
درجة الاستثمار Aaa- إلى Baa3	12,387,259	98,075	-	12,485,334
درجة استثمار فرعية Ba1- إلى Ca3	3,137,276	1,392,589	-	4,529,865
دون المستوى	-	-	2,511	2,511
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	568,450	568,450
مخصص الخسارة	(5,647)	(1,799)	(438,159)	(445,605)
القيمة الدفترية	15,518,888	1,488,865	132,802	17,140,555

ارتباطات القروض والضمانات المالية	2024			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
درجة الاستثمار Aaa- إلى Baa3	8,498,059	70,630	-	8,568,689
درجة استثمار فرعية Ba1- إلى Ca3	3,518,038	1,482,682	-	5,000,720
دون المستوى	-	-	74,246	74,246
مشكوك في تحصيلها	-	-	-	-
الخسارة	-	-	590,379	590,379
مخصص الخسارة	(4,082)	(70,676)	(504,298)	(579,056)
القيمة الدفترية	12,012,015	1,482,636	160,327	13,654,978

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق النشاط المعتاد وذلك من الأطراف المقابلة. وعلى أساس إجمالي، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات بالمجموعة.

تقع ضمانات المجموعة بشكل أساسي في قطر، ولقد بلغ مجموعها 69,228 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 بناءً على تقييمات هذه الضمانات التي تم إجراؤها بما يتماشى مع السياسة الداخلية المعتمدة للمجموعة (2024: 63,991 مليون ريال قطري). كما تبلغ قيمة الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2025مبلغ 4,617 مليون ريال قطري (2024: 4,177 مليون ريال قطري). ومع ذلك، تفترض المجموعة تخفيضات على هذه التقييمات لغرض احتساب المخصصات / الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي ينتج عنها قيمة عادلة قدرها 30,702 مليون ريال قطري و 1,769 مليون ريال قطري على التوالي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 35,551 مليون ريال قطري و1,804 مليون ريال قطري على التوالي).

تمتلك المجموعة إجمالي القروض والسلف، بما في ذلك ارتباطات القروض خارج بيان المركز المالي، بمبلغ قدره 9,577 مليون ريال قطري (2024: 11,199 مليون ريال(قطري حيث إن الخسائر الائتمانية المتوقعة تساوي لا شيء نظراً للتغطية الكاملة للضمانات مقابل هذه التعرضات.

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

النسبة المئوية للتعرض الخاضع لمتطلبات الضمان

نوع أصل الدين للضمان المحتفظ به	2025	2024
النقد	3.6%	2.1%
الرهن العقاري	92.3%	95.2%
حقوق ملكية محلية ودولية	0.1%	0.1%
ضمانات مالية	4.0%	2.6%

الرهن العقاري على القروض والسلف بما في ذلك التزامات القروض خارج بيان المركز المالي.

تُصنِّف الجداول التالية التعرضات الائتمانية الناتجة عن قروض الرهن العقاري والسلف للعملاء الأفراد، بما في ذلك ارتباطات القروض خارج بيان المركز المالي، وفقًا لنطاقات نسبة القرض إلى القيمة. وتُحتسب نسبة القرض إلى القيمة بقسمة إجمالي القيمة الدفترية المدرجة في بيان المركز المالي للقرض وأي ارتباطات قروض خارج بيان المركز المالي في تاريخ بيان المركز المالي على قيمة الضمان.

تختلف المنهجيات المستخدمة لتحديد قيم ضمانات العقارات، ولكنها تُحدد عادةً من خلال مزيج من التقييمات المهنية. تشمل التقييمات الموضحة في الجدول أدناه الرهن العقاري من الدرجة الأولى. يجب تحديث التقييمات بانتظام، وبحد أدنى كل 3 سنوات. أما بالنسبة للقروض منخفضة القيمة الائتمانية، فتُحدد قيمة الضمان بناءً على أحدث التقييمات المتوفرة.

نسبة القرض إلى القيمة	2025 إجمالي القيمة الدفترية / القيمة الاسمية		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
حتى 100 %	43,024,651	17,046,564	2,404,952
أكثر من 100 %	7,195,752	3,566.057	2,785,751
المجموع 100%	50,220,403	20,612,621	5,190,703

نسبة القرض إلى القيمة	2024 إجمالي القيمة الدفترية / القيمة الاسمية		
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري
حتى 100%	37,131,303	18,173,948	2,617,093
أكثر من 100%	6,422,671	2,805,010	2,602,005
المجموع 100%	43,553,974	20,978,958	5,219,098

ضمانات مستملكة

تبلغ القيمة الدفترية للممتلكات المستملكة للمجموعة والمحتفظ بها كضمان لتسوية الديون 106 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 134 مليون ريال قطري). بلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن ضمانات التأجير المستملكة 4.6 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 4.6 مليون ريال قطري)

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب القرض أو الاستثمار في رصيد دين الأوراق المالية وأي مخصصات ذات صلة لخسائر انخفاض القيمة، عندما يقرر ائتمان المجموعة أن القرض أو الورقة المالية غير قابلة للتحصيل وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

ويتم هذا التحديد بعد النظر في معلومات مثل حدوث تغييرات جوهرية في الوضع المالي للمقترض/ المصدر بحيث لم يعد المقترض/ المصدر يقوم بسداد الالتزام، أو أن العائدات من الضمانات لن تكون كافية لسداد كامل التعرض، بالنسبة للقروض المعيارية ذات الرصيد الأصغر، تستند قرارات الشطب عموماً إلى حالة المتأخرات عن السداد لمنتج معين. بلغ المبلغ المشطوب على القروض والسلف خلال السنة ما قيمته 882.1 مليون ريال قطري (2024: 99.5 مليون ريال قطري). ويتم الاعتراف بالمبالغ المستردّة اللاحقة من عمليات الشطب هذه على أساس نقدي.

5. المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الانخفاض في القيمة

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد بالنسبة لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير خسارة الائتمان المتوقعة، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، بما في ذلك نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية، وتصنيفات المخاطر الخارجية، في حال توفرها، وحالة التأخر في سداد الحسابات والحكم الائتماني والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك. قد تقرّر المجموعة أيضاً أن التعرض قد خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية ترى المجموعة أنها مؤشرات تدل على ذلك وقد لا ينعكس أثرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير التالية:

- تخفيض درجتين للتصنيفات من Aaa إلى Baa أو تخفيض درجة واحدة للتصنيفات من Ba إلى Caa.
- إعادة هيكلة التسهيلات خلال الاثني عشر شهراً الماضية بسبب الصعوبات المالية التي يمرّ بها المقترض
- التسهيلات المتأخرة عن السداد 30 و 60 يومًا كما في تاريخ التقرير لقروض الشركات والأفراد على التوالي.

بالنسبة للتعرض للمخاطر من الشركات، فقد أخذت المجموعة بعين الاعتبار المعلومات التاريخية على مدى فترة 5 سنوات وأصدرت حكماً مفادهُ عدم وجود علاقة بين الزيادة الكبيرة في المخاطر عند تعثر في السداد والموجودات المالية متأخرة السداد لأكثر من 30 يوماً من تاريخ الاستحقاق، ويحدّد الدليل التاريخي هذا الارتباط عندما تكون المدفوعات متأخرة عن السداد لأكثر من 60 يوماً من تاريخ الاستحقاق.

يشتمل تقييم كل من الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة على المعلومات المستقبلية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. تم اختبار هذه المتغيرات الاقتصادية لكل من اتجاه الارتباط ومستوى الارتباط بمحفظة المجموعة الخاصة ومعدلات التعثر في السداد على مستوى السوق.

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر في السداد. تتفاوت هذه العوامل تبعًا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل لأجل لاحتمالية التعثر في السداد

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية التعثر في السداد من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

موجودات مالية معاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغيير ظروف السوق والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالقرض الذي أعيد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة. وحيثما أمكن، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من الاستحواذ على الضمانات، إذا كان ذلك متاحًا. قد يشمل ذلك تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية شروط القرض الجديد. تقوم الإدارة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنّ من المرجّح حدوث دفعات مستقبلية.

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها).
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من 90 يوماً فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة.
- تصنيف المقترض في الفئة 9 أو 10.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تعثر في السداد، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية، مثلا وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛ و
- مؤشرات تتم بناءً على البيانات التي يتم تطويرها داخلياً ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة تأخر عن السداد وأهميتها مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية على رأس المال.

إدراج المعلومات المستقبلية

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن احتمالات التوقعات الأساسية تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية اختلافًا كبيرًا عن النتائج المتوقعة. وتعتبر المجموعة هذه التوقعات بمثابة أفضل تقدير لديها للنتائج المحتملة، وتُعتبر السيناريوهات بمثابة تجسيد لحالات عدم اليقين في التوقعات الأساسية.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على احتمالية التعثر في السداد والتعرض عند التعثر في السداد والخسارة بافتراض التعثر في السداد باختلاف الأدوات المالية. يتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») بناءً على التوقعات الاقتصادية العالمية: البيانات الفُطرية لصندوق النقد الدولي الخاصة بالدول والتوقعات الاقتصادية التي تنشرها بشكل دوري وحدة الاستخبارات الاقتصادية، والتي توفر أفضل عرض تقديري للاقتصاد وأسعار السلع خلال الفترة القادمة إلى خمس سنوات. تنظر المجموعة أيضًا في التوقعات الداخلية بناءً على تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات التي لا تتوفر بشأنها توقعات. يتم الحصول على توقعات متغير الاقتصاد الكلي حتى العمر المتبقي للتعرضات بعد خمس سنوات من خلال تحليل السلاسل الزمنية، أي المتوسط المتحرك / الارتداد المتوسط حسب الاقتضاء. يتم الحصول على تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على التعثر في السداد من التعرض باستخدام النموذج الهيكلي ميرتون فاسيسك لجميع المحافظ. تم إجراء تحليل الارتباط لاختيار المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية بناءً على معدلات التعثر في السداد المرصود للمحفظة.

درست المجموعة تأثير حالات عدم اليقين الاقتصادية المحتملة من خلال بناء السيناريو المجهد والترجيحات. تم اعتبار الاحتمالية التراكمية لجميع سيناريو الانكماش المعقول مع الأخذ في الاعتبار التوقعات الأساسية كنقطة انطلاق بمثابة الترجيح الاحتمالي للسيناريو المجهد لمعالجة المخاوف من المزيد من الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب. ومع ذلك، لا يزال السوق متقلّباً، وتظل المبالغ المسجَّلة حساسة لتقلبات السوق. تراقب المجموعة الوضع عن كثب وتستمر في التخطيط لاستمرارية الأعمال لإدارة أي انقطاع محتمل في الأعمال بسبب حالات عدم التأكد الاقتصادي الحالية.

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق مخاطر الائتمان لدى المجموعة أيضًا سيناريوهات محتملة أخرى إلى جانب سيناريوهات أوزان الترجيح. يتم تحديد عدد من السيناريوهات الأخرى المستخدمة على أساس تحليل كل نوع منتج رئيسي لضمان تسجيل الأحداث المعقولة.

يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وصفاتها في تاريخ كل تقرير. كما في 1 يناير 2025 و31 ديسمبر 2025، بالنسبة لجميع المحافظ، خلصت المجموعة إلى أن ثلاثة سيناريوهات استوعبت بشكل مناسب أوجه عدم اليقين في توقعات الاقتصاد الكلي، أي السيناريو الأساسي: النظر في تنبؤات الاقتصاد الكلي المنشورة والسيناريو المحسن والسيناريو المجهد: النظر في التقلبات الملحوظة طويلة الأجل في توقعات الاقتصاد الكلي. يتم تحديد سيناريو أوزان الترجيح من خلال مزيج من التحليل الإحصائي والحكم الائتماني للخبراء، مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق النتائج المحتملة لكل سيناريو يتم اختياره.

إن أوزان ترجيح السيناريو التي تم أخذها في الاعتبار لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتباراً من 31 ديسمبر 2025 هي: السيناريو الأساسي 70% والسيناريو المُحسَّن: 15% والسيناريو المُجهد: 15% (2024: السيناريو الأساسي 70%، والسيناريو المُحسَّن: 15% والسيناريو المُجهد: 15%).

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بناءً على تقييم مخاطر الائتمان باتباع قواعد مصرف قطر المركزي وتقييم الإدارة وفقًا لكل حالة أساسية والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في سيناريو ترجيح الأوزان ذي العلاقة. وهذا من شأنه أن يحدد ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3، وبالتالي يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى عمر الدين. بعد هذا التقييم، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة إما كخسائر ائتمان متوقعة على مدار 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الدين (المرحلة 2). يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق إدارة كل سيناريو من خلال نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وضربه في سيناريو الأوزان المرجحة المناسب.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن احتمالات التنبؤ الأساسي تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. وتعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقدير لها للنتائج المحتملة وتعتبر السيناريوهات قادرة على التقاط عدم اليقين في التنبؤ الأساسي.

كانت أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة في 31 ديسمبر 2025 هي أسعار النفط (2025: 71 دولارًا للبرميل، 2024: 81 دولارًا للبرميل) وتركيز الائتمان في القطاع الخاص (2025: 68.2%، 2024: 69.6%). تُستخدم هذه المتغيرات جنبًا إلى جنب نظرًا لطبيعتها المستقلة، ويضمن تحليل المتغيرات معًا تقييمًا شاملاً للمخاطر المحتملة وتأثيرها على خسائر الائتمان المتوقعة.

افتراضات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكل سيناريو هي كما يلي:

النسبة المئوية للتعرض الخاضع لمتطلبات الضمان

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
أسعار النفط وتركز الائتمان في القطاع الخاص		
السيناريو الأساسي	2,799,768	2,633,254
السيناريو المُحسَّن	2,627,262	2,435,867
السيناريو المُجهد	3,183,196	3,589,941

قامت المجموعة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمقترضين بالجملة على مستوى الأدوات المالية الفردية وعلى مستوى المحفظة للمقترضين الأفراد.

يبيِّن الجدول أدناه الافتراضات الاقتصادية المتغيرة المستخدمة في كل سيناريو

	2025	2024
أسعار النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل)		
2025	71.44	80.7
2026	82.66	79.6
2027	72.72	81.2
2028	90.91	84.6
2029	68.54	81.7
متوسط 5 سنوات	77.25	81.6

	2025	2024
التركّز الائتماني للقطاع الخاص (بالنسبة المئوية)		
2025	%68.2	%69.6
2026	%69.0	%68.2
2027	%69.2	%69.0
2028	%69.2	%69.2
2029	%69.0	%69.2
متوسط 5 سنوات	%68.9	%69.0

قامت المجموعة بحساب خسائر الائتمان المتوقعة للمقترضين بالجملة على مستوى الأداة المالية الفردية ومستوى المحفظة للمقترضين الأفراد.

تحليل الحساسية

أجرت المجموعة تحليل حساسية حول كيفية تغير خسائر الائتمان المتوقعة على محفظة الائتمان إذا تغيرت الافتراضات الرئيسية المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة بنسبة مئوية معينة. يتم تطبيق هذه الاختلافات في وقت واحد على كل سيناريوهات الترجيح الاحتمالي المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة. في الواقع، ستكون هناك ترابطات متبادلة بين المدخلات الاقتصادية المختلفة وسيختلف التعرض للحساسية عبر السيناريوهات الاقتصادية.

يبيِّن جدول الحساسية التالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجَّل بناءً على السيناريوهات المرجحة بالاحتمالات، وما سيكون عليه مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إذا تم افتراض تطبيق احتمالية 100% على السيناريو الأساسي وعلى السيناريو المجهد (مع إبقاء جميع الافتراضات الأخرى، بما في ذلك تصنيفات مخاطر العملاء، ثابتة).

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
100% حالة أساسية، سيكون بدل الخسارة (أقل) / أعلى	(31,638)	(116,894)
100% حالة صعودية، سيكون بدل الخسارة (أقل) / أعلى	(204,145)	(304,280)
100% حالة هبوطية، سيكون بدل الخسارة أعلى / (أقل)	351,789	849,784

إذا تم عكس 1% من إجمالي التعرض للمرحلة الأولى من القروض والارتباطات الائتمانية (المحتسبة بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً) في المرحلة الثانية (المحتسبة بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)، فسيزيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمقدار 31.2 مليون ريال قطري.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل الآجال للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر في السداد.
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد.
- التعرض عند التعثر في السداد.

وتُستمد هذه المؤشرات عمومًا من النماذج الإحصائية مطورة داخليًا وبيانات تاريخية أخرى، ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات تُجرى في تاريخ محدد، وتُحسب بناءً على نماذج التصنيف الإحصائي. تعتمد هذه النماذج الإحصائية بشكل أساسي على بيانات مُجمّعة داخليًا تشمل عوامل كمية ونوعية، وتُستكمل ببيانات تقييم ائتماني خارجية عند توفرها.

أما نسبة الخسارة عند التخلف عن السداد فهي حجم الخسارة المُحتملة في حال التخلف عن السداد. تُقدّر المجموعة معايير نسبة الخسارة عند التخلف عن السداد بناءً على معدل ثابت للتسهيلات غير المضمونة، وتأخذ في الاعتبار تأثير الضمانات للتسهيلات المضمونة.

مخصص الخسارة

يوضح الجدول الذي في ظهر الصفحة التسوية من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية.

2025			
	المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
إجمالي التعرضات الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة - كما في 31 ديسمبر				
قروض وسلف مقدمة للعملاء	49,591,137	18,894,021	4,837,946	73,323,104
استثمارات في أوراق مالية (الدين)	35,845,833	-	27,414	35,873,247
ارتباطات القروض والضمانات المالية	15,524,535	1,490,664	570,961	17,586,160
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية	12,647,424	1,233	19,873	12,668,530
	113,608,929	20,385,918	5,456,194	139,451,041
الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في القيمة - كما في 1 يناير				
قروض وسلف مقدمة للعملاء	242,417	1,337,688	3,679,020	5,259,125
استثمارات في أوراق مالية (الدين)	4,965	-	27,398	32,363
ارتباطات القروض والضمانات المالية	4,082	70,676	504,298	579,056
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية	7,627	-	19,438	27,065
	259,091	1,408,364	4,230,154	5,897,609
صافي الرسوم والتحويلات للسنة (صافي تحويل العملات الأجنبية)				
قروض وسلف مقدمة للعملاء*	124,053	198,810	900,758	1,223,621
استثمارات في أوراق مالية (الدين)***	(247)	-	16	(231)
ارتباطات القروض والضمانات المالية	1,565	(68,877)	(39,233)	(106,545)
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية	3,584	-	-	3,584
	128,955	129,933	861,541	1,120,429
مشطوبات وأخرى				
قروض وسلف مقدمة للعملاء	-	-	(881,783)	(881,783)
استثمارات في أوراق مالية (الدين)	-	-	-	-
ارتباطات القروض والضمانات المالية	-	-	(26,906)	(26,906)
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية	-	-	-	-
	-	-	(908,689)	(908,689)
الرصيد الختامي للخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في القيمة - كما في 31 ديسمبر				
قروض وسلف مقدمة للعملاء**	366,470	1,536,498	3,697,995	5,600,963
استثمارات في أوراق مالية (الدين)	4,718	-	27,414	32,132
ارتباطات القروض والضمانات المالية	5,647	1,799	438,159	445,605
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية	11,211	-	19,438	30,649
	388,046	1,538,297	4,183,006	6,109,349

* يتضمن رصيد مخصص المرحلة 3 صافي الفوائد المعلّقة على القروض والسلف المقدمة للعملاء التي بلغت 379 مليون ريال قطري.
** يشتمل مخصص المرحلة 3 على صافي تحويل المخصص من قرض وارتباطات وضمانات مالية إلى قروض وسلف بمبلغ لا شيء.
*** يتضمن هذا الرصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمار في أوراق الدين المحاسب عنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة.

لم تحدث أي تحويلات جوهرية بين المراحل خلال العام.

2024			
المرحلة 1 ألف ريال قطري	المرحلة 2 ألف ريال قطري	المرحلة 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
42,220,204	19,102,885	4,919,559	66,242,648
33,359,436	-	27,398	33,386,834
12,016,097	1,553,312	664,625	14,234,034
12,252,835	980	20,184	12,273,999
99,848,572	20,657,177	5,631,766	126,137,515
92,255	999,945	2,693,838	3,786,038
4,895	306	3,760	8,961
8,735	5,880	541,585	556,200
1,609	5,120	14,214	20,943
107,494	1,011,251	3,253,397	4,372,142
150,162	337,743	1,054,029	1,541,934
70	(306)	17,106	16,870
(4,653)	64,796	(12,638)	47,505
6,018	(5,120)	11,756	12,654
151,597	397,113	1,070,253	1,618,963
-	-	(68,847)	(68,847)
-	-	6,532	6,532
-	-	(24,649)	(24,649)
-	-	(6,532)	(6,532)
-	-	(93,496)	(93,496)
242,417	1,337,688	3,679,020	5,259,125
4,965	-	27,398	32,363
4,082	70,676	504,298	579,056
7,627	-	19,438	27,065
259,091	1,408,364	4,230,154	5,897,609

إجمالي التعرضات الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة - كما في 31 ديسمبر
قروض وسلف مقدمة للعملاء
استثمارات في أوراق مالية (الدين)
ارتباطات القروض والضمانات المالية
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية

الرصيد الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في القيمة - كما في 1 يناير
قروض وسلف مقدمة للعملاء
استثمارات في أوراق مالية (الدين)
ارتباطات القروض والضمانات المالية
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية

صافي الرسوم والتحويلات للسنة (صافي تحويل العملات الأجنبية)
قروض وسلف مقدمة للعملاء*
استثمارات في أوراق مالية (الدين) ***
ارتباطات القروض والضمانات المالية
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية

مشطوبات وأخرى
قروض وسلف مقدمة للعملاء
استثمارات في أوراق مالية (الدين)
ارتباطات القروض والضمانات المالية
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية

الرصيد الختامي للخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في القيمة - كما في 31 ديسمبر
قروض وسلف مقدمة للعملاء**
استثمارات في أوراق مالية (الدين)
ارتباطات القروض والضمانات المالية
أرصدة مستحقة من البنوك وأرصدة لدى المصارف المركزية

* يتضمن رصيد مخصص المرحلة 3 صافي الفوائد المعلّقة على القروض والسلف المقدمة للعملاء التي بلغت 372 مليون ريال قطري.
** يشتمل مخصص المرحلة 3 على صافي تحويل المخصص من قرض وارتباطات وضمانات مالية إلى قروض وسلف بمبلغ 29 مليون ريال قطري.
*** يتضمن هذا الرصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمار في أوراق الدين المحاسب عنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة.

ج. مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على تلبية متطلبات صافي التمويل. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو انخفاض درجة الائتمان، مما قد يتسبب في توقف بعض مصادر التمويل على الفور. تقع المسؤولية النهائية عن إدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة، الذي وضع إطاراً مناسباً لإدارة مخاطر السيولة لإدارة التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل ومتطلبات إدارة السيولة للمجموعة. للتخفيف من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وتدار الموجودات مع وضع السيولة بعين الاعتبار، من أجل الحفاظ على رصيد سليم من النقد وشبه النقد والأوراق المالية القابلة للتسويق بسهولة.

1. التعرض لمخاطر السيولة

تراقب المجموعة مخاطر السيولة لديها من خلال نسبتين رئيسيتين، نسبة تغطية السيولة وفقاً لإرشادات بازل 3 التي اعتمدها مصرف قطر المركزي لمراقبة مرونة سيولة المجموعة على المدى القصير (30 يوماً) ونسبة السيولة وفقاً لإرشادات مصرف قطر المركزي.

كانت نسبة تغطية السيولة المحسوبة وفقاً لإرشادات بازل 3 التي اعتمدها مصرف قطر المركزي 203.81% كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 167.55%).

بنك الدوحة ش.م.ع.ق

تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة استنادًا إلى تواريخ الاستحقاق التعاقدية. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ التقرير و حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ بعين الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما هو موضح في تاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة وتوافر الأموال السائلة. تقوم المجموعة بشكل روتيني بمراقبة بيانات استحقاقات الموجودات والمطلوبات لضمان الحفاظ على السيولة الكافية.

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من شهر واحد ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - سنة واحدة ألف ريال قطري	الإجمالي الفرعي سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2025						
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	5,988,804	2,188,313	-	-	2,188,313	3,800,491
أرصدة مستحقة من البنوك	7,118,100	1,388,184	575,201	1,782,008	3,745,393	3,372,707
قروض وسلف مقدمة للعملاء	67,722,141	8,920,284	2,025,315	5,218,464	16,164,063	51,558,078
استثمارات في أوراق مالية	36,782,324	561,167	65,196	3,938,458	4,564,821	32,217,503
أصول عقود التأمين	13,633	13,633	-	-	13,633	-
موجودات أخرى	2,105,601	2,105,601	-	-	2,105,601	-
استثمار في شركة زميلة	10,567	-	-	-	-	10,567
ممتلكات وأثاث ومعدات	424,024	-	-	-	-	424,024
الإجمالي	**120,165,194**	**15,177,182**	**2,665,712**	**10,938,930**	**28,781,824**	**91,383,370**
أرصدة مستحقة إلى البنوك	25,045,346	7,133,152	7,221,072	57,001	14,411,225	10,634,121
ودائع العملاء	57,740,427	21,396,228	15,854,092	15,147,631	52,397,951	5,342,476
سندات دين	9,569,591	-	1,938,811	-	1,938,811	7,630,780
قروض أخرى	9,017,303	-	182,075	610,033	792,108	8,225,195
متطلّبات عقود التّأمين	51,068	-	-	-	-	51,068
مطلوبات أخرى	3,140,689	190,016	23,018	24,247	237,281	2,903,408
إجمالي حقوق الملكية	15,600,770	-	-	-	-	15,600,770
الإجمالي	120,165,194	28,719,396	25,219,068	15,838,912	69,777,376	50,387,818
فجوة الاستحقاق	**-**	**(13,542,214)**	**(22,553,356)**	**(4,899,982)**	**(40,995,552)**	**40,995,552**

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من شهر واحد ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - سنة واحدة ألف ريال قطري	الإجمالي الفرعي سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2024						
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	5,887,697	2,255,394	-	-	2,255,394	3,632,303
أرصدة مستحقة من البنوك	6,842,893	2,724,371	531,821	2,143,335	5,399,527	1,443,366
قروض وسلف مقدمة للعملاء	60,983,523	8,145,881	2,405,091	4,835,976	15,386,948	45,596,575
استثمارات في أوراق مالية	34,204,591	460,128	70,194	2,039,436	2,569,758	31,634,833
أصول عقود التأمين	19,052	19,052	-	-	19,052	-
موجودات أخرى	1,768,912	1,768,912	-	-	1,768,912	-
استثمار في شركة زميلة	10,440	-	-	-	-	10,440
ممتلكات وأثاث ومعدات	529,935	-	-	-	-	529,935
الإجمالي	**110,247,043**	**15,373,738**	**3,007,106**	**9,018,747**	**27,399,591**	**82,847,452**
أرصدة مستحقة إلى البنوك	30,650,927	11,016,577	9,756,913	1,737,951	22,511,441	8,139,486
ودائع العملاء	50,851,776	16,549,990	13,613,703	16,027,492	46,191,185	4,660,591
سندات دين	3,832,221	-	-	-	-	3,832,221
قروض أخرى	7,396,660	-	2,112,070	1,820,750	3,932,820	3,463,840
متطلّبات عقود التّأمين	54,723	-	-	-	-	54,723
مطلوبات أخرى	2,642,522	190,000	21,299	22,335	233,634	2,408,888
إجمالي حقوق الملكية	14,818,214	-	-	-	-	14,818,214
الإجمالي	110,247,043	27,756,567	25,503,985	19,608,528	72,869,080	37,377,963
فجوة الاستحقاق	**-**	**(12,382,829)**	**(22,496,879)**	**(10,589,781)**	**(45,469,489)**	**45,469,489**

يلخص الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية لمطلوبات المجموعة المحتملة:

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	حتى 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2025				
ضمانات	10,962,231	3,586,532	5,704,713	1,670,986
خطابات اعتماد	2,457,209	923,418	723,867	809,924
تسهيلات قروض غير مستغلة	4,166,720	669,362	1,088,546	2,408,812
الإجمالي	**17,586,160**	**5,179,312**	**7,517,126**	**4,889,722**

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	حتى 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2024				
ضمانات	11,602,583	2,658,022	6,446,231	2,498,330
خطابات اعتماد	1,035,921	272,962	347,996	414,963
تسهيلات قروض غير مستغلة	1,595,530	704,104	576,099	315,327
الإجمالي	14,234,034	3,635,088	7,370,326	3,228,620

تشمل الموجودات المتاحة لسداد كافة الالتزامات وتغطية التزامات القروض المستحقة النقد والبنود قيد التحصيل والقروض والسلف المقدمة للبنوك والقروض والسلف المقدمة للعملاء. خطابات الضمان تكون وفقًا للشروط التعاقدية وفي حالة التخلف عن السداد قد تكون قابلة للدفع عند الطلب وبالتالي فهي حالية بطبيعتها

يلخص الجدول ادناه فترات استحقاق المطلوبات والمشتقات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر بناء على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة:

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة ألف ريال قطري	أقل من شهر واحد ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2025						
مطلوبات مالية غير مشتقة	**25,045,346**	**26,153,133**	**7,622,437**	**7,262,027**	**254,275**	**11,014,394**
أرصدة مستحقة الى البنوك	**57,740,427**	**58,220,227**	**21,427,835**	**15,969,925**	**15,447,673**	**5,374,794**
ودائع العملاء	**9,569,591**	**11,086,236**	**-**	**1,938,811**	**-**	**9,147,425**
سندات دين	**9,017,303**	**9,681,050**	**42,055**	**191,379**	**634,831**	**8,812,785**
قروض أخرى	**51,068**	**51,068**	**51,068**	**-**	**-**	**-**
مطلوبات عقود التّأمين	**2,745,149**	**2,745,149**	**190,016**	**23,018**	**24,247**	**2,507,868**
مطلوبات أخرى						
إجمالي المطلوبات	**104,168,884**	**107,936,863**	**29,333,411**	**25,385,160**	**16,361,026**	**36,857,266**

بشكل عام، يتم تسوية عقود الصرف الأجنبي الآجلة على أساس إجمالي ويتم تسوية مبادلات أسعار الفائدة على أساس الصافي.

	الإجمالي ألف ريال قطري	حتى سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
الأدوات المالية المشتقة (عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة):			
تدفقات صادرة	2,878,260	2,878,260	-
تدفقات واردة	5,925,959	5,925,959	-
الأدوات المالية المشتقة (عقود مبادلة أسعار الفائدة):			
تدفقات صادرة	1,022,377	1,022,377	-
تدفقات واردة	384,098	384,098	-

يلخص الجدول ادناه فترات استحقاق المطلوبات والمشتقات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر بناء على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة:

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة ألف ريال قطري	أقل من شهر واحد ألف ريال قطري	1 - 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2024						
مطلوبات مالية غير مشتقة	30,650,927	32,067,190	11,032,958	9,804,580	1,830,664	9,398,988
ارصدة مستحقة الى البنوك	50,851,776	51,393,602	16,570,263	13,710,690	16,432,585	4,680,064
ودائع العملاء	3,832,221	4,315,674	-	-	-	4,315,674
سندات دين	7,396,660	7,996,860	-	2,140,967	1,843,642	4,012,251
قروض الأخرى	54,723	54,723	54,723	-	-	-
مطلوبات عقود التّأمين	2,315,750	2,315,750	190,000	21,299	22,335	2,082,116
مطلوبات أخرى						
إجمالي المطلوبات	95,102,057	98,143,799	27,847,944	25,677,536	20,129,226	24,489,093

بشكل عام، يتم تسوية عقود الصرف الأجنبي الآجلة على أساس إجمالي ويتم تسوية مبادلات أسعار الفائدة على أساس الصافي.

	الإجمالي ألف ريال قطري	حتى سنة واحدة ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري
الأدوات المالية المشتقة (عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة):	4,703,588	4,703,588	-
تدفقات صادرة	2,478,916	2,478,916	-
تدفقات واردة			
الأدوات المالية المشتقة (عقود مبادلة أسعار الفائدة):	1,217,521	1,217,521	-
تدفقات صادرة	124,799	124,799	-
تدفقات واردة			

د. مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق، وهي مخاطر تقلّب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من المراكز المفتوحة في سعر الفائدة والعملة ومنتجات حقوق الملكية، وكلها معرّضة لحركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلبات معدلات أو أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وفروق الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار حقوق الملكية. تقسّم المجموعة تعرّضاتها لمخاطر السوق إما إلى محافظ مخصصة للتداول أو غير مخصصة للتداول. تتم مراقبة وإدارة مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة التداول وغير التداول من خلال التنسيق بين وظائف إدارة المخاطر ووظائف الخزانة.

تتركّز مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة التداول وعدم التداول في خزينة المجموعة ويتم مراقبتها من قبل فريق مخاطر السوق. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات.

1. إدارة مخاطر السوق

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد رغبة البنك لمخاطر السوق ومستويات التحمل المقبولة. ويضمن المجلس الإدارة الفعّالة لمخاطر السوق والإشراف على تطبيق هيكل وسياسات وضوابط قوية لإدارة المخاطر، بما يحقق التوافق مع المتطلبات التنظيمية والأهداف الاستراتيجية للأعمال.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعة والتوصية بحدود التعرض لمخاطر السوق، ومتابعة مؤشرات ومخاطر أسعار الفائدة والتعرضات المرتبطة بها. وتشرف لجنة إدارة المخاطر على إدارة مخاطر السوق وتضمن توافقها مع الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر في البنك. كما تشرف لجنة الاستثمار على محفظة الاستثمارات الخاصة بالبنك، بما يضمن توافقها مع سياسات واستراتيجيات الاستثمار وحدود المخاطر المعتمدة، إلى جانب مراجعة الأداء وتحسين القرارات الاستثمارية. وتعمل هذه اللجان مجتمعة على دعم إطار شامل وفعّال لإدارة مخاطر السوق. تتولى إدارة مخاطر السوق والسيولة الإشراف على دفاتر الأعمال المصرفية والتداولية، وإجراء العناية الواجبة لمقترحات الاستثمار، ورفع التقارير إلى لجنة الاستثمار. كما توفر معلومات إدارية أساسية تتعلق بمخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، واختبارات الضغط، والنسب التنظيمية، ومخاطر التركّز، بما يدعم الإدارة الفعّالة لمخاطر السوق. وبشكل عام، تضمن إدارة المخاطر وجود إطار شامل لإدارة المخاطر يتماشى مع إرشادات بنك قطر المركزي

2. التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها محافظ التداول والمحافظ البنكية في مخاطر الخسارة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. تتم إدارة مخاطر سعر الفائدة بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومن خلال وضع حدود معتمدة مسبقًا لمجموعات إعادة التسعير. وتعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات هيئة مراقبة الالتزام بهذه الحدود وتساعدها خزينة المجموعة في أنشطة المراقبة اليومية.

فيما يلي ملخص لمركز فجوة سعر الفائدة لدى المجموعة على المحافظ البنكية ومحافظ التداول:

إعادة التسعير في:

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من ٣ أشهر ألف ريال قطري	3 - 12 شهراً ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري	غير حساسة لأسعار الفائدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2025					
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	5,988,804	1,719,372	-	-	4,269,432
أرصدة مستحقة من البنوك	7,118,100	5,750,840	796,282	50,981	519,997
قروض وسلف مقدمة للعملاء	67,722,141	61,660,419	505,247	3,904,459	1,652,016
استثمارات في أوراق مالية	36,782,324	675,363	3,980,550	31,189,105	937,306
أصول عقود التأمين	13,633	-	-	-	13,633
موجودات أخرى	2,105,601	-	-	-	2,105,601
استثمار في شركة زميلة	10,567	-	-	-	10,567
ممتلكات وأثاث ومعدات	424,024	-	-	-	424,024
الإجمالي	**120,165,194**	**69,805,994**	**5,282,079**	**35,144,545**	**9,932,576**
أرصدة مستحقة الى البنوك	25,045,346	23,307,859	1,663,296	-	74,191
ودائع العملاء	57,740,427	36,724,995	14,695,912	6,319,520	-
سندات دين	9,569,591	3,534,511	-	6,035,080	-
قروض الأخرى	9,017,303	8,835,228	182,075	-	-
مطلوبات عقود التأمين	51,068	-	-	-	51,068
مطلوبات أخرى	3,140,689	-	-	-	3,140,689
إجمالي حقوق الملكية	15,600,770	-	-	4,000,000	11,600,770
الإجمالي	120,165,194	72,402,593	16,541,283	16,354,600	14,866,718
فجوة حساسية أسعار الفائدة	-	(2,596,599)	(11,259,204)	18,789,945	(4,934,142)
الفجوة التراكمية لحساسية أسعار الفائدة	-	(2,596,599)	(13,855,803)	4,934,142	-

	القيمة الدفترية ألف ريال قطري	أقل من ٣ أشهر ألف ريال قطري	3 - 12 شهراً ألف ريال قطري	أكثر من سنة واحدة ألف ريال قطري	غير حساسة لأسعار الفائدة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2024					
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	5,887,697	1,771,822	-	-	4,115,875
أرصدة مستحقة من البنوك	6,842,893	5,542,334	696,030	55,095	549,434
قروض وسلف مقدمة للعملاء	60,983,523	58,783,781	617,781	717,516	864,445
استثمارات في أوراق مالية	34,204,591	25,930	2,100,602	31,189,105	845,932
أصول عقود التأمين	19,052	-	-	-	19,052
موجودات أخرى	1,768,912	-	-	-	1,768,912
استثمار في شركة زميلة	10,440	-	-	-	10,440
ممتلكات وأثاث ومعدات	529,935	-	-	-	529,935
الإجمالي	**110,247,043**	**66,123,867**	**3,414,413**	**32,004,738**	**8,704,025**
أرصدة مستحقة إلى البنوك	30,650,927	27,481,866	2,127,913	724,578	316,570
ودائع العملاء	50,851,776	30,192,657	15,205,858	5,453,261	-
سندات دين	3,832,221	-	-	3,832,221	-
قروض الأخرى	7,396,660	2,160,867	493,605	4,742,188	-
مطلوبات عقود التأمين	54,723	-	-	-	54,723
مطلوبات أخرى	2,642,522	-	-	-	2,642,522
إجمالي حقوق الملكية	14,818,214	-	-	4,000,000	10,818,214
الإجمالي	110,247,043	59,835,390	17,827,376	18,752,248	13,832,029
فجوة حساسية أسعار الفائدة	-	6,288,477	(14,412,963)	13,252,490	(5,128,004)
الفجوة التراكمية لحساسية أسعار الفائدة	-	6,288,477	(8,124,486)	5,128,004	-

تحليل الحساسية

يتم تعزيز إدارة مخاطر سعر الفائدة مقابل حدود فجوة سعر الفائدة بمراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لسيناريوهات سعر الفائدة القياسي وغير القياسي. تشمل السيناريوهات القياسية التي يتم النظر فيها على أساس شهري تحركًا متوازيًا لمنحنى العائد بمقدار 200 نقطة أساس، وتأثير ذلك على صافي دخل الفوائد، مع تغطية فترات الاستحقاق حتى سنة واحدة. ويبيّن التحليل التالي حساسية المجموعة لزيادة أو انخفاض أسعار الفائدة في السوق بمقدار 10 نقاط أساس:

	زيادة 10 نقاط أساس متوازية	انخفاض 10 نقاط أساس متوازية
حساسية صافي إيرادات الفوائد		
في 31 ديسمبر 2025	**20,804**	**(20,804)**
في 31 ديسمبر 2024	17,361	(17,361)

تدير المجموعة مراكز أسعار الفائدة غير المتداولة الكلية والتي لا تحتسب عنها فوائد من جانب الخزينة، وتستخدم الاستثمار في أوراق مالية والسلف للبنوك والودائع من البنوك والأدوات المشتقة لإدارة المركز الكلي الناشئ من أنشطة المجموعة في غير التداول.

3. التعرض لمخاطر السوق الأخرى

مخاطر العملة

تتعرض المجموعة لتقلّبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يضع مجلس الإدارة حدوداً على مستوى التعرض حسب العملة، وبشكل إجمالي لكل من المراكز اليومية ومراكز خلال اليوم الواحد، والتي تتم مراقبتها يومياً. كان لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية الآتية:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
صافي التعرّض في العملات الأجنبية:		
الجنيه الاسترليني	**13,639**	39,946
اليورو	**69,824**	15,576
الدينار الكويتي	**5,908**	151,754
الين الياباني	**73,857**	152,902
عملات أخرى	**264,190**	137,955

تحليل حساسية العملات الأجنبية

يوضح الجدول التالي بالتفصيل حساسية المجموعة للنسبة المئوية للزيادة أو النقص في الريال القطري مقابل العملات الأجنبية ذات الصلة باستثناء الدولار الأمريكي المرتبط بالريال القطري. يتضمن تحليل الحساسية فقط البنود المقومة بالعملات الأجنبية القائمة وتأثير التغيير في أسعار الصرف كما يلي:

	زيادة / انخفاض في الربح أو الخسارة	
	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
5% زيادة / انخفاض في سعر صرف العملات		
الجنيه الاسترليني	**682**	1,997
اليورو	**3,491**	779
الدينار الكويتي	**295**	7,588
الين الياباني	**3,693**	7,645
عملات أخرى	**13,210**	6,898

مخاطر أسعار حقوق الملكية

مخاطر أسعار حقوق الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لحقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مؤشرات حقوق الملكية والأسهم الفردية. تنشأ مخاطر التعرض لمخاطر أسعار حقوق الملكية من أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

فيما يلي تحليل الحساسية لهذه المخاطر:

	2025		2024	
	التأثير على الدخل الشامل الآخر ألف ريال قطري	**التأثير على بيان الدخل ألف ريال قطري**	التأثير على الدخل الشامل الآخر ألف ريال قطري	التأثير على بيان الدخل ألف ريال قطري
5% زيادة / (نقص) في بورصة قطر	**±17,542**	-	±20,036	-
5%زيادة / (نقص) في غير بورصة قطر	**±790**	-	±1,596	-
	±18,332	**-**	±21,632	-

تم إعداد التحليل أعلاه بافتراض أن جميع المتغيرات الأخرى مثل سعر الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية إلخ. تبقى ثابتة وتستند إلى الارتباط التاريخي لأوراق حقوق الملكية بالمؤشر المعني. قد تكون الحركة الفعلية مختلفة عن تلك المذكورة أعلاه.

هـ. المخاطر التشغيلية

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد والأنظمة أو عن الأحداث الخارجية. لدى المجموعة سياسات وإجراءات مفصّلة يتم تحديثها بانتظام لضمان وجود آلية رقابة داخلية قوية. تقوم المجموعة أولاً بأول بمراجعة التوصيات المختلفة الصادرة عن لجنة بازل حول «الممارسات السليمة لإدارة والإشراف على المخاطر التشغيلية» للتنفيذ. تواصل المجموعة الاستثمار في إدارة المخاطر واستراتيجيات التخفيف منها، مثل بنية تحتية رقابية قوية وإدارة استمرارية الأعمال أو من خلال آليات نقل المخاطر مثل التأمين والاستعانة بمصادر خارجية.

لدى المجموعة إطار عمل واضح المعالم لإدارة المخاطر التشغيلية وقسم مخاطر تشغيلية مستقل. تشرف لجنة إدارة المخاطر التشغيلية على تنفيذ إطار عمل فعال لإدارة المخاطر يشمل الأنظمة والممارسات والسياسات والإجراءات المناسبة لضمان فعالية تحديد المخاطر والقياس والتقييم والإبلاغ والمراقبة داخل المجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم التدقيق الداخلي بإجراء تقييم مستقل ويقدم تأكيداً على الأداء الفعلي للإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية.

تدير المجموعة المخاطر التشغيلية بناءً على إطار عمل يتيح تحديد سجل المخاطر التشغيلية لوحدات الأعمال ومدى ارتباطها بقياس المخاطر وتخفيف المخاطر والأولويات.

قامت المجموعة بتنشيط التخطيط لاستمرارية الأعمال ووضعت خطط الاستجابة والتعافي كجزء من خمس مراحل من استجابتها لإدارة الأزمات لمعالجة تعطّل الأعمال على عملياتها وأدائها المالي.

يتم تطبيق عدد من الأساليب لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال عبر المجموعة، وتشتمل على:

- تدريب فعال للموظفين، وعمليات / إجراءات موثقة مع ضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، والتسوية المنتظمة للحسابات والمعاملات، وعملية إدخال المنتجات الجديدة، ومراجعات أنشطة الإسناد الخارجي، وأمن نظم المعلومات، وفصل المهام، والإدارة المالية وإعداد التقارير، وهذه بعض الإجراءات التي اتخذتها المجموعة لإدارة المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة.
- الإبلاغ عن أي حدث مخاطر تشغيلية، والذي يستخدم للمساعدة في تحديد متطلبات العملية والرقابة اللازمة للحد من تكرار أحداث المخاطر. يتم تحليل أحداث المخاطر والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها وتسجيلها في قاعدة بيانات مركزية وتقديم تقارير ربع سنوية إلى مجلس الإدارة.
- تقديم «التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط» من أسفل إلى أعلى عبر وحدات الأعمال والدعم بما في ذلك الشركات التابعة والفروع الخارجية. ينتج عن هذ النهج فهم مفصل للمخاطر الكامنة والمتبقية مع تقييم الضوابط عبر المجموعة. لذلك، فهو يعزز تحديد سجل مخاطر تشغيلية محددة لوحدات الأعمال والدعم بينما يتم تسجيل نقاط الإجراءات التصحيحية ومراقبة التغييرات في سجل تعريف المخاطر التشغيلية على أساس مستمر.

و. مخاطر التأمين

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة بموجب عقود التأمين في اختلاف مدفوعات المطالبات الفعلية أو توقيتها عن التوقعات. ويتأثر ذلك بتكرار المطالبات وشدّتها والمطالبات الفعلية المدفوعة والتطور اللاحق للمطالبات طويلة الأجل. لذلك، فإن هدف المجموعة هو التأكد من توفر احتياطيات كافية لتغطية هذه المطلوبات.

مبالغ المطالبات ونسبة تكرارها

يمكن أن يتأثر تكرار المطالبات ومبالغها بعدة عوامل. تكتتب المجموعة بشكل رئيسي مخاطر السيارات والحريق والحوادث العامة والمخاطر الطبية والبحرية والجوية، ويُشارُ لها كعقود تأمين قصيرة الأجل حيث يتم الإبلاغ عن المطالبات وتسويتها عادةً خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن عليه، وتسعى المجموعة جاهدةً لإدارة المطالبات وتسويتها مبكراً للحد من تعرضها للتطورات غير المتوقعة، مما يُسهم في تخفيف مخاطر التأمين.

الحريق والحوادث العامة المتعلقة بالممتلكات

بالنسبة لعقود التأمين على الممتلكات، تتمثل المخاطر الرئيسية في الحريق وتعطل الأعمال. ويتم اكتتاب هذه العقود بالرجوع إلى قيمة استبدال الممتلكات والمحتويات المؤمن عليها. تعتبر تكلفة إعادة بناء العقارات والحصول على المحتويات البديلة والوقت المستغرق لإعادة بدء العمليات التي تؤدي إلى تعطل الأعمال من العوامل الرئيسية التي تؤثر على مستوى المطالبات. حصلت المجموعة على تغطية إعادة التأمين اللازمة للحد من الخسائر من المطالبات الفردية.

المركبات

بالنسبة لعقود السيارات، تتمثل المخاطر الرئيسية في المطالبات المتعلقة بالوفاة والإصابات الجسدية واستبدال أو إصلاح المركبات. ولدى المجموعة غطاء إعادة تأمين لمثل هذه المطالبات للحد من الخسائر لأية مطالبة فردية تتجاوز 500,000 ريال قطري. ويشمل مستوى التغطية الوفيات والأطراف التي تتعرّض للإصابة وتكاليف استبدال وإصلاح المركبات وهي من العوامل الرئيسية التي تؤثر على مستوى المطالبات.

التأمينات البحرية

بالنسبة للتأمين البحري، تتمثل المخاطر الرئيسية في الخسارة أو التلف الذي يلحق بهيكل السفن والحوادث التي تؤدي إلى خسارة كلية أو جزئية للبضائع. وتتمثل استراتيجية التأمين لفئة الأعمال البحرية والجوية في التأكد من أن وثائق التأمين متنوعة بشكل جيد فيما يتعلق بالسفن ومسارات الشحن المغطاة، وقد حصلت المجموعة على تغطية إعادة التأمين اللازمة للحد من الخسائر الناجمة عن المطالبات الفردية.

مخاطر إعادة التأمين

على غرار شركات التأمين الأخرى، من أجل تقليل التعرض للمخاطر المالية الناتج عن مطالبات التأمين الكبيرة، تُبرِم المجموعة، في سياق الأعمال المعتادة، ترتيباتٍ مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين. وتوفر ترتيبات إعادة التأمين من هذا القبيل تنويعاً أكبر للأعمال، وتسمح للإدارة بالتحكم في التعرض للخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر الكبيرة، وتوفر قدرة إضافية على النمو. يتأثر جزء كبير من إعادة التأمين بعقود إعادة التأمين الاتفاقية، وعقود إعادة التأمين الاختيارية وعقود إعادة تأمين الخسارة الزائدة.

لتقليل تعرضها للخسائر الجوهرية من إعسار شركات إعادة التأمين، تقوم المجموعة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين التابعة لها ومراقبة تركّزات مخاطر الائتمان الناشئة عن المناطق الجغرافية أو الأنشطة أو الخصائص الاقتصادية المماثلة لتلك الشركات.

مخاطر التركز

تتعلق مخاطر التأمين للمجموعة ببوالص التأمين المكتتبة في دولة قطر فقط.

مصادر عدم التأكد في تقدير مدفوعات المطالبات المستقبلية

تُستَحق المطالبات على عقود التأمين العام على أساس حدوث المطالبات. إن المجموعة مسؤولة عن جميع الأحداث المؤمن عليها التي حدثت خلال مدة العقد، حتى لو تم اكتشاف الخسارة بعد انتهاء مدة العقد. نتيجة لذلك، يتعلق أحد عناصر مخصص المطالبات بالمطالبات المتكبّدة غير المعلنة والتي يتم تسويتها على مدى فترة قصيرة إلى متوسطة الأجل.

هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية من هذه العقود، وتتعلق هذه بشكل رئيسي بالمخاطر الكامنة في أنشطة الأعمال التي يقوم بها أصحاب العقود الفردية وإجراءات إدارة المخاطر المعتمدة. يتمثل التعويض المدفوع على هذه العقود في التعويضات النقدية الممنوحة للخسارة التي تكبدها حاملو الوثائق أو الأطراف الأخرى (لتغطية التزام الطرف الآخر).

تتضمن التكلفة المقدرة للمطالبات المصروفات المباشرة التي سيتم تكبدها في تسوية المطالبات، بالصافي من قيم الإحلال المتوقعة والمبالغ المستردة الأخرى. تتخذ المجموعة جميع الخطوات المعقولة للتأكد من أن لديها المعلومات المناسبة فيما يتعلق بالتعرض لمخاطر المطالبات. ومع ذلك، نظراً لعدم التأكد من تكوين مخصصات المطالبات، فمن المحتمل أن تكون النتيجة النهائية مختلفة عن الالتزام الأصلي المحدد. يشتمل الالتزام عن هذه العقود على مخصص للمطالبات المتكبدّة غير المعلنة ومخصص للمطالبات المعلنة غير المدفوعة بعد كما في تاريخ بيان المركز المالي.

عند حساب التكلفة المقدرة للمطالبات غير المدفوعة (المعلنة وغير المعلنة)، فإن وسائل تقدير المجموعة هي مزيج من التقديرات القائمة على نسبة الخسارة (حيث يتم تعريف نسبة الخسارة على أنها النسبة بين التكلفة النهائية لمطالبات التأمين وأقساط التأمين المكتسبة في سنة مالية معينة فيما يتعلق بهذه المطالبات) وتقدير يستند إلى الخبرة الفعلية في المطالبات باستخدام صيغة محددة مسبقاً حيث يتم إعطاء وزن أكبر لتجربة المطالبات الفعلية بمرور الوقت.

ز. إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل اكتساب ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمانات التي يمكن الحصول عليها من خلال مركز رأسمالي قوي.

التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً على مدار السنة. يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال للمجموعة وفقاً لإرشادات لجنة بازل 3 التي يتبنّاها مصرف قطر المركزي. التزمت المجموعة بجميع تعهداتها من ترتيبات التمويل الخاصة بها حسب الاقتضاء.

إن مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل 3 ولوائح مصرف قطر المركزي في 31 ديسمبر كما يلي:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
حقوق الملكية العادية للفئة الأولى من رأس المال	**11,029,271**	10,417,572
رأس مال إضافي من الشريحة ١	**4,000,000**	4,000,000
رأس المال إضافي من الشريحة ٢	**975,571**	908,629
إجمالي رأس المال المؤهل	**16,004,842**	15,326,201

الموجودات المرجحة بالمخاطر

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**78,045,644**	72,690,285
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**1,646,546**	990,893
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل	**4,817,518**	4,739,863
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**84,509,708**	78,421,041

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
رأس المال التنظيمي	**16,004,842**	15,326,201
نسبة حقوق الملكية العادية من الفئة الأولى	**%13.05**	%13.28
نسبة رأس المال من الفئة الأولى	**%17.78**	%18.38
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**%18.94**	%19.54

فيما يلي الحد الأدنى لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بموجب بازل 3 وفقاً للوائح مصرف قطر المركزي:

	رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي نسبة رأس المال الأولى والثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال التنظيمي متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذو التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذو التأثير الهام وتكلفة راس المال من الركيزة الثانية وفقًا لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
31 ديسمبر 2025 الفعلية	%13.05	%13.05	%17.78	%18.94	%18.94	%18.94
الحد الأدنى بموجب مصرف قطر المركزي	%6.00	%8.50	%10.50	%12.50	%12.50	%13.50
31 ديسمبر 2024 الفعلية	%13.28	%13.28	%18.38	%19.54	%19.54	%19.54
الحد الأدنى بموجب مصرف قطر المركزي	%6.00	%8.50	%10.50	%12.50	%12.50	%13.50

تمت مناقشة السياسة المحاسبية للمجموعة بشأن قياسات القيمة العادلة في قسم السياسات المحاسبية الجوهرية.

تقيس المجموعة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة والذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في وضع القياسات.

- المستوى 1: أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأداة متطابقة.
- المستوى 2: أساليب تقييم استنادًا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في سوق نشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطًا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى 3: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادًا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

بالنسبة للأدوات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة على أساس متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم فئات التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

5. استخدام التقديرات والأحكام

أ. المصادر الرئيسية لحالات عدم التأكد من التقدير

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للموجودات والالتزامات. يتم باستمرار تقييم التقديرات والافتراضات وذلك بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى تتضمن توقع أحداث مستقبلية يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف.

1. مخصصات الانخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في القيمة، راجع الإيضاح 4 (ب) (5).

2. تحديد القيم العادلة

يتطلب تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا يوجد لها سعر سوقي قابل للملاحظة استخدام أساليب التقييم كما هو موضح في السياسة المحاسبية. بالنسبة للأدوات المالية التي قلّما يتم تداولها وسعرها مُبهم، تكون القيمة العادلة لها أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الحكم اعتماداً على السيولة والتركّز وعدم التأكد لعوامل السوق وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى التي تؤثر على الأداة المحددة.

عندما لا يمكن استخلاص القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية من الأسواق النشطة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من اساليب التقييم التي تتضمن استخدام النماذج الرياضية. يتم تسجيل مدخلات هذه النماذج من الأسواق التي يمكن ملاحظتها كلما أمكن ذلك. ولكن عندما لا يكون ذلك مجديًا، فإن الأمر يتطلب وضع أحكام لتحديد القيم العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج مثل الارتباط وتقلب المشتقات ذات الآجال الطويلة.

طريقة التقييم

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعاملين. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم أسعار فائدة خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وأقساط أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية بحتة.

إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس قيمة عادلة يعكس السعر الذي يمكن استلامه مقابل بيع الأصل أو دفعه مقابل تحويل الالتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

تستخدم المجموعة نماذج تقييم معترف بها على نطاق واسع لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الشائعة والبسيطة، مثل مقايضات أسعار الفائدة والعملات، التي تعتمد فقط على بيانات السوق القابلة للملاحظة وتتطلب قدراً ضئيلاً من أحكام وتقديرات الإدارة. عادة ما تكون الأسعار أو النماذج القابلة للملاحظة متاحة في السوق بالنسبة للديون وأوراق حقوق الملكية المدرجة والمشتقات المتداولة في البورصة والمشتقات البسيطة خارج السوق الرسمية مثل مقايضات أسعار الفائدة. وقد أدى توفر أسعار السوق ونموذج المدخلات القابلة للملاحظة إلى تقليل الحاجة إلى أحكام وتقديرات الإدارة وأيضاً تقليل حالات عدم التأكد المرتبطة بتحديد القيمة العادلة. يختلف توافر أسعار السوق والمدخلات القابلة للملاحظة باختلاف المنتجات والأسواق، وهي عرضة للتغيرات بناءً على أحداث محددة وظروف عامة في الأسواق المالية.

تُحدد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها بنشاط باستخدام تقنيات تقييم تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من أسعار السوق القابلة للملاحظة. وتشمل تقنيات التقييم:

- استخدام منهجيات الخصم القياسية المعتمدة في السوق؛ و
- وتقنيات تقييم أخرى مستخدمة على نطاق واسع ومقبولة من قبل المشاركين في السوق.

الأدوات	فئة بيان المركز المالي	تشمل	التقييم
أوراق الدين غير المدعومة بالموجودات	الأوراق المالية الاستثمارية	سندات الدولة والسندات الحكومية الأخرى، وسندات الشركات	يتم تقييمها باستخدام أسعار السوق القابلة للملاحظة، والتي يتم الحصول عليها من خدمات التسعير المستقلة أو أسعار السماسرة أو الأسعار بين المتعاملين
منتجات الأسهم	الأوراق المالية الاستثمارية	الأوراق المالية العادية	يتم تقييمها باستخدام نماذج قياسية في الصناعة تعتمد على معايير قابلة للملاحظة مثل أسعار الأسهم والأرباح والتقلبات وأسعار الفائدة
منتجات أسعار الفائدة	المشتقات المالية	مشتقات أسعار الفائدة	تُستخدم نماذج التقييم المعيارية المعتمدة في الصناعة لحساب القيمة المستقبلية المتوقعة للمدفوعات بواسطة المنتجات، والتي تُخصم إلى القيمة الحالية. تعتمد مدخلات أسعار الفائدة في النموذج على أسعار الفائدة المعيارية والأسعار المعلنة النشطة في أسواق المبادلات والسندات والأسواق المستقبلية. يتم الحصول على تقلبات أسعار الفائدة من الوسطاء ومزودي بيانات الإجماع.
الصرف الأجنبي الآجل (منتجات الصرف الأجنبي)	المشتقات المالية	مبادلة النقد الأجنبي، عقود النقد الأجنبي الآجلة، خيارات النقد الأجنبي	مُشتقة من مدخلات السوق أو مزودي أسعار الإجماع باستخدام نماذج معيارية في الصناعة.

تقدر المجموعة الاستثمار في حقوق الملكية المصنف على أنها في المستوى 3 بناءً على طريقة تقييم صافي الموجودات بسبب عدم توفر السوق والمعلومات المالية القابلة للمقارنة.

يتم قياس عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بناءً على أسعار الصرف الفورية التي يمكن ملاحظتها ومنحنيات العائد للعملات المعنية بالإضافة إلى فروق أسعار العملات بين العملات المعنية. جميع العقود مضمونة نقديًا بالكامل، وبالتالي القضاء على كل من الطرف المقابل والمخاطر الائتمانية للمجموعة.

(2) قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول أدناه التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة المقاسة بالقيمة العادلة.

الإفصاحات الكمّية لمستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2025:

	تاريخ التقييم	المستوى 1 ألف ريال قطري	المستوى 2 ألف ريال قطري	المستوى 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة:					
الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
الأسهم	31 ديسمبر 2025	783,971	-	65,125	849,096
سندات دين دولة قطر	31 ديسمبر 2025	16,637,393	1,655,339	-	18,292,732
الأوراق المالية الأخرى	31 ديسمبر 2025	12,742,452	-	-	12,742,452
الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة					
الصناديق المشتركة والأسهم	31 ديسمبر 2025	25,558	62,652	-	88,210
الأدوات المشتقة:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 ديسمبر 2025	-	1,022,377	-	1,022,377
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	31 ديسمبر 2025	-	41,152	-	41,152
		30,189,374	2,781,520	65,125	33,036,019
مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة:					
الأدوات المشتقة:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 ديسمبر 2025	-	384,098	-	384,098
خيارات	31 ديسمبر 2025	-	47	-	47
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	31 ديسمبر 2025	-	11,395	-	11,395
		-	395,540	-	395,540

لم تكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة 1 و2 و3 خلال السنة.

الإفصاحات الكمّية لمستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر 2024:

	تاريخ التقييم	المستوى 1 ألف ريال قطري	المستوى 2 ألف ريال قطري	المستوى 3 ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة:					
الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
الأسهم	31 ديسمبر 2024	770,324	-	46,093	816,417
سندات دين دولة قطر	31 ديسمبر 2024	13,899,504	1,668,260	-	15,567,764
الأوراق المالية الأخرى	31 ديسمبر 2024	11,963,507	-	-	11,963,507
الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة					
الصناديق المشتركة والأسهم	31 ديسمبر 2024	25,005	4,510	-	29,515
الأدوات المشتقة:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 ديسمبر 2024	-	1,217,521	-	1,217,521
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	31 ديسمبر 2024	-	9,753	-	9,753
		26,658,340	2,900,044	46,093	29,604,477
مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة:					
الأدوات المشتقة:					
عقود تبادل أسعار الفائدة	31 ديسمبر 2024	-	124,799	-	124,799
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	31 ديسمبر 2024	-	201,973	-	201,973
		-	326,772	-	326,772

لخلال الفترة المشمولة بالتقرير 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024، لم يكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة 1 و2 و3.

تحت المستوى 3 ، قامت المجموعة بتخصيص استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في محفظة صغيرة من الأوراق المالية غير المدرجة في أسهم المؤسسات المالية غير المصرفية.

اختارت المجموعة هذا العرض البديل لأن الاستثمارات تمت لأغراض استراتيجية وليس بهدف الربح من بيع لاحق، ولا توجد خطط للتخلص من هذه الاستثمارات على المدى القصير أو المتوسط.

تفترض الإدارة أن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، وبالتالي، فهي غير مدرجة في جدول التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، باستثناء الاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والبالغة4,506 مليون ريال قطري(2024: 5,560 مليون ريال قطري) والتي تبلغ قيمتها العادلة 4,357 مليون ريال قطري (2024: 5,364 مليون ريال قطري)، والتي يتم اشتقاقها باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة من المستوى 1.

3. تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي هي فقط دفعات لأصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم. راجع الايضاح 3 (هـ) لمزيد من المعلومات.

تم بيان تفاصيل تصنيف المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية بالإيضاح 7.

4.علاقات التحوط المؤهلة

عند تحديد الأدوات المالية في علاقات التحوط المؤهلة، قررت المجموعة أنها تتوقع أن تكون التحوطات فعّالة للغاية خلال فترة علاقة التحوط.

عند المحاسبة عن المشتقات كتحوطات للقيمة العادلة، قرّرت المجموعة أن التعرض لسعر الفائدة المتحوط له يتعلق بتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بشكل كبير.

5. الخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في قيمة الاستثمارات في أوراق الدين

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في القيمة. راجع الإيضاح 4 (ب)(5) -المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في قيمة الموجودات المالية لمزيد من المعلومات.

6. الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرتها على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة ولديها قناعة بأن لديها من الموارد ما يمكنها من استمرار أعمالها في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة لم يصل إلى علمها أي حالات عدم تأكد مادي قد يثير الشك حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة. لذلك يستمر إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

7. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة المجموعة الأعمار الإنتاجية التقديرية للممتلكات والمعدات لغرض احتساب الاستهلاك. ويتم تحديد هذا التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والتآكل الطبيعي والتقادم الفني أو التجاري.

8. الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على الانخفاض في القيمة لجميع الموجودات غير المالية في كل تاريخ تقرير. يتم اختبار الموجودات غير المالية الأخرى لاستبيان الانخفاض في قيمتها عند وجود مؤشرات بأن القيمة الدفترية قد لا تسترد. عند تنفيذ حسابات القيمة الاستخدامية، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل وتختار معدل الخصم المناسب لحساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

6. القطاعات التشغيلية

تنظم المجموعة وتدير عملياتها من خلال قطاعي أعمال يشملان الأنشطة المصرفية التقليدية وأنشطة التأمين.

الخدمات المصرفية التقليدية

- تقدم الخدمات المصرفية للشركات مجموعة من عروض المنتجات والخدمات لعملاء الشركات والأعمال التجارية بما في ذلك التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة والودائع لعملاء الشركات. كما تتعهد بالتمويل وأنشطة إدارة المخاطر المركزية من خلال الاقتراض، وإصدار سندات الدين، واستخدام المشتقات لأغراض إدارة المخاطر والاستثمار في الموجودات السائلة مثل الودائع قصيرة الأجل وأوراق دين الشركات والحكومة.
- تقدم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. يشمل النطاق القروض وبطاقات الائتمان والودائع والمعاملات الأخرى مع عملاء الأفراد.
- ترتبط الموجودات غير المخصصة، المطلوبات والإيرادات بوظائف مركزية معينة وعمليات تجارية غير أساسية مثل الممتلكات المشتركة والأثاث والمعدات ووظائف النقد ومشاريع التطوير المتعلقة بالدائنين وما إلى ذلك.

أنشطة التأمين

تشمل أنشطة التأمين للعملاء إبرام عقود التأمين وتنفيذ عقود التأمين وتنظيم الصفقات في الاستثمارات وتقديم المشورة بشأن الاستثمارات.

إن المعلومات المتعلّقة بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع مدرجةٌ أدناه. يقاس الأداء بناءً على ربح القطاع والموجودات والمطلوبات والتي يتم إدراجها في تقارير الإدارة الداخلية التي تتم مراجعتها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة أن تلك المعلومات المعنية هي أساس تقييم نتائج قطاعات معينة.

(أ) حسب قطاع التشغيل

فيما يلي تفاصيل كل قطاع كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

	2025					
	الخدمات المصرفية للشركات ألف ريال قطري	**الخدمات المصرفية للأفراد ألف ريال قطري**	**غير موزعة ألف ريال قطري**	**الإجمالي ألف ريال قطري**	**تأمين ألف ريال قطري**	**الإجمالي ألف ريال قطري**
صافي إيرادات الفوائد	1,608,506	358,930	-	1,967,436	-	1,967,436
صافي الربح من أنشطة التأمين	-	-	-	-	5,102	5,102
صافي إيرادات / (خسائر) تشغيلية أخرى	413,993	209,336	27,779	651,108	(217)	650,891
صافي الدخل التشغيلي	2,022,499	568,266	27,779	2,618,544	4,885	2,623,429
إجمالي المصروفات	(702,964)	(470,507)	-	(1,173,471)	8,908	(1,164,563)
صافي استرداد في قيمة الاستثمارات في أوراق مالية						
صافي (خسائر الانخفاض) /استرداد في قيمة القروض والسلف	246	-	-	246	-	246
المقدمة للعملاء	(742,873)	4,838	-	(738,035)	-	(738,035)
صافي استرداد في قيمة التسهيلات المالية الأخرى	103,763	-	-	103,763	-	103,763
أرباح قطاعية	680,671	102,597	27,779	811,047	13,793	824,840
حصة من نتائج شركة زميلة						759
صافي ربح السنة						**825,599**
المعلومات الأخرى						
الموجودات	106,654,680	4,694,169	8,532,062	119,880,911	273,716	120,154,627
استثمار في شركة زميلة						10,567
إجمالي الموجودات						**120,165,194**
المطلوبات	90,932,862	12,249,315	1,313,239	104,495,416	69,008	104,564,424
المطلوبات المحتملة	17,397,129	189,031	-	17,586,160	-	17,586,160

تم حذف المعاملات داخل المجموعة من هذه المعلومات القطاعية كما في 31 ديسمبر 2025 كما يلي: الموجودات: 164 مليون ريال قطري والمطلوبات:64 مليون ريال قطري، (2024: 173.0 مليون ريال قطري والمطلوبات: 73.0 مليون ريال قطري)

	2024				
	الخدمات المصرفية للشركات ألف ريال قطري	**الخدمات المصرفية للأفراد ألف ريال قطري**	**غير موزعة ألف ريال قطري**	**الإجمالي ألف ريال قطري**	**تأمين ألف ريال قطري**	**الإجمالي ألف ريال قطري**
صافي إيرادات الفوائد	1,747,077	244,687	-	1,991,764	-	1,991,764
صافي الربح من أنشطة التأمين	-	-	-	-	3,209	3,209
صافي إيرادات تشغيلية أخرى	379,870	255,476	22,842	658,188	1,117	659,305
صافي الدخل التشغيلي	2,126,947	500,163	22,842	2,649,952	4,326	2,654,278
إجمالي المصروفات	(624,242)	(400,130)	-	(1,024,372)	7,424	(1,016,948)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات في أوراق مالية	(17,004)	-	-	(17,004)	-	(17,004)
صافي خسائر (خسائر الانخفاض) / استرداد في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء	(706,894)	4,866	-	(702,028)	-	(702,028)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة التسهيلات المالية الأخرى	(67,521)	-	-	(67,521)	-	(67,521)
أرباح قطاعية	711,286	104,899	22,842	839,027	11,750	850,777
حصة من نتائج شركة زميلة						679
صافي ربح السنة						**851,456**
المعلومات الأخرى						
الموجودات	97,683,914	4,085,512	8,205,596	109,975,022	261,581	110,236,603
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	-	10,440
إجمالي الموجودات						**110,247,043**
المطلوبات	82,565,152	11,367,611	1,423,634	95,356,397	72,432	95,428,829
المطلوبات المحتملة	14,128,968	105,066	-	14,234,034	-	14,234,034

ب. المناطق الجغرافية

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للإيرادات التشغيلية للمجموعة بناءً على الموقع الجغرافي حيث سجَّلت المجموعة أعمالها.

	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	الهند ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
2025				
صافي الإيرادات التشغيلية	2,478,674	123,816	20,939	2,623,429
صافي الربح	751,654	70,076	3,869	825,599
إجمالي الموجودات	113,787,400	5,666,748	711,046	120,165,194
إجمالي المطلوبات	99,292,583	4,718,114	553,727	104,564,424

	قطر ألف ريال قطري	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف ريال قطري	الهند ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
2024				
صافي الإيرادات التشغيلية	2,498,248	133,696	22,334	2,654,278
صافي الربح	776,231	69,485	5,740	851,456
إجمالي الموجودات	104,233,564	5,315,035	698,444	110,247,043
إجمالي المطلوبات	90,449,927	4,439,995	538,907	95,428,829

7. الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة. تُقارب المطلوبات المالية للمجموعة المحتسبة بالتكلفة المطفأة قيمها العادلة.

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
	الدين ألف ريال قطري	حقوق الملكية ألف ريال قطري	المشتقات ألف ريال قطري	الدين ألف ريال قطري	حقوق الملكية ألف ريال قطري	التكلفة المطفأة ألف ريال قطري	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال قطري	القيمة العادلة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2025								
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-	-	5,988,804	5,988,804	5,988,804
أرصدة مستحقة من البنوك	-	-	-	-	-	7,118,100	7,118,100	7,118,100
القيمة العادلة الموجبة للأدوات المشتقة	-	-	1,063,576	-	-	-	1,063,576	1,063,576
قروض وسلف مقدمة للعملاء	-	-	-	-	-	67,722,141	67,722,141	67,722,141
استثمارات في أوراق مالية:								
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	31,338,784	849,096	-	32,187,880	32,187,880
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	88,210	-	-	-	-	88,210	88,210
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	4,506,234	4,506,234	4,357,611
أصول عقود التّأمين	-	-	-	-	-	13,633	13,633	13,633
موجودات مالية أخرى	-	-	-	-	-	869,188	869,188	869,188
	-	88,210	1,063,576	31,338,784	849,096	86,218,100	119,557,766	119,409,143
القيمة العادلة السالبة للأدوات المشتقة	-	-	395,540	-	-	-	395,540	395,540
أرصدة مستحقة إلى البنوك	-	-	-	-	-	25,045,346	25,045,346	25,045,346
ودائع العملاء	-	-	-	-	-	57,740,427	57,740,427	57,740,427
سندات دين	-	-	-	-	-	9,569,591	9,569,591	9,569,591
قروض أخرى	-	-	-	-	-	9,017,303	9,017,303	9,017,303
مطلوبات عقود التّأمين	-	-	-	-	-	51,068	51,068	51,068
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	2,053,082	2,053,082	2,053,082
	-	-	395,540	-	-	103,476,817	103,872,357	103,872,357

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة. تُقارب المطلوبات المالية للمجموعة المحتسبة بالتكلفة المطفأة قيمها العادلة.

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
	الدين ألف ريال قطري	حقوق الملكية ألف ريال قطري	المشتقات ألف ريال قطري	الدين ألف ريال قطري	حقوق الملكية ألف ريال قطري	التكلفة المطفأة ألف ريال قطري	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال قطري	القيمة العادلة ألف ريال قطري
31 ديسمبر 2024								
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	-	-	-	-	-	5,887,697	5,887,697	5,887,697
أرصدة مستحقة من البنوك	-	-	-	-	-	6,842,893	6,842,893	6,842,893
القيمة العادلة الموجبة للأدوات المشتقة	-	-	1,227,274	-	-	-	1,227,274	1,227,274
قروض وسلف مقدمة للعملاء	-	-	-	-	-	60,983,523	60,983,523	60,983,523
استثمارات في أوراق مالية:								
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	27,797,713	816,417	-	28,614,130	28,614,130
مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	-	29,515	-	-	-	-	29,515	29,515
مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	5,560,946	5,560,946	5,364,049
أصول عقود التّأمين	-	-	-	-	-	19,052	19,052	19,052
موجودات مالية أخرى	-	-	-	-	-	375,604	375,604	375,604
-	1,227,274	29,515	-	27,797,713	816,417	79,669,715	109,540,634	109,343,737
القيمة العادلة السالبة للأدوات المشتقة	-	-	326,772	-	-	-	326,772	326,772
أرصدة مستحقة إلى البنوك	-	-	-	-	-	30,650,927	30,650,927	30,650,927
ودائع العملاء	-	-	-	-	-	50,851,776	50,851,776	50,851,776
سندات دين	-	-	-	-	-	3,832,221	3,832,221	3,832,221
قروض أخرى	-	-	-	-	-	7,396,660	7,396,660	7,396,660
مطلوبات عقود التّأمين	-	-	-	-	-	54,723	54,723	54,723
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	1,712,022	1,712,022	1,712,022
-	-	-	326,772	-	-	94,498,329	94,825,101	94,825,101

8. نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
النقد	469,023	483,656
احتياطي النقد لدى مصرف قطر المركزي*	3,740,383	3,557,380
احتياطي نقدي لدى البنوك المركزية الأخرى*	60,026	74,839
أرصدة أخرى لدى البنوك المركزية	1,719,372	1,771,822
	5,988,804	5,887,697

* إن الاحتياطات النقدية لدى مصرف قطر المركزي والبنوك المركزية الأخرى هي احتياطات إلزامية وغير متاحة لتمويل العملات التشغيلية اليومية للمجموعة

9. أرصدة مستحقة من البنوك

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
حسابات جارية	549,434	315,819
ودائع	937,687	2,288,125
قروض لبنوك	5,660,416	4,261,077
فوائد مستحقة القبض	1,212	4,937
مخصص الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة	(30,649)	(27,065)
	7,118,100	6,842,893

10. قروض وسلف مقدمة للعملاء

أ.وفقاً للنوع

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
قروض	66,835,899	59,845,845
سحوبات بنكية على المكشوف	6,071,845	6,078,313
قبولات	292,008	214,306
فواتير مخصومة	6,775	5,604
أخرى	118,430	100,667
	73,324,957	66,244,735

(إيضاح 1)

ناقصاً:		
أرباح مؤجلة	(1,853)	(2,087)
الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء - منتظمة السداد (المرحلة 1 و2)	(1,902,968)	(1,580,105)
مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء - غير منتظمة السداد (المرحلة 3)	(2,627,885)	(2,630,246)
فائدة معلقة	(1,070,110)	(1,048,774)
صافي القروض والسلف المقدمة للعملاء	67,722,141	60,983,523

بلغت القيمة الإجمالية للقروض والسلف المقدمة للعملاء غير منتظمة السداد 4,837 مليون ريال قطري أي ما يمثل 6.60% من إجمالي القروض والسلف المقدمة للعملاء (2024: 4,919 مليون ريال قطري، أي ما يمثل 7.43 % من إجمالي القروض والسلف المقدمة للعملاء).

خلال السنة، قامت المجموعة بشطب القروض المتعثرة المقدمة بالكامل والتي تبلغ قيمتها 882.1 مليون ريال قطري (2024: 99.5 مليون ريال قطري) حسب تعميم مصرف قطر المركزي رقم 68/2011 وامتثالاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
هيئات حكومية وأخرى ذات علاقة	6,470,258	4,049,732
الشركات	59,047,503	54,786,885
الأفراد	7,807,196	7,408,118
	73,324,957	66,244,735

ب. وفقاً للأعمال

	قروض ألف ريال قطري	سحوبات بنكية على المكشوف ألف ريال قطري	فواتير مخصومة ألف ريال قطري	أخرى ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2025					
هيئات حكومية وأخرى ذات علاقة	3,862,406	2,607,852	-	-	6,470,258
مؤسسات مالية غير مصرفية	1,226,230	125,259	-	-	1,351,489
صناعة	617,603	19,260	4,045	811	641,719
تجارة	10,270,961	1,089,253	1,556	288,392	11,650,162
خدمات	14,857,046	371,382	1,174	-	15,229,602
مقاولات	5,958,673	791,686	-	524	6,750,883
استثمار عقاري	22,632,652	306,519	-	-	22,939,171
شخصية	7,173,822	633,374	-	-	7,807,196
أخرى	236,506	127,260	-	120,711	484,477
	66,835,899	6,071,845	6,775	410,438	73,324,957
يخصم: أرباح مؤجلة					(1,853)
صافي الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء بما في ذلك الفوائد المعلّقة					(5,600,963)
					67,722,141

	قروض ألف ريال قطري	سحوبات بنكية على المكشوف ألف ريال قطري	فواتير مخصومة ألف ريال قطري	أخرى ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2024					
هيئات حكومية وأخرى ذات علاقة	1,014,605	3,035,127	-	-	4,049,732
مؤسسات مالية غير مصرفية	691,392	102,200	-	-	793,592
صناعة	296,829	23,982	1,787	415	323,013
تجارة	10,143,755	1,059,955	2,648	201,165	11,407,523
خدمات	13,816,327	242,319	493	3,740	14,062,879
مقاولات	5,454,634	896,946	-	8,987	6,360,567
استثمار عقاري	20,986,747	311,160	-	-	21,297,907
شخصية	7,076,558	331,560	-	-	7,408,118
أخرى	364,998	75,064	676	100,666	541,404
	59,845,845	6,078,313	5,604	314,973	66,244,735
يخصم: أرباح مؤجلة					(2,087)
صافي الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء بما في ذلك الفوائد المعلّقة					(5,259,125)
					60,983,523

ج. الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**5,259,125**	3,786,038
تحويل العملات الأجنبية	**(7,379)**	(5,750)
صافي المحمل للسنة	**1,262,450**	1,603,964
مبالغ مستردة من قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	**(31,450)**	(56,280)
صافي خسائر الانخفاض في القيمة المسجلة خلال السنة	**1,231,000**	1,547,684
شطب / تحويلات خلال السنة	**(881,783)**	(68,847)
الرصيد في 31 ديسمبر	**5,600,963**	5,259,125

تتضمن الحركة تأثير الفوائد المعلّقة على القروض والسلف المقدمة للعملاء التي بلغت 379 مليون ريال قطري خلال السنة (2024: 372مليون ريال قطري).

يتضمن صافي خسارة الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء في بيان الدخل مبلغ 114 مليون ريال قطري كاسترداد من القروض والسلف التي تم شطبها سابقاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 474 مليون ريال قطري).

د. الحركة في خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء - حسب القطاع

فيما يلي تسوية مخصص خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء وفقاً للنوع:

	إقراض الشركات				إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة				إقراض الأفراد				إقراض الرهن العقاري				الإجمالي			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3		المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3		المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3		المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3		المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2025	منتظمة السداد		منخفضة القيمة		منتظمة السداد		منخفضة القيمة		منتظمة السداد		منخفضة القيمة		منتظمة السداد		منخفضة القيمة		منتظمة السداد		منخفضة القيمة	
الرصيد في 1 يناير 2025	62,616	1,179,691	2,785,569		116	22,739	91,217		12,708	9,628	40,777		166,977	125,630	761,457		242,417	1,337,688	3,679,020	
التحويل بين المراحل	(2,130)	(12,199)	14,329		(8)	(508)	516		(8)	(508)	516		(79)	(237)	316		(2,225)	(13,452)	15,677	
صافي المحمل للسنة	141,699	200,907	566,138		(2)	(912)	24,585		(5,709)	(1,540)	13,471		(9,710)	13,807	312,337		126,278	212,262	916,531	
مبالغ مستردة من قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	-	-	(6,836)		-	-	(7,118)		-	-	(11,061)		-	-	(6,435)		-	-	(31,450)	
صافي خسائر الانخفاض في القيمة / (استردادات) المسجلة خلال السنة	139,569	188,708	573,631		(10)	(1,420)	17,983		(5,717)	(2,048)	2,926		(9,789)	13,570	306,218		124,053	198,810	900,758	
شطب / تحويلات خلال السنة	-	-	(788,750)		-	-	(82,627)		-	-	(10,406)		-	-	-		-	-	(881,783)	
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	202,185	1,368,399	2,570,450		106	21,319	26,573		6,991	7,580	33,297		157,188	139,200	1,067,675		366,470	1,536,498	3,697,995	

	إقراض الشركات			إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة			إقراض الأفراد			إقراض الرهن العقاري			الإجمالي		
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
2024	منتظمة السداد		منخفضة القيمة	منتظمة السداد		منخفضة القيمة	منتظمة السداد		منخفضة القيمة	منتظمة السداد		منخفضة القيمة	منتظمة السداد		منخفضة القيمة
الرصيد في 1 يناير 2024	50,112	894,838	2,378,520	217	17,014	129,201	9,509	12,044	162,537	32,417	76,049	23,580	92,255	999,945	2,693,838
التحويل بين المراحل	(14,009)	(63,337)	(80,009)	(111)	(7,183)	(31,661)	(1,843)	414	(86,388)	15,963	70,106	256,600	-	-	58,542
صافي المحمل للسنة	26,513	348,190	538,351	10	12,908	9,535	5,042	(2,830)	21,922	118,597	(20,525)	481,959	150,162	337,743	1,051,767
مبالغ مستردة من قروض منخفضة القيمة الائتمانية خلال السنة	-	-	(11,754)	-	-	(14,844)	-	-	(29,000)	-	-	(682)	-	-	(56,280)
صافي خسائر الإنخفاض في القيمة المسجلة خلال السنة	12,504	284,853	446,588	(101)	5,725	(36,970)	3,199	(2,416)	(93,466)	134,560	49,581	737,877	150,162	337,743	1,054,029
شطب / تحويلات خلال السنة	-	-	(39,539)	-	-	(1,014)	-	-	(28,294)	-	-	-	-	-	(68,847)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	62,616	1,179,691	2,785,569	116	22,739	91,217	12,708	9,628	40,777	166,977	125,630	761,457	242,417	1,337,688	3,679,020

11. استثمارات في أوراق مالية

يظهر الجدول التالي تحليل الاستثمارات في أوراق مالية:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أ)	**31,884,280**	28,347,688
الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح (ب)	**88,210**	29,515
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة (ج)	**4,503,198**	5,547,368
فوائد مستحقة القبض	**334,865**	308,195
	36,810,553	34,232,766
صافي خسائر الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	**(28,229)**	(28,175)
الإجمالي	**36,782,324**	34,204,591

بلغت خسائر الائتمان المتوقعة على أوراق الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 3.9 مليون ريال قطري (2024: 4.2 مليون ريال قطري).

تعهدت المجموعة بإصدار سندات دولة قطر بمبلغ 12,436 مليون ريال قطري (2024: 12,232مليون ريال قطري) مقابل اتفاقيات إعادة الشراء. يحق للطرف المقابل في ترتيبات إعادة الشراء اللجوء إلى الموجودات المحولة فقط.

صُنفت الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة دفترية تبلغ 25,955 مليون ريال قطري (2024: 24,605 مليون ريال قطري) ضمن ترتيبات تحوط القيمة العادلة من خلال مشتقات مبادلة أسعار الفائدة.

أ. القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2025		
	مدرجة ألف ريال قطري	**غير مدرجة ألف ريال قطري**	**الإجمالي ألف ريال قطري**
حقوق ملكية	**783,971**	**65,125**	**849,096**
سندات الدين بدولة قطر	**18,292,732**	**-**	**18,292,732**
سندات الدين الأخرى	**12,742,452**	**-**	**12,742,452**
	31,819,155	**65,125**	**31,884,280**

	2024		
	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
حقوق ملكية	770,324	46,093	816,417
سندات الدين بدولة قطر	15,567,764	-	15,567,764
سندات الدين الأخرى	11,963,507	-	11,963,507
	28,301,595	46,093	28,347,688

ب. القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

	2025		
	مدرجة ألف ريال قطري	**غير مدرجة ألف ريال قطري**	**الإجمالي ألف ريال قطري**
صناديق مشتركة وحقوق الملكية	**88,210**	**-**	**88,210**
	88,210	**-**	**88,210**

	2024		
	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
صناديق مشتركة وحقوق الملكية	29,515	-	29,515
	29,515	-	29,515

(ج) التكلفة المطفأة

	2025		
	مدرجة ألف ريال قطري	**غير مدرجة ألف ريال قطري**	**الإجمالي ألف ريال قطري**
وفقًا لجهة الإصدار			
سندات الدين بدولة قطر	**3,983,136**	**-**	**3,983,136**
سندات الدين الأخرى	**402,001**	**118,061**	**520,062**
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	**(28,229)**	**-**	**(28,229)**
	4,474,969	**118,061**	**4,474,969**
وفقا لسعر الفائدة			
سندات مالية بعائد ثابت	4,356,908	118,061	4,474,969
سندات مالية بعائد متغير	-	-	-
	4,356,908	118,061	4,474,969

	2024		
	مدرجة ألف ريال قطري	غير مدرجة ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
وفقًا لجهة الإصدار			
سندات الدين بدولة قطر	5,070,788	-	5,070,788
سندات الدين الأخرى	336,318	140,262	476,580
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	(28,172)	(3)	(28,175)
	5,378,934	140,259	5,519,193
وفقًا لسعر الفائدة			
سندات مالية بعائد ثابت	5,378,934	140,259	5,519,193
سندات مالية بعائد متغير	-	-	-
	5,378,934	140,259	5,519,193

د. الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة / الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**28,175**	5,062
مخصص خسائر انخفاض القيمة التي تم إنشاؤها خلال السنة	**54**	16,581
التحويل خلال السنة	**-**	6,532
الرصيد في 31 ديسمبر	**28,229**	28,175

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الشركات 0.8 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 0.7 مليون ريال قطري).

12. موجودات أخرى

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
مصروفات مدفوعة مقدماً	**65,248**	30,497
ضمانات مستملكة*	**105,868**	134,091
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح 34)	**1,063,576**	1,227,274
موجودات ضريبة مؤجلة	**1,721**	1,446
هامش الضمان	**474,295**	233,414
أخرى	**394,893**	142,190
	2,105,601	1,768,912

* يمثل هذا قيمة العقارات المستحوذ عليها لتسوية الديون. إن القيمة العادلة لهذه العقارات كما في 31 ديسمبر 2025 لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية.

13. استثمار في شركة زميلة

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**10,440**	10,224
تحويل العملات الأجنبية	**(501)**	(288)
أرباح نقدية	**(131)**	(175)
الحصة في النتائج	**759**	679
الرصيد في 31 ديسمبر	**10,567**	10,440

اسم الشركة	شركاء / مشروع مشترك	دولة	أنشطة الشركة	نسبة الملكية 2025	نسبة الملكية 2024
الدوحة للوساطة والخدمات المالية	شركة زميلة	الهند	الوساطة وإدارة الأصول	%35.29	%38.48

فيما يلي المركز المالي ونتائج الشركة الزميلة على أساس حسابات الإدارة كما في السنة المنتهية في 31 مارس

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
31 ديسمبر		
إجمالي الموجودات	**93,664**	91,229
إجمالي المطلوبات	**71,325**	71,746
إجمالي الإيرادات	**17,996**	17,035
الربح	**2,151**	1,765
حصة من الأرباح	**759**	679

14. ممتلكات وأثاث ومعدات

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	تحسينات على مبانٍ مستأجرة ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري	مركبات ألف ريال قطري	عمال قيد التنفيذ ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التكلفة:						
الرصيد كما في 1 يناير 2025	**1,152,464**	**191,916**	**610,380**	**13,335**	**7,113**	**1,975,208**
إضافات / تحويلات	**10,270**	**942**	**13,686**	**2,167**	**15,881**	**42,946**
استبعادات / شطب	**(126,556)**	**(1,232)**	**(8,220)**	**(2,155)**		**(138,163)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**1,036,178**	**191,626**	**615,846**	**13,347**	**22,994**	**1,879,991**
استهلاك:						
الرصيد كما في 1 يناير 2025	**683,517**	**174,416**	**575,560**	**11,780**	**-**	**1,445,273**
الاستهلاك للسنة	**52,918**	**4,559**	**12,373**	**1,045**	**-**	**70,895**
استبعادات / شطب	**(48,494)**	**(934)**	**(10,717)**	**(56)**	**-**	**(60,201)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**687,941**	**178,041**	**577,216**	**12,769**	**-**	**1,455,967**
صافي القيمة الدفترية الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**348,237**	**13,585**	**38,630**	**578**	**22,994**	**424,024**

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	تحسينات على مبانٍ مستأجرة ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري	مركبات ألف ريال قطري	عمال قيد التنفيذ ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
التكلفة:						
الرصيد كما في 1 يناير 2024	1,179,187	212,603	603,858	15,130	11,437	2,022,215
إضافات / تحويلات	4,968	8,693	14,706	490	(4,324)	24,533
استبعادات / شطب	(31,691)	(29,380)	(8,184)	(2,285)	-	(71,540)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	1,152,464	191,916	610,380	13,335	7,113	1,975,208
استهلاك:						
الرصيد كما في 1 يناير 2024	625,049	199,138	567,972	10,827	-	1,402,986
الاستهلاك للسنة	58,468	4,621	16,068	1,139	-	80,296
استبعادات / شطب	-	(29,343)	(8,480)	(186)	-	(38,009)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	683,517	174,416	575,560	11,780	-	1,445,273
صافي القيمة الدفترية						
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	468,947	17,500	34,820	1,555	7,113	529,935

تستأجر المجموعة فروعاً وأجهزة صراف آلي ومركبات وأجهزة حاسب آلي. إن المعلومات حول عقود الإيجار التي تكون المجموعة فيها مستأجراً مبينة أدناه.

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري	مركبات ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2025				
موجودات حق الانتفاع في 1 يناير	133,901	115	959	134,975
إضافات / استبعادات	10,134	106	2,168	12,408
تكلفة الاستهلاك للسنة	(22,545)	(117)	(810)	(23,472)
الرصيد في 31 ديسمبر	121,490	104	2,317	123,911

	أراضي ومباني ألف ريال قطري	أثاث ومعدات ألف ريال قطري	مركبات ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2024				
موجودات حق الانتفاع في 1 يناير	189,150	28	3,898	193,076
إضافات / استبعادات	(28,795)	332	(2,099)	(30,562)
تكلفة الاستهلاك للسنة	(26,454)	(245)	(840)	(27,539)
الرصيد في 31 ديسمبر	133,901	115	959	134,975

15. أرصدة مستحقة إلى البنوك

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
حسابات جارية	**74,191**	316,570
قروض قصيرة الأجل من البنوك	**5,862,082**	13,083,519
قروض إعادة الشراء	**18,922,910**	17,073,045
فوائد مستحقة الدفع	**186,163**	177,793
	25,045,346	30,650,927

16. ودائع العملاء

أ. وفقاً للنوع

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**10,990,097**	9,680,873
ودائع ادخارية	**2,744,833**	2,478,583
ودائع لأجل	**43,596,485**	38,232,049
فوائد مستحقة الدفع	**409,012**	460,271
	57,740,427	50,851,776

ب. وفقاً للقطاع

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
هيئات حكومية وشبه حكومية	**25,550,350**	19,086,854
أفراد	**12,882,151**	11,756,951
شركات	**16,323,101**	17,220,666
مؤسسات مالية غير مصرفية	**2,575,813**	2,327,034
فوائد مستحقة الدفع	**409,012**	460,271
	57,740,427	50,851,776

17. سندات دين

أصدرت المجموعة سندات دين ثانوية وسندات ضمان رئيسية غير مضمونة على النحو الآتي:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
سندات كبيرة مضمونة	**9,451,071**	3,787,647
فوائد مستحقة الدفع	**118,520**	44,574
	9,569,591	3,832,221

إيضاح

أصدرت المجموعة 2,470 مليون دولار أمريكي و500 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 1,045 مليون دولار أمريكي) ديون كبيرة غير مضمونة بموجب برنامج السندات الأوروبيّة متوسّطة الأجل المحدَّث.

تراوحت آجال استحقاق سندات الضمانات الرئيسية من 2 إلى 5 سنوات (2024: من 3 إلى 5 سنوات) وتحمل متوسط تكاليف اقتراض ثابتة 2.38٪ وحتى 5.25٪ سنوياً (2024: 2.38% وحتى 5.25% سنوياً).

يوضح الجدول أدناه حركة أوراق الدين الصادرة عن المجموعة كما في نهاية فترة التقرير:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير	**3,832,221**	2,588,373
الإصدارات	**5,689,138**	1,984,618
صافي التسديدات /الإطفاء	**(70,288)**	(785,344)
فوائد مستحقة الدفع	**118,520**	44,574
	9,569,591	3,832,221

يوضح الجدول أدناه محفظة استحقاق أوراق الدين القائمة كما في نهاية فترة التقرير.

سنة الاستحقاق	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
2026	**1,938,811**	1,833,640
2027	**710,076**	164,941
2028	**500,000**	-
2029	**1,809,046**	1,833,640
2030	**2,807,362**	-
2031	**1,804,296**	-
الإجمالي	**9,569,591**	3,832,221

18. قروض أخرى

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
تسهيلات القرض لأجل	**8,953,495**	7,315,568
فوائد مستحقة الدفع	**63,808**	81,092
	9,017,303	7,396,660

يتم تحديد تسهيلات القروض لأجل بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي وتحمل متوسط تكاليف قروض تتراوح من 2.50% إلى 5.25% سنويًا (2024: من 5.12% إلى 6.39% سنويًا).

يوضح الجدول أدناه حركة أوراق الدين الصادرة عن المجموعة كما في نهاية فترة التقرير:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير	**7,396,660**	5,928,455
إصدارات خلال السنة	**4,616,595**	4,733,950
صافي التسديدات /الإطفاء	**(3,059,760)**	(3,346,837)
فوائد مستحقة الدفع	**63,808**	81,092
	9,017,303	7,396,660

يوضح الجدول أدناه محفظة استحقاق القروض الأخرى القائمة في نهاية فترة التقرير.

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
حتى سنة واحدة	**792,108**	3,039,459
من سنة واحدة إلى 3 سنوات	**8,225,195**	4,357,201
أكثر من 3 سنوات	**-**	-
	9,017,303	7,396,660

يوضح الجدول أدناه محفظة استحقاق القروض الأخرى القائمة كما في نهاية فترة التقرير.

سنة الاستحقاق	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
2025	**-**	2,991,160
2026	**792,108**	177,765
2027	**5,189,218**	4,227,735
2028	**3,035,977**	-
الإجمالي	**9,017,303**	7,396,660

19. مطلوبات أخرى

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
مصروفات دائنة مستحقة	**57,359**	71,921
مخصص مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح 1)	**181,324**	173,137
صندوق مدخرات تقاعد الموظفين	**29,532**	31,073
ضريبة مستحقة الدفع	**114,531**	14,228
القيمة العادلة السالبة للمشتقات (إيضاح 34)	**395,540**	326,772
إيرادات غير مكتسبة	**116,067**	147,348
هوامش نقدية	**576,000**	456,380
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**13,238**	17,254
أرصدة غير مطالب بها	**10,814**	7,415
تحويل مقترح للصندوق الاجتماعي والرياضي	**22,991**	21,286
مطلوبات الإيجار (إيضاح 2)	**139,401**	147,696
مخصص الانخفاض في القيمة لارتباطات القروض والضمانات المالية	**445,605**	579,056
خطابات الاعتماد	**292,008**	214,306
دائنين متنوعين	**216,301**	215,840
أخرى	**529,978**	218,810
الإجمالي	**3,140,689**	2,642,522

إيضاح 1 - مخصص مكافآت نهاية الخدمة

فيما يلي حركة مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**173,137**	160,840
مخصص للسنة	**27,893**	27,838
مخصصات مستخدمة خلال السنة	**(19,706)**	(15,541)
الرصيد في 31 ديسمبر	**181,324**	173,137

إيضاح2- - مطلوبات الإيجار

يوضح الجدول أدناه استحقاق مطلوبات الإيجار:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
تصل إلى 1 سنة	**24,279**	22,348
فوق 1 سنة	**115,122**	125,348
مجموع	**139,401**	147,696

20. حقوق الملكية

أ. رأس المال

عدد الأسهم العادية المصرَّح به (بالآلاف)	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
قيد الإصدار في بداية سنة التقرير	**3,100,467**	3,100,467
قيد الإصدار في ٣١ ديسمبر	**3,100,467**	3,100,467

في 31 ديسمبر 2025، يتكون رأس المال المصرح به من 3,100,467 ألف سهم عادي (2024: 3,100,467 ألف سهم عادي). إن لهذه الأدوات قيمة اسمية قدرها 1 ريال قطري (2024: 1 ريال قطري) وجميع الأسهم المصدرة مدفوعة بالكامل.

يحق لحملة الأسهم العادية الحصول على توزيعات أرباح وفقاً لما يتم الإعلان عنه من وقت لآخر، ويحق لهم الحصول على صوت واحد لكل سهم في اجتماعات المجموعة.

ب. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012، يتعين تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي حتى يعادل الاحتياط القانوني 100% من رأس المال المدفوع. ولا يُسمح للبنك بتوزيع هذا الاحتياطي إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وبصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتضمن الاحتياطي القانوني علاوة إصدار الأسهم المستلمة عند إصدار أسهم جديدة وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وبصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021.

ج. احتياطي مخاطر

وفقاً للوائح مصرف قطر المركزي، يتوجّب توفر 2.5% كحد أدنى من صافي القروض والسلف للعملاء، باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة، كاحتياطي مخاطر لتغطية أي مطلوبات محتملة.

قامت المجموعة بتحويل 177 مليون ريال قطري إلى احتياطي المخاطر خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 35 مليون ريال قطري).

د. احتياطي القيمة العادلة

يشتمل هذا الاحتياطي على تغييرات القيمة العادلة المعترف بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف ريال قطري	تحوطات التدفقات النقدية ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير	(115,847)	-	(115,847)
أثر إعادة التقييم	1,070,386	-	1,070,386
معاد تصنيفه لبيان الدخل	(584,146)	-	(584,146)
صافي الحركة خلال السنة	486,240	-	486,240
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025 *	370,393	-	370,393

	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف ريال قطري	تحوطات التدفقات النقدية ألف ريال قطري	الإجمالي ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير	(86,452)	-	(86,452)
أثر إعادة التقييم	(624,592)	-	(624,592)
معاد تصنيفه لبيان الدخل	595,197	-	595,197
صافي الحركة خلال السنة	(29,395)	-	(29,395)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024*	(115,847)	-	(115,847)

* يشمل صافي الخسارة المحققة من استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

هـ. تياطي تحويل عملات أجنبية

يتضمن احتياطي تحويل العملات جميع فروق صرف العملات الأجنبية الناشئة من تحويل العمليات الأجنبية في البيانات المالية.

و. توزيعات الأرباح المقترحة

اقترح مجلس إدارة المجموعة توزيع أرباح نقدية قدرها 15% من رأس المال المدفوع بقيمة 465 ريال قطري – 0.15 ريال قطري للسهم الواحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 10% من رأس المال المدفوع بقيمة 310 مليون ريال قطري - 0.10 ريال قطري للسهم الواحد) وهو أمر يخضع للموافقة في الاجتماع العام السنوي للمساهمين.

ز. أدوات مالية كرأس مال اضافي شريحة 1

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
صدر في 31 ديسمبر 2013	2,000,000	2,000,000
صدر في 30 يونيو 2015	2,000,000	2,000,000
	4,000,000	4,000,000

في 31 ديسمبر 2013، أصدرت المجموعة سندات من الفئة الأولى من رأس المال التنظيمي بإجمالي 2 مليار ريال قطري. في 30 يونيو 2015، أصدرت المجموعة سندات من الفئة الأولى من رأس المال التنظيمي بإجمالي 2 مليار ريال قطري. هذه السندات دائمة، وثانوية، وغير مضمونة، وقد تم تسعير كل منها بسعر فائدة ثابت للسنوات الست الأولى وسيتم إعادة تسعيرها بعد ذلك. تعد القسيمة تقديرية ولا يُعتبر الحدث المتعلق بعدم السداد تعثّراً. لا تحمل السندات تاريخ استحقاق وقد تم تصنيفها ضمن رأس المال من الفئة الأولى. قد يطلب من البنك شطب السند، في حالة بدء إمتصاص الخسارة. تم تصنيف سندات من الفئة الأولى من رئس المال التنظيمي ضمن حقوق الملكية الإجمالية. وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 32: الأدوات المالية – التصنيف. هذه الأوراق المالية قابلة للاسترداد وفقًا لتقدير البنك فقط.

21. إيرادات الفوائد

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
أرصدة لدى مصارف مركزية	59,296	41,311
أرصدة مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية غير بنكية	483,322	312,165
سندات دين	1,732,836	1,820,344
قروض وسلف مقدمة للعملاء	3,809,382	4,183,571
	6,084,836	6,357,391

تتضمن المبالغ المذكورة أعلاه إيرادات الفوائد محسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية التي تتعلق بالبنود الآتية:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	4,652,561	4,880,033
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,432,275	1,477,358
الإجمالي	6,084,836	6,357,391

22. مصروفات الفوائد

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
أرصدة مستحقة إلى البنوك وقروض الأخرى	1,831,580	1,881,500
ودائع العملاء	2,012,794	2,337,799
سندات دين	268,941	143,508
أخرى	4,085	2,820
	4,117,400	4,365,627

تمثل المبالغ الأخرى مصروفات الفوائد المتعلقة بالموجودات المؤجرة.

23. إيرادات رسوم وعمولات

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الرسوم المرتبطة بالائتمان	**99,594**	95,468
رسوم الوساطة	**875**	358
رسوم الخدمات البنكية	**505,031**	447,573
عمولة على التسهيلات غير الممولة	**75,759**	102,924
أخرى	**59,613**	27,964
	740,872	674,287

24. مصروفات رسوم وعمولات

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
رسوم بنكية	**795**	336
الرسوم المرتبطة بالبطاقات	**316,481**	258,611
أخرى	**10,680**	13,405
	327,956	272,352

25. صافي أرباح من عملات أجنبية

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
التعامل في العملات الأجنبية	**8,299**	9,852
إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات	**113,730**	129,875
	122,029	139,727

26. صافي الإيرادات من استثمارات في أوراق مالية

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
صافي أرباح من بيع استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**38,938**	32,975
إيرادات توزيعات الأرباح	**40,888**	58,572
تغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الخسارة	**8,341**	3,254
	88,167	94,801

27. الإيرادات التشغيلية الأخرى

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
إيرادات الإيجارات	**8,496**	12,181
أخرى	**19,283**	10,661
	27,779	22,842

28. تكاليف الموظفين

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
رواتب الموظفين	**560,607**	521,188
مساهمة البنك في صندوق التقاعد	**11,060**	10,214
مكافآت نهاية الخدمة	**27,893**	27,838
تكلفة البرامج التدريبية	**1,462**	1,377
	601,022	560,617

29. مصروفات أخرى

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
مصاريف دعاية وتسويق	**59,459**	20,211
أتعاب مهنية*	**54,296**	74,491
نفقات قانونية	**9,637**	19,863
اتصالات وتأمين	**36,896**	37,113
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**22,500**	22,500
إيجار وصيانة	**14,155**	31,569
مصاريف أنظمة آلية	**61,985**	61,225
مطبوعات وقرطاسية	**3,053**	2,964
تكاليف السفر والترفيه	**5,934**	5,827
أخرى	**118,127**	93,458
	386,042	369,221

*** ضمان أتعاب التدقيق**

بلغ إجمالي أتعاب التدقيق القانوني للسنة 2 مليون ريال قطري (2024: 1.5 مليون ريال قطري)، بينما بلغت أتعاب خدمات التأكيد الأخرى والخدمات الأخرى 0.6 مليون ريال قطري (2024: 0.6 مليون ريال قطري) و1.4 مليون ريال قطري (2024: 1.7 مليون ريال قطري) على التوالي. وبلغ إجمالي المقابل المادي للخدمات التي قدمها المدققون للسنة 4.1 مليون ريال قطري (2024: 3.8 مليون ريال قطري).

30. ضريبة الدخل

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
مصروف الضريبة الحالية		
السنة الحالية	**12,552**	6,814
ضريبة الركيزة الثانية - قطر	**92,144**	-
ضريبة الركيزة الثانية- خارج قطر	**1,908**	-
مصروف الضريبة الحالية	**106,604**	6,814
مصروفات الضريبة المؤجلة		
عكس الضريبة المؤجلة على حساب شطب القروض	**-**	-
مصروف ضريبة الدخل	**106,604**	6,814

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
الربح قبل الضريبة	**923,203**	858,270
ناقصاً منه: الربح غير الخاضع للضريبة	**90,054**	799,720
الربح الخاضع للضريبة	**842,149**	58,550
معدل الضريبة الفعلي	**%12.66**	%11.64
الضريبة المحسوبة بناءً على معدل الضريبة الحالي (المعدل الفعلي)	**106,604**	6,814

تخضع المجموعة للحد الأدنى العالمي من ضريبة التكميلية بموجب تشريع ضريبة الركيزة الثانية. وتتعلق هذه الضريبة التكميلية بعمليات المجموعة في دولة قطر ودولة الكويت.

في ديسمبر 2021، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد نموذجية لإطار ضريبي عالمي جديد بحد أدنى 15% (الركيزة الثانية)، وقد أصدرت حكومات عديدة حول العالم، أو هي بصدد إصدار، تشريعات ذات صلة بهذا الإطار. وقد قامت قطر بتطبيق إطار الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في قانونها المحلي بموجب القانون رقم 22 لسنة 2024، الذي يُعدّل قانون ضريبة الدخل رقم 24 لسنة 2018 .

في 27 مارس 2025، نُشر القانون في الجريدة الرسمية لدولة قطر، والذي يُدخل قاعدة إدراج الدخل وضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2025 أو بعده. وبموجب هذا التشريع، طبقت قطر آليتين من آليات الركيزة الثانية: (أ) قاعدة إدراج الدخل، التي تلزم الكيان الأم القطري النهائي بدفع ضريبة إضافية عن الكيانات الأجنبية المكونة له والتي تخضع لضرائب منخفضة؛ و(ب) الحد الأدنى للضريبة الإضافية المحلية، الذي يضمن خضوع الأرباح المحققة في قطر لضريبة فعلية دنيا بنسبة 15 %، مما يمنع إعادة تخصيص حقوق فرض الضرائب إلى ولايات قضائية أخرى.
في 23 مايو 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 «ضرائب الدخل»، مُدخلاً استثناءً مؤقتاً إلزامياً من متطلبات هذا المعيار، بموجبه لا يُلزم الكيان بالاعتراف أو الإفصاح عن معلومات تتعلق بأصول والتزامات الضرائب المؤجلة المرتبطة بقواعد الركيزة الثانية المقترحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح. وقد طبّقت المجموعة هذا الاستثناء الإلزامي على الاعتراف والإفصاح عن معلومات تتعلق بموجودات ومطلوبات الضرائب المؤجلة الناشئة عن ضرائب الدخل بموجب الركيزة الثانية.

وتواصل المجموعة مراقبة تطورات القواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية في قطر وغيرها من الولايات القضائية ذات الصلة، والتي قد تؤثر على حسابات الضرائب المستقبلية والتزامات الامتثال.

31. عائد السهم من الأرباح

يتم احتساب ربحية السهم للمجموعة بتقسيم ربح السنة العائد إلى المساهمين (يتم تعديله لاحقاً للقسائم على أدوات رأس المال الإضافي من الفئة الأولى) للمجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
ربح السنة العائد إلى مساهمي المجموعة	**825,599**	851,456
مخصوماً: الفائدة على أدوات رأس المال من الفئة الأولى	**-**	-
صافي الربح العائد إلى مساهمي المجموعة	**825,599**	851,456
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	**3,100,467**	3,100,467
عائد السهم (ريال قطري) - الأساسي والمخفف	**0.27**	0.27

لو حصلت المجموعة على موافقة مصرف قطر المركزي على أدوات رأس المال من الفئة الأولى قبل نهاية فترة التقرير، لكانت ربحية السهم على النحو الآتي:

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
صافي الربح العائد إلى مساهمي المجموعة	**825,599**	851,456
مخصوماً: الفائدة على أدوات رأس المال من الفئة الأولى الخاضعة لموافقة	**(190,000)**	(190,000)
مصرف قطر المركزي	**635,599**	661,456
صافي الربح المعدل العائد إلى مساهمي المجموعة	**3,100,467**	3,100,467
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	**0.21**	0.21
عائد السهم (ريال قطري) - الأساسي والمخفف		

عدد الأسهم بآلاف الأسهم	**2025**	2024
المتوسط المرجح لعدد الأسهم في 31 ديسمبر	**3,100,467**	3,100,467

32. المطلوبات المحتملة والارتباطات الأخرى

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
المطلوبات المحتملة		
تسهيلات خارج بيان المركز المالي	**10,962,231**	11,602,583
ضمانات	**2,457,209**	1,035,921
خطابات اعتماد	**4,166,720**	1,595,530
تسهيلات قروض غير مستغلة	**17,586,160**	14,234,034

الارتباطات الأخرى		
الأدوات المالية المشتقة:	8,970,995	**7,557,831**
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	27,363,465	**23,593,464**
عقود مبادلة أسعار الفائدة	36,334,460	**31,151,295**
الإجمالي	53,920,620	**45,385,329**

الأدوات المالية المشتقة

تنعكس الأدوات المشتقة بقيمتها العادلة ويتم عرضها ضمن الارتباطات الأخرى بقيمتها الاسمية.

التسهيلات غير المستغلة

تمثل الارتباطات لتمديد مدة الائتمان ارتباطات تعاقدية بصرف قروض ومبالغ ائتمانية متجددة. تنتهي معظم تلك الارتباطات خلال سنة واحدة. بما أن الارتباطات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

الضمانات والاعتمادات المستندية

تُلزم خطابات الضمان والاعتمادات المستندية المجموعة بالدفع بالنيابة عن العملاء عند وقوع حدث معيّن. لدى خطابات الضمان والاعتمادات المستندية الجاهزة للسحب نفس مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

الدعاوى المرفوعة ضد البنك

هناك بعض الدعاوى القضائية والقضايا القانونية ضد المجموعة في سياق الأعمال العادية. في رأي إدارة المجموعة والمستشارين القانونيين ، فإن مستوى المخصصات ضد هذه الحالات كافٍ للوفاء بالالتزامات المتعلقة بهذه الحالات في نهاية العام.

33. النقد وشبه النقد

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية*	**2,188,395**	2,360,576
مبالغ مستحقة خلال 3 أشهر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**1,954,135**	1,539,456
	4,142,530	3,900,032

* لا يتضمن نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية احتياطي النقد الإلزامي.

34. المشتقات

المبالغ الاسمية / المتوقعة حسب الاستحقاق

	القيمة العادلة الموجبة ألف ريال قطري	القيمة العادلة السالبة ألف ريال قطري	القيمة الاسمية ألف ريال قطري	خلال 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - 12 شهراً ألف ريال قطري	سنة إلى 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2025							
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	41,152	11,395	8,951,916	7,274,941	1,676,975	-	-
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	47	47	19,079	19,079	-	-	-
خيارات	41,199	11,442	8,970,995	7,294,020	1,676,975	-	-
مشتقات محتفظ بها لتحوطات القيمة العادلة							
عقود مبادلة أسعار الفائدة	1,022,377	384,098	27,363,465	307,707	500,706	14,308,281	12,246,771
الإجمالي	1,063,576	395,540	36,334,460	7,601,727	2,177,681	14,308,281	12,246,771

المبالغ الاسمية / المتوقعة حسب الاستحقاق

	القيمة العادلة الموجبة ألف ريال قطري	القيمة العادلة السالبة ألف ريال قطري	القيمة الاسمية ألف ريال قطري	خلال 3 أشهر ألف ريال قطري	3 أشهر - 12 شهراً ألف ريال قطري	سنة إلى 5 سنوات ألف ريال قطري	أكثر من 5 سنوات ألف ريال قطري
في 31 ديسمبر 2024							
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة							
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	9,753	201,973	7,557,831	5,660,490	1,456,637	440,704	-
مشتقات محتفظ بها لتحوطات القيمة العادلة							
عقود مبادلة أسعار الفائدة	1,217,521	124,799	23,593,464	-	-	433,521	23,159,943
الإجمالي	1,227,274	326,772	31,151,295	5,660,490	1,456,637	874,225	23,159,943

35. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الطرفين القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. وتشمل الأطراف ذات العلاقة الكيانات التي تمارس المجموعة عليها نفوذاً جوهرياً والمساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة. تدخل المجموعة في معاملات وترتيبات واتفاقيات تشمل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والجهات ذات العلاقة في سياق الأعمال الاعتيادية على أسعار الفائدة التجارية والعمولات مع متطلبات الضمانات.

كانت معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة على النحو الآتي:

2025	شركة زميلة ألف ريال قطري	أعضاء مجلس الإدارة ألف ريال قطري	موظفي الإدارة العليا ألف ريال قطري
الموجودات			
القروض والسلف المقدمة للعملاء	-	1,121,307	19,571
استثمار في شركة زميلة	10,567	-	-
المطلوبات			
ودائع العملاء	-	578,769	7,503
البنود غير الممولة			
المطلوبات المحتملة والارتباطات الأخرى	-	60,673	-
بنود بيان الدخل			
إيرادات الفوائد والعمولات وإيرادات أخرى	-	54,049	545
الفوائد والعمولات والمصروفات الأخرى	-	13,237	211
الحصة في النتائج	759	-	-

2024	شركة زميلة ألف ريال قطري	أعضاء مجلس الإدارة ألف ريال قطري	موظفي الإدارة العليا ألف ريال قطري
الموجودات			
القروض والسلف المقدمة للعملاء	-	1,014,069	6,784
استثمار في شركة زميلة	10,440	-	-
المطلوبات			
ودائع العملاء	8,909	487,884	8,909
البنود غير الممولة			
المطلوبات المحتملة والارتباطات الأخرى	-	47,978	-
بنود بيان الدخل			
إيرادات الفوائد والعمولات وإيرادات أخرى	-	66,456	246
الفوائد والعمولات والمصروفات الأخرى	-	16,883	278
الحصة في النتائج	679	-	-

ليس لدى المجموعة قروض وسلفيات ممنوحة لأي شركة زميلة أو للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5 % من الأسهم.
إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف لموظفي الإدارة العليا ومجلس الإدارة ضئيلة.

تتكون مكافآت موظفي الإدارة العليا (بما في ذلك مجلس الإدارة) للسنة من:

2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
71,066	69,067
2,283	2,686
73,349	71,753

رواتب ومنافع أخرى
مكافأة نهاية الخدمة وصندوق مدّخرات التقاعد

36. إدارة الصناديق

حصلت المجموعة على ترخيص مصرف قطر المركزي كمؤسس لصندوق متداول في البورصة مدرج في بورصة قطر.

كجزء من الأنشطة الاستثمارية للمجموعة، تمتلك المجموعة، بصفتها المؤسس، استثمارات بقيمة 25.6 مليون ريال قطري او 6.02% (2024: 25.1 مليون ريال قطري او 5.99%) من مؤشر بورصة قطر للصناديق المتداولة (QETF). لم يتم توحيد البيانات المالية لهذه الصناديق مع البيانات المالية للمجموعة حيث لا تمتلك هذه الصناديق حق الرجوع للموجودات العامة للمجموعة وليس للمجموعة حق الرجوع إلى موجودات الصناديق. ومع ذلك، فإن حصة المجموعة في حقوق الملكية في هذه الصناديق مدرجة في الاستثمارات في الأوراق المالية للمجموعة.

البيانات المالية للشركة الأم
المعلومات التكميلية للبيانات المالية
بيان المركز المالي - البنك

2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
5,988,800	5,887,428
7,021,531	6,780,365
67,722,141	60,983,523
36,683,641	34,097,295
2,105,093	1,769,802
110,567	110,440
423,233	529,628
120,055,006	110,158,481

الموجودات
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
أرصدة مستحقة من البنوك
قروض وسلف مقدمة للعملاء
استثمارات في أوراق مالية
موجودات أخرى
استثمار في شركة زميلة وشركة تابعة
ممتلكات وأثاث ومعدات
إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
المطلوبات		
أرصدة مستحقة إلى البنوك	**25,045,346**	30,650,927
ودائع العملاء	**57,795,583**	50,915,182
سندات دين	**9,569,591**	3,832,221
قروض أخرى	**9,017,303**	7,396,660
مطلوبات أخرى	**3,131,121**	2,634,426
إجمالي المطلوبات	**104,558,944**	95,429,416
حقوق الملكية		
رأس المال	**3,100,467**	3,100,467
احتياطي قانوني	**5,080,853**	5,080,853
احتياطي مخاطر	**1,628,600**	1,451,600
احتياطي القيمة العادلة	**373,248**	(111,226)
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(92,541)**	(86,296)
أرباح مدورة	**1,405,435**	1,293,667
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**11,496,062**	10,729,065
أدوات كرأس مال إضافي شريحة 1	**4,000,000**	4,000,000
إجمالي حقوق الملكية	**15,496,062**	14,729,065
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**120,055,006**	110,158,481

بيان الدخل - البنك

	2025 ألف ريال قطري	2024 ألف ريال قطري
إيرادات الفوائد	**6,084,836**	6,357,391
مصروفات الفوائد	**(4,119,194)**	(4,367,592)
صافي إيرادات الفوائد	**1,965,642**	1,989,799
إيرادات رسوم وعمولات	**740,872**	674,287
مصروفات رسوم وعمولات	**(327,956)**	(272,352)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**412,916**	401,935
صافي أرباح من عملات أجنبية	**122,029**	139,727
صافي إيرادات من استثمارات في أوراق مالية	**88,167**	94,801
إيرادات تشغيلية أخرى	**29,790**	23,690
	239,986	258,218
صافي الإيرادات التشغيلية	**2,618,544**	2,649,952
تكاليف الموظفين	**(587,785)**	(546,034)
استهلاك	**(70,038)**	(80,166)
صافي استرداد / (خسائر الانخفاض) في قيمة الاستثمارات في أوراق مالية	**246**	(17,004)
صافي خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف المقدمة للعملاء	**(738,035)**	(702,028)
صافي استرداد / (خسائر الانخفاض) في قيمة التسهيلات المالية الأخرى	**103,763**	(67,521)
مصروفات أخرى	**(410,415)**	(392,478)
إجمالي المصروفات والانخفاض في القيمة	**(1,805,231)**	(1,805,231)
ربح قبل الضريبة	**916,280**	844,721
مصروف ضريبة الدخل	**(105,233)**	(5,694)
ربح السنة	**811,047**	839,027

تقريـر مجلـس الإدارة
عـن السنـــة المـاليـــة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

واصل بنك الدوحة إحراز تقدمٍ ملموس في تنفيذ برنامج التحول «هِمّة»، الذي أُطلق في عام 2023 كمبادرة مؤسسية شاملة على مستوى البنك، تهدف إلى بناء مؤسسة مصرفية مستقرة ومستدامة ومبتكرة، قادرة على تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين، والمساهمة بفاعلية في دعم الاقتصاد القطري.
ويرتكز هذا التحول على ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تتمثل في تعزيز استقرار البنك واستدامته، وتطوير أعماله الأساسية بما يدعم تحقيق النمو المستقبلي وتعظيم الربحية، وتعجيل مسيرة التحول الرقمي وتطوير تكنولوجيا المعلومات بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء. وخلال عام 2025، شهد تنفيذ هذه الأولويات تقدماً ملموساً، مدعوماً بتركيز استراتيجي واضح من الإدارة العليا، وتعزيز فعالية منظومة الضوابط المؤسسية، والالتزام بالتنفيذ المنهجي والمتسق عبر مختلف قطاعات البنك ووظائفه.

ومع استمرار التقدم في مسيرة التحول، حقق البنك تطوراً ملحوظاً في أدائه المالي والتشغيلي، تجلّى في إنجازات بارزة شملت تحقيق تقدم جوهري في المؤشرات المالية الرئيسية، وفي مقدمتها صافي الربح، وسعر السهم، وتعزيز قوة ومتانة الميزانية العمومية. كما حقق سهمه أعلى نسبة ارتفاع بين البنوك المدرجة في دولة قطر خلال العام ذاته، بما يعكس بوضوح الأثر الإيجابي لمبادرات التحول، ويؤكد تنامي ثقة المستثمرين. وعلاوة على ذلك، أسهم تركيز البنك على تطوير أنظمته الأساسية وتسريع وتيرة التحول الرقمي في الارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز الصورة المؤسسية للعلامة التجارية. وقد تحقق نجاح برنامج التحول «هِمّة» بفضل استقطاب كفاءات قيادية متميزة، وترسيخ ثقافة مؤسسية أكثر فاعلية، وتعزيز التواصل البنّاء مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات التنظيمية والعملاء والمساهمون.

ويُمثّل برنامج التحول «هِمّة» محطةً محورية في مسيرة بنك الدوحة نحو تحقيق التميز المستدام، كما يعكس التقدم المحرز خلال عام 2025 التزام البنك الراسخ بتعظيم القيمة المقدمة لجميع أصحاب المصلحة وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة على مستوى المنطقة.
وخلال العام، عززت إدارة البنك تركيزها على إدارة المواهب، إدراكاً منها لدورها المحوري باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتمكين أجندة التحول الاستراتيجي. كما واصل البنك الاستثمار في تنمية الكفاءات البشرية من خلال إدارة التعلّم والتطوير، بما يسهم في ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التحسين المستمر والارتقاء بالأداء. وفي هذا الإطار، ركزت مبادرات التقطير على استقطاب الكفاءات الوطنية القطرية وتنميتها بما يدعم متطلبات القيادة المستقبلية، وذلك من خلال إتاحة فرص التعرف على مختلف مجالات الأعمال المصرفية، إلى جانب توفير برامج تطوير عملية قائمة على الخبرة التطبيقية والتدريب المباشر في بيئة العمل.

ويباشر بنك الدوحة أعماله من خلال مقره الرئيسي في الدوحة بدولة قطر، وعبر شبكة محلية تضم 14 فرعاً داخل الدولة، ومركزين لخدمات الشركات، وفرعاً متخصصاً للخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة إلى الفروع الإلكترونية والقنوات الرقمية. وعلى الصعيد الدولي، يمتلك البنك فروعاً خارجية في كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وجمهورية الهند، إضافةً إلى مكاتب تمثيلية في عدد من الأسواق العالمية الرئيسية، من بينها المملكة المتحدة وسنغافورة وتركيا والصين واليابان وبنغلاديش وجنوب أفريقيا ونيبال.
كما ويمتلك البنك أيضا شركة شرق للتأمين وهي شركة تابعة مملوكة للبنك بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك حصة استراتيجية تبلغ 35.29% من رأس مال شركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وهي شركة وساطة هندية تمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

الأداء المـالـــي:

تمكّن البنك من تحقيق نتائج مالية مميزة كما أظهرت البيانات المالية المدققة لعام 2025. حيث حقق صافي ربح بلغ 932 مليون ريال قطري وذلك قبل احتساب الضريبة مسجّلًا نموًا بنسبة 8.6% مقارنة بالعام السابق. وبعد تكوين مخصص الضريبة بقيمة 106 مليون ريال قطري، بلغ صافي الربح 826 مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي الموجودات 120.2 مليار ريال قطري بنسبة نمو 9% مقارنة بالعام السابق، أما صافي القروض والسلف فقد بلغ 67.7 مليار ريال قطري مسجلاً نمو بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق. كما شهدت ودائع العملاء نمواً بمقدار 6.9 مليار ريال قطري أي بنسبة 13.5% لتصل إلى 57.7 مليار ريال قطري. وقد بلغت محفظة الاستثمار 36.8 مليار ريال قطري لتسجل بذلك نمواً بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين مبلغ 15.6 مليار ريال قطري بزيادة قدرها 5.3% مقارنة بالعام السابق. كما حقق البنك نسبة كفاية رأس مال قوية بلغت 18.94٪.
وبلغ صافي الدخل التشغيلي لهذا العام 2.6 مليار ريال قطري، فيما ارتفع صافي دخل الرسوم والعمولات بنسبة 2.7% ليصل إلى 413 مليون ريال قطري. كما بلغ العائد على السهم من الأرباح 0.27 ريال قطري، في حين سجّل العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 5.89%، وبلغ العائد على متوسط الموجودات 0.72%. واعتماداً على هذه النتائج، فقد اتخذ المجلس قراراً برفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع (0.15) ريال قطري للسهم الواحد.

المنتجات والخدمات:

خلال عام 2025، واصل البنك التزامه بتعزيز القيمة المقدمة للعملاء من خلال تطوير وتحسين منتجات الخدمات المصرفية للأفراد والبطاقات البنكية والتمويل، مع التركيز المستمر على تحقيق نمو نوعي وضمان موثوقية الخدمات. وقد جرى تفعيل خدمة الانضمام الرقمي للعملاء الجدد، وتمديد نطاق خدمات الخدمة الذاتية عبر تطبيق الجوال المصرفي، إلى جانب تطوير العروض المشتركة مع الشركاء، بما يدعم استقطاب العملاء وتعزيز معدلات الإنفاق. وفي مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للمعاملات العالمية، واصل البنك مسيرة التحول الرقمي من خلال منصة «تدبير» وتطبيق الجوال المصرفي للشركات، ولا سيما في مجال التمويل التجاري، بما يعزز الانتقال من المعاملات التقليدية إلى التفاعلات الرقمية. كما واصلت أنشطة الخدمات المصرفية للشركات والقطاع العام دعم نمو الأعمال من خلال إدارة العلاقات الاستراتيجية، وتقديم الخدمات المصرفية للمعاملات، وتوفير حلول متكاملة لإدارة النقد. وفي قطاع الخزينة والاستثمار، رسّخ البنك حضوره في أسواق رأس المال من خلال تنفيذ عدة إصدارات خلال العام، إضافة إلى إصدار سندات مستدامة. كما أبرم البنك عدداً من الشراكات الاستراتيجية بما يضمن مواصلة تطوير منتجات وحلول مبتكرة تتمحور حول احتياجات العملاء.

الحوكمةالبيئية والاجتماعية والمؤسسية في بنك الدوحة

خلال عام 2025، واصل البنك تعزيز مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تحت إشراف مجلس الإدارة، مع تعميق دمج مخاطر المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، وتعزيز مستوى الإفصاحات، وتنفيذ إصدار سندات مستدامة في إطار برنامج التمويل المستدام الخاص بالبنك.

الخطط المستقبلية للبنك:

اعتبارًا من عام 2026 وما بعده، يتطلع البنك إلى البناء على الأسس الراسخة التي أرساها برنامج «هِمّة» للتحول. ومع اكتمال العديد من مبادرات التحول أو اقترابها من مراحل التنفيذ النهائية، تتجه أولوياتنا حاليًا نحو الحفاظ على زخم التحول وتعظيم العوائد المتحققة منه. كما تظل الابتكارات الرقمية ركيزة محورية في مسيرة التحول؛ وعليه، سنواصل إعطاء الأولوية للاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الكفاءات البشرية، إدراكًا لدورهما الجوهري كعوامل تمكينية لتحقيق النمو المستدام للبنك.
وندرك بوضوح أن التغيرات على الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية الكلية والتكنولوجية، إلى جانب التحولات العالمية الأخرى، يمكنها إحداث تأثير جوهري على القطاع المصرفي والمنظومة الأوسع للخدمات المالية. وانطلاقًا من ذلك، ستظل إدارة المخاطر ورأس المال محورًا استراتيجيًا يحظى بأولوية قصوى لدى البنك. وفي ظل الوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي، يواصل بنك الدوحة التزامه الراسخ بالأتمتة والتحول الرقمي والابتكار، معتمدًا على أحدث التقنيات الناشئة لتقديم حلول مبتكرة تتمحور حول تلبية احتياجات العملاء. كما أن النهج الرائد والاستباقي الذي يتبناه مصرف قطر المركزي في تنظيم التقنيات الثورية يُعد عاملاً حاسمًا يدعم البنك في تبني حلول متطورة تُعزز ريادته في القطاع المصرفي.
وبالإضافة إلى تركيزنا الاستراتيجي على التكنولوجيا، فإننا نلتزم تمامًا بتحقيق الاستدامة كجزء لا يتجزأ من رؤيتنا المستقبلية. ففي عام 2026 وما بعده، سيواصل البنك دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن استراتيجيته وإدارة مخاطره وأنشطته التشغيلية، مع الإشراف المستمر من مجلس الإدارة والتركيز على الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتعزيز فرص التمويل المستدام.
وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الخدمات المالية، والذي دخل حقبة جديدة تتسم بالتحول الرقمي، وتزايد أهمية متطلبات الاستدامة، واشتداد حدة المنافسة، وتطوُّر اللوائح التنظيمية، يظل بنك الدوحة ملتزمًا تمامًا بخدمة عملائه ومساهميه وموظفيه وفق أعلى المعايير، مع تعزيز دوره كمساهم فعال في دعم المجتمع ككل.

شكر وتقدير:

يتقدّم مجلس إدارة بنك الدوحة بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، وإلى سعادة وزير المالية السيد علي بن أحمد الكواري، وإلى سعادة وزير التجارة والصناعة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وإلى سعادة محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، كما يتوجّه المجلس بالشكر والتقدير إلى كافة المسؤولين في مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، تقديرًا لتعاونهم المستمر ودعمهم المتواصل.

كما ويتوجه المجلس أيضاً بالتحية والشكر إلى السادة المساهمين والعملاء الكرام، وإلى إدارة البنك التنفيذية ولجميع موظفي البنك على ما أبدوه من تعاون وما بذلوه من جهود مخلصة.

والله ولي التوفيق،،،

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الإدارة

منتجات وخدمات
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

الحسابات

الحســـاب الجـــاري
حساب الدانة للتوفير
حساب أجيال للتوفير
حساب غنى للتوفير
حساب الدانة العائلي للتوفير
بـرنـامج الدانـــة للتـوفـيـر
الـوديـعـــة الـثـابـتـــة
حساب وديعة تحت الطلب
الوديعة الثابتة المدفوع فوائدها مقدمًا
الحســابـــات البـيـئـيـــة

التحويلات المالية

التـحـويـل الخـارجـي للأمـــوال
إرسال الحوالات المالية عبر ويسترن يونيون
ماستركارد Move

الباقات الخاصة

بـاقـــة الهنـــود المغـتـربـيـــن
حساب المغتربين الخارجي ٤ في ١

القنوات والخدمات الإلكترونية

البطاقات الائتمانية
بطاقة الريادة+ ماستركارد وورلد إليت المعدنية
بطاقة الريادة ماستركارد وورلد إليت
بطاقة ماستركارد وورلد
بطاقة ليونيل ميسي ماستركارد وورلد
بطاقة ماستركارد بلاتينيوم
بطاقة ماستركارد وورلد للاسترداد النقدي
بطاقة لولو ماستركارد بلاتينيوم من بنك الدوحة
بطاقة ائتمان نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا إنفينيت من بنك الدوحة
بطاقة نادي الامتياز التابع للخطوط الجوية القطرية فيزا سيغنتشر

منتجات بطاقات الخصم
بطاقة ماستركارد للخصم المباشر من بنك الدوحة
بطاقة ماستركارد وورلد للخصم المباشر من بنك الدوحة
بطاقة ماستركارد وورلد ايليت للخصم المباشر من بنك الدوحة
بطـاقـة الخصـم هميـان

بطاقات الدفع المسبق
بطاقة ليونيل ميسي ماستركارد لايف ستايل مسبقة الدفع
بطاقة ماستركارد لايف ستايل مسبقة الدفع
بطـاقـة هميـان مسبقـة الدفـع

خدمات بطاقة للشركات

بطـاقـة فيـزا للشـركـات
خدمة مدفوعات الشركات من فيزا
بطـاقـة ماسـتـركـارد للشـركـات

المحفظة الرقمية وخدمات الدفع

Apple Pay and Google Pay
خـدمات تحصيل المدفوعات
بـوابـة الـدفـع الإلكـتـرونيـة
خـدمـة Click to Pay
خـدمـة دفـع الفـواتيـر
المحفظة الرقمية «دوحة باي»
نظام قطر للدفع عبر الهاتف الجوال

قنوات وخدمات بنك الدوحة

خدمة الإنترنت المصرفي من بنك الدوحة
تطبيق الجوال المصرفي من بنك الدوحة
شبـكـة الصـــراف الآلـــي
فروع بنك الدوحة الإلكترونية
خدمة الهاتف المصرفي
خـدمـة العمـــلاء
خدمة سحب الأموال من الصراف الآلي بدون بطاقة
خدمة الدردشة عبر "الواتس اب"
كشوفات حساباتك الإلكترونية
تفعيـل البطاقـة الفـوري
رمـز الأمـان الديـنـاميكـي
منـصـات التـــداول
فتح حساب رقمي للعملاء الجدد
فتـح حساب تـوفيـر فـوري
دفع الفواتير وشحن القسائم الإلكترونية
تحـويـلات الأمـوال المحليـة والدوليـة
تحـديـد سقـف المعـامـلات
تحـويـلات فـورا
سلفة نقدية سريعة عبر بطاقة الائتمان
جهـاز الصـراف الآلـي التـفـاعـلـي

القـــروض

القـــرض الشخصـي
قـــروض السيـــارات
القروض مقابل الدخل من الإيجار
القـــروض مقـابـــل الـــودائع
القروض مقابل ودائع المغتربين الخارجية
القـــروض السكـنـيـة
قروض المتقاعدين - الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتمـاعيـة

قسم التأمين المصرفي

التـأميـن علـى المنـــزل
وثيقـة تـأميـن السفـر
التـــأميـــن الطـبـــي
التأمين على الحوادث الشخصية
تـــأميـــن السيـــارات
برامج تأمينية خاصة بتعليم الأطفال
بـرامـــج التـقـــاعـــد
برامج التأمين على الحياة
جميع الحلـول التـأمينية
تأميـن الأمـراض الحرجة
حلول الادخار والاستثمار قصيرة الأجل

دليل الفـروع المحليـة
ودليـل مكاتب الدفع

الفروع المحلية

الفرع الرئيسي (٢٠٢)
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٥٥٠ / ٤٠١٥٣٥٥٥
فاكس: ٤٤٤١٦٦٣١ / ٤٤٤٥٦٨٣٧
تلكس: DOHBNK-٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

المتحف (٢٠٤)
ص.ب: ٢٣٢٥٠، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٣ / ٤٠١٥٣١٥٢
فاكس: ٤٠١٥٣١٥٠
تلكس: DOHBNK-٤٥٣٤
سويفت: DOHBQAQA

سيتي سنتر (٢١٠)
ص.ب: ٣١٤٩٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٥١ / ٤٠١٥٣٣٥٠
فاكس: ٤٤١١٥٠١٨
سويفت: DOHBQAQA

بن عمران (٢١٣)
ص.ب: ٨٦٤٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٢٣ / ٤٠١٥٣٣٢٢
فاكس: ٤٤٨٧٤٦٧٠
سويفت: DOHBQAQA

الدائري الثالث (٢١٥)
ص.ب: ٣٨٤٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٥٠٢ / ٣٥٠١ / ٤٠١٥٣٥٠٠
سويفت: DOHBQAQA

الغرافة (٢١٦)
هاتف: ٣٣٢٣ / ٤٠١٥٣٣٢٢
فاكس: ٤٤٨٧٤٦٧٠
سويفت: DOHBQAQA

الدائري الرابع (٢٢٠)
هاتف: ٣٥٠٢ / ٣٥٠١ / ٤٠١٥٣٥٠٠
سويفت: DOHBQAQA

فرع المطار القديم (٢٢١)
هاتف: ٣٥٠٢ / ٣٥٠١ / ٤٠١٥٣٥٠٠
سويفت: DOHBQAQA

الشركات (٢٢٢)
ص.ب: ٣٨١٨ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٧٥٠ / ٥٧٥٧ / ٤٠١٥٥٧٥٥
فاكس: ٤٠١٥٥٧٤٥
سويفت: DOHBQAQA

المرقاب (٢٢٥)
ص.ب: ٨١٢٠ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٢٦٨ /٣٢٦٥ / ٣٢٦٧ / ٤٠١٥٣٢٦٦
فاكس: ٤٠١٥٣٢٦٤
سويفت: DOHBQAQA

طريق سلوى (٢٢٦)
ص.ب: ٢١٧٦ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣١٩٠ / ٤٠١٥٣١٨٨
فاكس: ٤٤٦٨١٧٦٨
تلكس: DBSWA DH-٤٧٤٤
سويفت: DOHBQAQA

المنطقة الصناعية (٢٢٧)
هاتف: ٣٦٠٠ / ٣١٩٠ /٤٠١٥٣١٨٨
فاكس: ٤٤٦٨١٧٦٨٥
سويفت: DOHBQAQA

أبو هامور (٢٢٨)
ص.ب: ٤٧٢٧٧، الدوحة، قطر
هاتف: ٥٤ / ٤٠١٥٣٢٥٣
فاكس: ٤٠١٥٣٢٥٠
سويفت: DOHBQAQA

أبو سمرة (٢٣٩)
هاتف: ٣٢٢٠ / ٣٢٢٣ /٤٠١٥٣٢٢٢
فاكس: ٤٤١٩٤٧١
سويفت: DOHBQAQA

دخان (٢٣٠)
ص.ب: ١٠٠١٨٨، دخان، قطر
هاتف: ٣٣١١ / ٤٠١٥٣٣١٠
فاكس: ٤٤٧١١٠٩٠
تلكس: DBDKN DH-٤٢١٠
سويفت: DOHBQAQA

الخور (٢٣١)
ص.ب: ٦٠٦٦٠، الخور، قطر
هاتف: ٣٣٨٩ / ٤٠١٥٣٣٨٨
فاكس: ٤٤٧٢٢١٥٧
سويفت: DOHBQAQA

رأس لفان (٢٣٣)
هاتف: ٣٣٨٩ / ٤٠١٥٣٣٨٨
فاكس: ٤٤٧٢٢١٥٧
سويفت: DOHBQAQA

الرويس (٢٣٥)
هاتف: ٣٣٨٩/ ٤٠١٥٣٣٨٨
فاكس: ٤٤٧٢٢١٥٧
سويفت: DOHBQAQA

الوكرة (٢٣٧)
ص.ب: ١٩٧٢٧ ، الوكرة، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣١٨٢ / ٧٨ / ٤٠١٥٣١٧٧
فاكس: ٤٠١٥٣١٨٥
سويفت: DOHBQAQA

مسيعيد (٢٤٠)
هاتف: ٤٠١٥٣١٨٢ /٧٨ ٤٠١٥٣١٧٧
فاكس: ٤٠١٥٣١٨٥
تلكس: ٤١٦٤ DBUSB DH
سويفت: DOHBQAQA

الريان (٢٦٠)
ص.ب: ٩٠٤٢٤ ، الريان، قطر
هاتف: ٤٠١٥٣٢٢٢ / ٣٢٢٠ / ٣٢٢٣
فاكس: ٤٤١١٩٤٧١
سويفت: DOHBQAQA

قطر مول (٢٦٥)
هاتف: ٣٢٢٠/ ٣٢٢٣ / ٤٠١٥٣٢٢٢
فاكس: ٤٤١١٩٤٧١
سويفت: DOHBQAQA

دوحة فستيفال سيتي (٢٦٦)
ص.ب: ٢٧٣١ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٠٠ / ٤٠١٥٣٢٩٩
فاكس: ٤٤٣١١٠١٢
سويفت: DOHBQAQA

فرع الخريطيات (٢٦٧)
ص.ب: ٢٧٣١ ، الدوحة، قطر
هاتف: ٣٣٠٠ / ٤٠١٥٣٢٩٩
فاكس: ٤٤٣١١٠١٢
سويفت: DOHBQAQA

مكـاتـب الدفـع

اللولو هايبرماركت - الدائري الرابع	44660761 / 44660957 +974
اللولو هايبرماركت - الغرافة	44780673 / 44780729 +974
لولو الخور مول (الخور)	40153128 / 40153129 / 40153130 +974

الفروع الخارجية ومكاتب التمثيل

الفـروع الخـارجيـة

فرع الكويت
السيدة نجاح صالح عبدالمحسن السليمان

مدير إقليمي - الكويت
شارع أحمد الجابر، برج برايم - قطعة رقم (5) - قسيمة رقم 23
مبنى رقم 1، منطقة 3 ص.ب: 506 ، صفاة 13006 ،
منطقة شرق، الكويت
هاتف: 7217 2291 965 +
فاكس: 7229 2291 965 +
البريد الالكتروني: nsulaiman@dohabank.com.kw

فرع دبي (الإمارات العربية المتحدة)
السيد محمد جواد شاولى

المدير العام للبلد – الإمارات العربية المتحدة
الطابق الأرضي، برج القرن الحادي والعشرين
شارع الشيخ زايد
ص.ب 125465 ، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: + 971 4 407 3100
البريد الإلكتروني: mchawla@dohabank.

فرع مومباي
السيد مانيش ماثور

مدير إقليمي - الهند
ساكر باهان، الطابق الأرضي
مكتب رقم 230 ، خلف خليج ركلامنيشن
ناريمان بونت، مومباي 021 400 ، الهند
هاتف: 1011 6286 22 91 +
فاكس: 5290 2287 22 91 +
جوال: 12379 96199 91 +
البريد الالكتروني: mmathur@dohabank.co.

فرع كوتشي (الهند)
السيد رينجيث فيجايان

مدير فرع
فرع كوتشي لولو مول، الطابق الأول 1000 / 34 ،
47 NH إيدابالي، كوتشي - 682024 ، ولاية كيرلا
هاتف: 4100061 484 91 +
فاكس: 4100165 484 91 +
جوال: 7829909069 ٩١+
البريد الالكتروني: renjithv@dohabank.co.

المكاتب التمثيلية

المكتب التمثيلي، اليابان
السيد كانجي شينوميا

الرئيس التمثيلي للمكتب، بناية كيويتشي 8 أف- 3ب
12 -3 كيوشو، شيودا - كيو، طوكيو، 0094 - 102
اليابان
هاتف: 1228 5210 813 +
فاكس: 1224 5210 813 +
جوال: 6197 1776 902 81 +
البريد الالكتروني: kanji.shinomiya@dohabank.j

المكتب التمثيلي، الصين
السيد بيتر لو

الرئيس التمثيلي للمكتب
جنا ج، 506B شانغهاي سنتر
رقم 1376 طريق نانيينغ)دبليو(، شانغهاي 200040
جمهورية الصين الشعبية
هاتف: 8008 / 8006 6279 8621 +
فاكس: 8009 6279 8621 +
جوال: 81454 9179 13 86 +
البريد الالكتروني: peterlo@dohabanksh.com.

المكتب التمثيلي، سنغافورة
السيد - برنارد أونج

الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق 58 ، ريبابليك بلازا ،
9 رافلز بلايس
سنغافورة 048619 سنغافورة
هاتف: ١٣٨١ ٦٨٢٣ ٦٥ +
جوال: ٥٦٥٤ ٩٨٣١ 65 +
البريد الالكتروني: ivanlew@dohabank.com.sg

المكتب التمثيلي، تركيا
السيد نزيه أكالان

الرئيس التمثيلي للمكتب
شقق باغدات بالاس
باغدات كاد رقم 302 / 1:14, D
كاديبوستان كاديكوف، 34728 ، اسطنبول، تركيا
هاتف: 2929 / 2928 356 216 90 +
فاكس: 2927 356 216 90 +
جوال: 0616 331 532 90 +
البريد الالكتروني: nezihakalan@dohabank.com.

المكتب التمثيلي، المملكة المتحدة
السيد ريتشارد وايتنج

الرئيس التمثيلي للمكتب
الطابق 1 ، ديفونشاير هاوس ،
1 مايفير بليس ، مايفير
لندن W1J 8AJ ، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٠٧٢٦٨٤٩٦٥) ٠ (٤٤+)مباشر(
٢٠٧٢٦٨٤٩٦٦) ٠ (٤٤+
جوال: 2326 232 790 44 +
البريد الالكتروني: rwhiting@dohabank.co.

المكتب التمثيلي، جنوب أفريقيا
السيدة أنيري فيس

90 Rivonia Road ، الطابق الثاني
TEB North Wing, Sandton, 2057
جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا
هاتف: 1156 286 10 27 +
جوال: 5143 693 79 27 +
البريد الالكتروني: avisser@dohabank.co.za

المكتب التمثيلي، بنغلادش
السيد أجاي كومار ساركر

ممثل رئيسي
مركز شرطة بلازا كونكورد للتسوق
الطابق الثامن، البرج أ، الوحدة)ل(، القطعة رقم 02
الطريق رقم 144 جولشان -1 داكا 1212 ، بنغلاديش
هاتف: 55045154 88 02 +
فاكس: 55045152 88 02 +
جوال: 8801713081733 +
البريد الالكتروني: asarker@dohabank.com.

المكتب التمثيلي، النيبال
السيد سوراج بيكرام شاهي

ممثل رئيسي
Regus Business Centre ,102 Office
Ground Floor, Trade Tower
Thapathali, Kathmandu, Nepal
هاتف: 98011208385 977 +
جوال: 9851118428 977 +
البريد الالكتروني: sShahi@dohabank.com.np

بنك الدوحة
DOHA BANK